الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة: أبي بكـــر بلقـــايـــد تلمســـان
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم: التاريخ
شعبة: الثقافة الشعبية
تخصص: فنون شعبية

أطروحة دكتوراه في الثقافة الشعبية

نقود الأمير عبد القادر 1836 - 1841
- دراسة تاريخية وفنية -

إعداد الطالبة: **لمياء شربال**

إشراف الأستاذ الدكتور: **عبد الحميد حاجيات**

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د. بسنوسي الغوتي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. عبد الحميد حاجيات	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.د. مهديد إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 02	عضوا مناقشا
د. مهتاري فائزة	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. بن داهة عدة	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا مناقشا
د. سلطانة عابد	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014 - 2015

الإهداء

إلى أهلي

و أخص بالذكر الوالدين العزيزين،

إلى زوجي

إلى أبنائي محمد و نجاة

إلى أختي فضيلة و إخوتي،

إلى عائلة زوجي و أخص بالذكر الآنسة صارة لعرج.

إلى أهل الفكر الإنساني الذين

يتلمسون الطريق السوي لبناء عالم جديد

على أساس من الإيمان و الحب و الإنصاف و التعاون و السلام.

شكر و تقدير

رسالة شكر و تقدير أزفها إلى:

- الأستاذ المشرف: " الدكتور حاجيات عبد الحميد"
- الأساتذة الكرام
- مسيري مختلف المكتبات الجامعية
- كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذه الرسالة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الثمرة العلمية

و أزف لهم كل معاني الإخلاص

و أقول لهم شكرا جزيلا.

" و ما توفيقي إلا بالله

عليه توكلت و إليه أنيب"

المقدمة

هذه الرسالة عبارة عن دراسة تاريخية و فنية موجزة عن نقود الأمير عبد القادر، إذ أن دراسة المسكوكات تندرج ضمن علم النميات وهو علم يبحث في النقود والأوزان والأختام والمقاييس والمداليات.

وكلمة السكة بحد ذاتها كما يعرفها المؤرخون العرب لفظة عبرت عن مسميات عدة كالنقوش المزينة للقطعة النقدية أحيانا، و قوالب السك أحيانا أخرى، ثم وظيفة السك، لتستقر في النهاية على النقود المتعامل بها على اختلاف أنواعها كالدينار و الدرهم و الفلس وغيرها.

والسكة تعتبر مظهرا من مظاهر سلطة الخليفة أو السلطان، أو من ينوب عنهما. فهي كما يقول ابن خلدون : " وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات" [1].

يطرح هذا الموضوع عدة تساؤلات نلخصها في الأدوار المختلفة للسكة ، و كيف أن من خلال الرسوم والعلامات و الرموز الموجودة فيها، يستطيع الفنان المبدع إيصال رسالته الفنية، و يكشف عن النواحي السياسية و التاريخية و الاجتماعية والحضارية و الثقافية والفنية بأسلوبه الفني المتميز لكن ما يؤسف له أن دراسة المسكوكات لم تصل بعد الى المستوى الذي يليق بهذا الأثر الهام . و يستدل صالح بن قربة[2] بأمثلة لباحثين عرب و مسلمين في هذا العصر، ففي مصر مثلا نجد عبد الرحمان فهمي ، و في سوريا أبو الفرج العش . أما في تونس فنجد حسن حسني عبد الوهاب، حامد العجلي و محمد الشابي. و في العراق نجد السيد ناصر محمود النقشبندي، باقرالحسيني ، مهاب درويش لطفي، وداد القزاز.

أما في الجزائر فقد ساهم في هذا الموضوع رشيد بورويبة بأبحاث علمية ، رشيد الدكالي ، عبد الرحمن الجيلالي[3]، و منير بوشناقي[4].

---

[1]– عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة (تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي ، طبعة البيان العربي، القاهرة 1966)، ص808.

[2]– د.صالح بن قربة، المسكوكات المغربية من الفتح الاسلامي الى سقوط دولة بني حماد، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1986، ص16–17

[3]– عبد الرحمن الجيلالي، حول سكة الأمير عبد القادر، وزارة التربية الجزائر،1966

[4] - M.Bouchnaki, la monnaie de l’émir abdelkader, (SNED , Alger1976).

أما الباحثين و العلماء الأجانب ، فنذكر على سبيل المثال لافوا الذي سجل في مجموعته الرائعة جميع ما تملك المكتبة الأهلية بباريس من نقود اسلامية. و العالم" برث"[1] الذي ألف كتابا قيما عن نقود المغرب. كما أسهم كذلك الأستاذ "بل"[2] في هذا الموضوع ببحث رائع عن النقود الموحدية المكتشفة في تلمسان. كما شارك كذلك "هازار"[3] و" فروجة ذي كانديا"[4] بأبحاث علمية[5].

و بناءا على ما سبق ذكره يبدو لنا جليا أهمية دراسة نقود الأمير عبد القادر دراسة موضوعية جامعة بطريقة علمية و ذلك منذ 1836الى 1841. و اشكالية الموضوع تبرز في اختبار الفرضية العامة التي تعتبر السكة بمثابة المرآة للمجتمع تعكس كل جوانبه، والمسكوكات بمثابة اللوحات الفنية تترجم الواقع المعيش و الماضي و تطلعات المستقبل.

كما تكمن اشكالية البحث كذلك في اختبار صحة الفرضيات الجزئية التي تعتبر أن السكة تعكس الجانب السياسي و التاريخي و الاجتماعي و الاقتصادي و الحضاري و الثقافي و الفني للبلاد. هذا ما سنحاول اكتشافه باتباع المنهج التاريخي و الوصفي و كذا الدراسة الميدانية وتحليل أسباب تسجيلها على المسكوكات، بما في ذلك من اختبار الفرضيات المقترحة.

اعتبارا لواقع النقود في الحياة اليومية، و حرصا على تأكيد أهميته لدى الفرد والمجتمع والدور الذي يؤديه، استندت في إعداد خطة البحث من الناحية المنهجية على النتائج المستخلصة من الاستبيانات التي ملئت من طرف مدير البنك المركزي الجزائري و بعض المختصين، وكذلك بعض الدراسات و التقارير لجوانب شتى للمجتمع.

تظهر قدرات الفنان المبدعة من خلال رسوماته على المسكوكات، و مدى عبقريته في إيصال رسالته الإنسانية الحضارية و الثقافية و الإعلامية و الفنية إلى الشعب الجزائري برمته في داخل الوطن و خارجه.

---

[1] - Brethes, contribution à l'histoire du Maroc par les recherches numismatiques, (Casablanca, 1939).

[2] - A.Vel, contribution à l'étude des Dirhèms de l'époque almohade d'après un groupe important de monnaies récemment découverts à Tlemcen , (Paris, 1933).

[3] - The numismatic history of the late medieval north Africa(New York, 1952).

[4] - Farrugia de candia, monnaies Aghlabites du musée du Bardo dans (Revue Tunisienne ,N23-24, 1935).

[5]– للمزيد من المعلومات راجع : د. صالح بن قربة ، المسكوكات المغربية ، ص18.

وتصبح هذه المسكوكات عبارة عن لوحات فنية خالدة تظهر من خلالها رسالة الفنان المبدع و قدراته و مهاراته الفنية من حيث الأشكال و الألوان و الرموز و الدلالات و الخطوط والزخارف و الظلال و الكتابة...الخ.

وتعكس لنا هذه المسكوكات انجازات الأمير عبد القادر في شتى المجالات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية و الجغرافية والسياسية والإعلامية و الحضارية والثقافية والفنية.

وتعتبر أيضا هذه المسكوكات بمثابة صفحات لكتاب مفتوح، فالنقود مصادر تاريخية وأثرية ووثائق في غاية الأهمية يستعين بها كل من المؤرخ و الأثري و الباحث...الخ.

لذا حرصت أن أعطي في حدود إمكانياتي صورة موجزة ، أرجو أن تكون واضحة عن مفهوم هذا العلم و مدا أهميته. عن النظام المصرفي الجزائري، كما حاولت التعريف بإيجاز عن تاريخ البلاد و سياسته واقتصاده و ثقافته، و انتهيت بإعطاء لمحة وجيزة عن الفن و مذاهبه وضرورته لدى المجتمع ، والتعريف بأبرز الشخصيات الفنية في الجزائر، و حاولت من خلال الدراسة و التحليل اختبار صدق كل الفرضيات المطروحة.

و الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهمية علم النميات وحث الباحثين لاكتشافه ودراسته دراسة جدية، إذ يعتبر هذا اللون من العلوم فرعا من فروع التاريخ و هو علم و فن و تقنية في نفس الوقت، فهو بمثابة موسوعة العلوم و المعارف.

إنني لا ادعي أن هذا البحث قد استكمل عدته و تجاوز كل النقائص، لأنني مقتنعة بأن رسالتي هذه سواء في الميدان السياسي و التاريخي و الاجتماعي، أو في الميدان الاقتصادي والإعلامي و الثقافي و الفني ، لم تدرس بعد دراسة وافية.

أما عن منهج البحث المتبع فيقوم على أساسين هما:

أولا: تتضمن الدراسة النظرية للمسكوكات عرضا موجزا حول تاريخ النقود، وتنطلق الدراسة من النقد كمصدر مادي في دراسة الكتابات والخصائص الفنية واستنتاج الحقائق التاريخية والسياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الفنية.

ثانيا: أما الدراسة الميدانية أو العملية فإنها تعني الدراسة التحليلية والوصفية للمسكوكات من ناحيتي الشكل و الموضوع. وللإجابة على التساؤلات المطروحة آنفا قسم البحث إلى مقدمة و فصل تمهيدي و ثلاثة فصول و خاتمة.

أما عن المقدمة فتضمنت إشكاليات البحث و أسباب إختيار الموضوع و أهميته، والمنهج العلمي المتبع وفيما يخص الفصل التمهيدي فتضمن التعريف بالمصطلحات المتداولة في المعاملات النقدية.

يلي ذلك الفصل الأول، تناولت فيه الإطار التاريخي للمسكوكات، و يشمل هذا الفصل على عدة مباحث و مطالب.

أما الفصل الثاني تناولت فيه الإطار الاقتصادي للمسكوكات، و يشمل هذا الفصل على مباحث و مطالب، يلي ذلك فصل ثالث طرح فيه الإطار الثقافي و الفني للمسكوكات، ويشمل هذا الفصل أيضا على مباحث و مطالب.

وأخيرا حاولت أن أنهي هذا البحث بخاتمة تكون بمثابة حصيلة و استنتاجا لكل ما جاء في الدراسة من نتائج وبراهين تثبت صحة الفرضيات و الإشكاليات المطروحة في المقدمة، وكذلك حاولت إعطاء نتائج و اقتراحات تفيد الدراسة و طرح أسئلة أخرى تكون بمثابة تمهيد إلى دراسات قادمة تكون أكثر عمقا و تخصصا لدراسة علم النميات بصفة عامة و مسكوكات الأمير عبد القادر بصفة خاصة.

الفصل التمهيدي
المصطلحات المتداولة في المعاملات النقدية

يتضمن هذا الفصل التمهيدي مختلف التعاريف للمصطلحات النقدية والمفاهيم العامة المتعلقة بموضوع البحث.

1- تعريف علم النميات:

إن مصطلح النميات من أصل لاتيني، يعرف ب " نوميسما" "Numisma" ويراد به الفضة المضروبة دراهم "Monnaie"، أو قطعة الفضة نقدا، ثم أطلقوها على كل قطعة من فضة أو معدن، أيا كان، وقد تضرب بمناسبة ذكرى من الذكريات (الميداليات). فمصطلح النميات يقابله بالفرنسية La Numismatique والظاهر أن هذا المصطلح من أصل يوناني Nomisma[1] وقد ورد في قاموس المنهل ترجمة Numismatique بمصطلح علم المسكوكات[2].

2- تعريف المال:

قد تنقل معنى الكلمة من عصر إلى عصر، فأول معنى المال عند العرب كان الأرض، لأنها أول شيء يملكه الإنسان لولادته فيها ولأنها تحرث، وتزرع ويحصد ما ينمو عليها فهي أول المقتنيات.

ثم انتقل معنى المال إلى ما ينبث على الأرض من الطعام أيا كان نوعه والنبات و الشجر، كما ورد المال بمعنى الحيوان. وكان مال العرب الخيل، والإبل، والغنم، والبقر، وقد دخلت كلها في هذا المثل. فالمال: ما ملكته من كل شيء ويشمل حتى الثياب والمتاع والذهب و الورق.

فكلمة "مال" كانت تعني الأرض، ثم انتقل مدلولها إلى النبات، وكل ما يظهر على وجهها، ثم إلى الحيوان، ثم إلى الإنسان الذي يقتني وكل شيء يمتلك. وأصبح في عهد الحضارة والتمدن، يطبق على الفضة والذهب أو الورق، أي النقد، أيا كان.

أما في يومنا هذا، ونحن في عصر الحضارة والعمران والنور فإن مدلول المال أصبح يطلق على الورق أي النقود[3].

---

[1]- الأب أنستاس ماري الكرملي البغدادلي، النقود العربية وعلم النميات، القاهرة: المطبعة العصرية لصاحبها: إلياس، سنة 1939، ص161.

[2]- قاموس المنهل، ص 705.

[3]- أنستاس: المرجع السابق، ص 153.

3- تعريف النقد:

هذا المصطلح يدل على قطعة المعدن المضروبة للتعامل بها في أمور المعاش. وقال في لسان العرب: النقد و التنقاد : تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها... فهذه المادة في اللغة الأرمية تعني: دق ورق ولطف، ومنه النقد.....والنقدان في عرف الفقهاء : الذهب والفضة أو الدنانير والدراهم، وذلك من باب الإطلاق ، يسمى الذهب والفضة: الحجرين، والدرهم والدينار: الفتانين والبيض كناية عن الدراهم، والصفر كناية عن الدنانير[1].

4-تعريف السكة:

سك : يسك، سكا الشيء :سده.

سك النقود: طبعها على السكة.

ودار السك هي المصنع الذي تعهد إليه الحكومة بسك النقود المعدنية.

سكة: حديدة منقوشة تضرب عليها النقود.

سكاك : السكاك هو من يضرب السكة[2].

إن السكة تعني حديدة قد كتب عليها، يضرب عليها الدراهم وهي المنقوشة. فالسكة بهذا المعنى داخلة في علم النميات[3].

ويعرف ابن خلدون السكة كما يلي : "وهي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه فيكون التعامل بها عددا و إن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل وزنا ولفظ السكة كان اسما للطابع وهي الحديدة المتخذة لذلك ثم نقل إلى أثرها وهي النقوش الماثلة على الدنانير و الدراهم".

---

[1]- المرجع نفسه، ص 138-159.

[2]- علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1979، ص 475.

[3]- أنستاس :المرجع السابق، ص 147.

ويقول أيضا: "وأما السكة فهي النظر في النقود المتعامل بها بين الناس، وحفظهما مما يداخلها من الغش أو النقص إن كان يتعامل بها عددا أو ما يتعلق بذلك ويوصل إليه من جميع الاعتبارات، ثم في وضع علامة السلطان على تلك العقود بالإستجادة والخلوص برسم تلك العلامة فيها من خاتم حديد اتخد لذلك، ونقش فيه نقوش خاصة به، فيوضع على الدينار بعد أن يقدر ويضرب عليه بالمطرقة حتى ترسم فيه تلك النقوش، وتكون علامة على جودته بحسب الغاية التي وقف عندها السبك والتخليص في متعارف أهل القطر ومذاهب الدولة الحاكمة، فإن السبك والتخليص في النقود لا يقف عند غاية، وإنما ترجع غايته إلى الاجتهاد ، فإن وقف أهل إفق أو قطر على غاية من التخليص، وقفوا عندها وسموها إماما وعيارا يعتبرون به نقودهم وينتقدونها بمماثلته، فإن نقص عن ذلك كان زيفا. والنظر في ذلك كله لصاحب هذه دينية بهذا الإعتبار، فتندرج تحت الخلافة، وقد كانت تندرج في عموم ولاية القاضي، ثم أفردت لهذا العهد كما في الحسبة" [1].

5- تعريف الورق:

يقول أنستاس: ....وقد قلنا أن الورق، على اختلاف بلغاته، وكذلك الرقة وجمعها على الرقين، كلها تعني الدراهم المضروبة اي ما يسمى بالفرنسية Monnaie، فمن أين جاءت هذه الكلمة، ونحن نعلم أن المضروب من الدراهم مأخوذ من الأمم المجاورة للناطقين بالضاد، كالروم من لاتين ويونانيين وكالفرس إلى غيرهم، فلا جرم أن الكلمة غير عريبة بهذا المعنى.

وقد ذهب بعضهم إلى أنها مضرية الوضع، أخذا من ورق الشجر، لأنه يقطع، أو هو مقطوع، على أشكال بعض الأوراق من الشجر. لكن يرد على هذا : أن الورق ليست سامية الأصل، فإنها لا ترى بهذا التركيب في اللغات الأخوات، بقي أنها فارسية الأصل أو يونانية فنجد في الفارسية (بره) أو (باره)parah ومعناها قطعة. ومنها (البارة) التي كانت مستعملة، لا تزال تستعمل في ديار الترك، لنقد صغير من النحاس، وعشر منها نساوي قرشا، أو ما يقارب ذلك.فالهاء في آخر الكلم، تنقل في التعريب إلى (ج)، أو (ق)، أو(ك)، مثل ساذج فإن أصله (ساده) وخردق أصله (خرده)، وبرك بمعنى الحمل أصله (بره)، إلى غيرها. وهي كثيرة لا تحصى.

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، بيروت: دار الجيل،ص 288.

ومعلوم أيضا أن (الياء) المنقطعة بثلاث من تحت. تنقل إلى الفاء. فقد قالوا في (يا صح): فصحن وفي برسية Persia فارس. وفي Padis: القدس. وإلى غيرها.

على أن الياء أي P قد تقلب باء موحدة صريحة. كما في بطرس فإن أصلها Petrus وبولس أصلها Paulus، وبرتغال أصلها Portugal، إلى غيرها. وهي كثيرة لا تحصى عددا.

والياء المثلثة، وقد تنقل إلى الواو ، كالباء الموحدة بلا فرق . فقد قالوا الباشق والواشقن، والجبربر الحورور. وقالوا شبت أو شبت وأصله شوذ أو شوذ. وقالوا الشعبذة وهي الشعوذة: فالتناوب بين الباء والواو، والياء المثلثة لا يجهله أحد.

فيكون أصل (ورق): (يراه) إذا سلمنا بأنها من أصل فارسي. على أنه قد يحتمل أن (الورق) منقولة من كلمة يونانية هي Bapos ومعنها ثقل أو حمل.

ومعلوم أن أصل الأوزان والأثقال مأخوذة من ثقلها، وهكذا وضعوا المثقال، الرطل، والأوقية، وإلى غيرها. وقد قلنا: إن الباء قد تنقل إلى الواو، والهاء في الآخر قد تنقل إلى القاف[1].

وفيما يلي بعض النصوص لإبراهيم بن صالح العمر عن النقود الورقية (البنكنوت) كالريال السعودي والدينار الكويتي والدولار الأمريكي ونحوها، وهي عبارة عن نقود ورقية إلزامية يقوم بإصدارها البنك المركزي وتستمد قوتها من القانون والقبول العام لها من قبل الأفراد للتعامل بها، ويدخل ضمنها العملة المساعدة كالقرش والخمسة قروش والعشرة ونحوها، وعادة ما تمثل هذه الأخيرة جزءا يسيرا من جملة المعروض النقدي وتصدر لتسهيل المبادلات الصغيرة[2].

وقد نشأت النقود الورقية في أوربا في القرن السابع عشر عندما درج على الأفراد على الذهاب إلى الصياغ يملكون خزائن بعيدة عن السرقة والضياع في نظير أن يعطيهم هؤلاء الصياغ شهادة أو إيصالا بما أو دعوة بدقة ويتعهدوا برد هذه المعادن عند الطلب[3].

---

[1]– أنستاس: المرجع السابق، ص163.

[2]– إبراهيم بن صالح العمر، النقود الائتمانية دورها وآثارها في اقتصاد إسلامي. المملكة العربية السعودية: دار العاصمة 1414، ص38.

[3]– محمد عبد العزيز عجمية ومدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: دار النهضة العربية، 1984، ص 56.

وفي مرحلة ثانية استقر العمل على أن تقبل هذه الإيصالات للوفاء بالالتزامات. فأصبح الإيصال قابلا للتداول بعد تظهيره للغير. ثم تطور الأمر و أصبحت هذه الإيصالات متشابهة بحيث التقي تدوين اسم مودع السبائك عليها، فأصبحت تتداول بدون تظهير بل بمجرد التسليم مع بقاء تعهد المصرف بالوفاء بها عن الطلب بسبائك ذهبية[1].

وفي مرحلة ثالثة تبين لأصحاب المصارف أن الإيصالات التي أصدروها لم تكن في غالب الأحيان ترجع إليهم ليصرفوا قيمتها بالمعادن وإنما جزء يسير من حملة هذه الأوراق يقوم بذلك، وهذا ما دفع أصحاب المصارف رغبة في الربح أن يصدروا من الأوراق ما يجاوز قيمة العملة المعدنية المحتفظ بها لديهم كغطاء.

وحينئذ اضطرت السلطات العامة للتدخل وتكليف المؤسسات ذات طبيعة خاصة (مؤسسات الإصدار أو المصارف المركزية) باحتكار إصدار هذه النقود وإحكام رقابتها[2].

وقد أوضحت التجربة الأولى في إصدار النقود الورقية القابلة للتحويل أن معظم احتياطي الذهب الكبير الذي احتفظت به هيئة الإصدار النقدي قد يبقى لديها عاطلا معظم الوقت، أو بعبارة أخرى فإن الطلب الكلي لتحويل هذه النقود الورقية إلى المعدن النفيس من جانب المتعاملين بها كان لا يزيد عن نسبة محدودة من الرصيد الكلي للمعدن النفيس الذي احتفظت به هيئة الإصدار، كما تبين من جهة أخرى– صعوبة المحافظة على مثل هذه التغطية الذهبية الكاملة للنقود المتداولة، بينما الرصيد الذهبي ينمو بمعدلات ضئيلة بفعل القيود الطبيعية[3].

ولما تزايدت كمية النقود الورقية المصدرة وازداد السحب–أحيانا– من الاحتياطي الذهبي سارعت الدول إلى فرض السعر القانوني لها، فأجبرت الأفراد على قبولها، وعندئذ – وفي مرحلة أخيرة أصبحت النقود مجرد قصاصة ليست لها قيمة ذاتية كسلعة، وإنما تعتبر قوة شرائية بناءا على ثقة الأفراد فيها وأمر القانون، فكتمل بذلك تطور النقود الورقية حتى أصبحت نقودا ائتمانية خالصة، بحيث أصبحت النقود الورقية تمثل الصورة العامة للنقود في الإقتصاد المعاصر.فهي نقود قانونية يصبغ عليها القانون صفة الشرعية والقدرة على تسوية الديون والإبراء منها، وهي تمثل قمة السيولة، حيث يمكنها أن تتحول مباشرة إلى سلع وخدمات بحسب قوتها الشرائية – أو

---

[1]– محمد دويدار ، دروس في الاقتصاد النقدي والتطور الاقتصادي. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، بدون سنة نشر، ص 28،29،30.

[2]– مصطفى رشيدي شيحة، الاقتصاد النقدي المصرفي.بيروت: الدار الجامعية، 1975، ص141.

[3]– عبد الرحمن يسري أحمد ، اقتصاديات النقود. الإسكندرية : دار الجامعات المصرية،1979،ص 14.

يحتفظ به كما. وهي أيضا نقود نهائية أي لا تتحول إلى نقود أخرى وبالذات إلى ذهب، فلا يجوز لحاملها تقديمها إلى المصرف المر كزي لتحويلها إلى ذهب أو فضة، وإنما ذلك هو مجرد أثر تاريخي فحسب، والشكل الأساسي لهذه النقود يتمثل في أوراق البنكنوت التي تصدرها البنوك المركزية ولها وحده قياس خاصة بكل قطر ويمثل هذا النوع من النقود التزاما من قبل المصرف المركزي لصالح حائزيها من الأفراد والمشروعات والمؤسسات العامة والخاصة والدول الأخرى، ويعيطها القانون صفة الإبراء النهائي من الديون وتخضع لرقابة المصرف المركزي والحكومة. وتحدد كميتها طبقا للسياسية النقدية المتبعة، واتفاقا مع حاجة المعاملات وهذا يعني القدرة علة تغيير كميتها حسب ظروف الزمان والمكان[1].

6-تعريف العملة:

أما "هني"[2] فيعرف النقود والعملة كما يلي:

العملة هي مجموع الرموز والإشارات المادية أو الغير المادية التي تسمح توزيع الخيرات الاقتصادية اعتمادا على نظام للمداخيل والأسعار.

والعملة مهما كانت أشكالها المادية، هي ذلك الرمز الاجتماعي للثورة التي ينظم تقسيم الثروة بين الأفراد.

والعملة كذلك هي دليل عن علاقات اجتماعية بين الأفراد وتصويرا سيكولوجيا لهذه العلاقات.

وللعملة كذلك علاقة دائمة بالنشاط الاقتصادي والقواعد التي تحكمه.والجدير بالإشارة أن في أي مجتمع تكون العملة ملتحمة بالنشاط الاقتصادي والتبادل ولها علاقة أساسية بنظام المداخيل والأسعار وهذا مهما أخذت من شكل ذهب، ورق، إشارات كتابية، إشارات إلكترونية. فالعملة إذن تكون ملتحمة بالمجتمع ولا يوجد مجتمع دون عملة أي دون عامل ينظم المعاملة بين الأفراد.

وخلاصة هذا كله هو أن باستطاعة المجتمع أخذ أي شيء مادي أو مجرد لاستعماله كوسيلة معاملة وينطبق هذا الرمز بالخصوصية الحضارية لهذا المجتمع، أي بالقواعد السياسية

---

[1]- المزيد من التفاصيل أنظر: إبراهيم بن صالح العمر :المرجع السابق، الهوامش 39-40.

[2]- أ.أحمد هني، العملة والنقود.الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 8.

والعقائدية والثقافية والعملية التي تحكمه وهكذا تكون قيمة القطعة النقدية دائما مرتبطة بتصور سمعة السلطة الممثلة على هذه القطعة وصحة المطبوعة عليها.

حيث أدخل سك العملة من طرف السلطة السياسية وسهولة وضمانا في التبادل مرتبطين بقوة هذه السلطة في الحفاظ على سلامة وصحة الإشارة الموجودة على القطع المعدنية.

وهكذا ومع مرور الزمن تحولت القطع النقدية من قطع ذات القيمة الذهبية بالوزن إلى قطع ذات القيمة المضمونة بالرمز الموجود عليها.

وهكذا انتهزت السلاطين هذه الوضعية وقاموا بتخفيض من الوزن الذهبي الذي تتكون منه القطعة ويجعلون مكان الذهب معدنا آخر يخلطونه بالذهب. وعوض سك معينة ومحددة من القطع الذهبية، قام السلاطين بسك أكثر من ذلك وهكذا استطاعوا أن ينفقوا أكثر بنفس الكمية من الذهب.

ولا زالت هذه الطريقة تستعمل من طرف السلطات النقدية حيث أنها تطبع ورقا نقديا دون مقابل من الواردات لسد عجز الميزانية عندما تكون النفقات اكبر من الواردات.

أما عن ورقة البنك، أو ما يعرف اليوم بالنقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي التي تسمى كذلك بالورق المركزي، أو بالعملة المركزية فيمكن تعرفها كما يلي:

الورقة المركزية هي ورقة نقدية ذات وظيفة الدفع وسد الديون فورا. ولها قيمة مفروضة وقبولها إجباري في عمليات الدفع. وتصدر ورقة البنك من طرف البنك المركزي وذلك مقابل خصم على الأشخاص أو على الدولة، فيقبض البنك المركزي ورقة البنك مقابل خصم على الأشخاص أو على الدولة، فيقبض البنك المركزي للذمم ويصدر مقابلها ورقا مركزيا، ومن هنا يتضح لنا أن أصل الورقة البنك هو خصم الذمم المتنوعة[1].

7- <u>النقود الورقية في الشريعة الإسلامية:</u>

قديما كان التبادل يأخذ شكل المقايضة ثم إهتدى الناس إلى جعل المقياس عبارة عن الذهب والفضة لسهولة الأمر في ذلك على خلاف سائر السلع، وتكامل الأمر بالتدريج بالتقيد

[1]- أ.أحمد هني، المرجع السابق، ص 9.

فيهما بسكة السلطان التي تضمن عدم الغش أو الوزن، فانتهى الأمر في التطور الأخير إلى النقود الحالية المجردة عن حالة السلعية نهائيا[1].

أما في هذا الزمان فأصبح النقد من الأوراق الإلزامية والتي لا قيمة ذاتية تذكر لها، أي ليست هي سلعة من السلع. وتحمل الأوراق النقدية الصفة الائتمانية، ويطلق عليها بالأوراق النقدية الإلزامية الائتمانية. والمقصود بها، أية النقود القابلة للتحويل بكامل قيمتها، يتم تداولها بقيمة تفوق المادة المصنوعة منها كسلعة، وأهم صور النقود الائتمانية في الوقت الحاضر هي العملات المساعدة (والتي هي عبارة عن قطع نقدية يتم تداولها، وتكون قيمة المعدن الداخل في صنعها أقل بكثير من قيمتها كنقود)، والنقود الورقية الإلزامية، والحسابات الجارية التي يتم السحب عليها بموجب الشيكات[2].

1- ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي. الجزائر: الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، 1993،ص59.

* أنظر مالك بن نبي :المسلم في عالم الإقتصاد، بيروت: دار الشروق، 1976، ص17ومابعدها.

2- للمزيد من التفاصيل أنظر:

- أحمد حسن حسني، تطور النقود في الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى: كلية الشريعة، 1409هـ.
- ناهض عبد الرزاق دفتر، المسكوكات. العراق: دار التعليم العالي، 1982،ص106.

حسين حسين شحاتة–الفروق الأساسية بين المصاريف الإسلامية والبنوك الإسلامية –الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ع 35–جماد الآخرة 1404 هـ، ص24.

وتعتبر النقود الورقية نقودا قانونية تستمد قبولها العام من قوة القانون الذي يلزم المواطنين قبولها في التداول وأن رفضها يعتبر مخالفة يعاقب عليها القانون[1].

ويتمتع البنك المركزي بسلطة احتكار الأوراق النقدية، يجب على السلطات النقدية إتخاذ كافة الإحتياطات والتحفظات اللازمة في عملية الإصدار حتى لا تؤدي الكمية المصدرة من أوراق نقدية إلى إختلال توازن السوق النقدية وتعرض الإقتصاد إلى التضخم أو الكساد[2].

ويكاد يجمع الكتاب المسلمون من ذوى الاختصاص على أن عملية إصدار النقود الورقية تعتبر جزءا من حقوق السيادة للدولة. ولا يصح للدولة أن تتنازل عن هذا الحق لأي فرد أو لأية مؤسسة فردية في أي حال من الأحوال[3].

8- تعريف الدينار:

يعرف أنستاس الدينار كالآتي : "الدينار: كلمة رومية من Denarus بتقدير Nummus ومعناها: "نقد ذو عشرة اسات"، جمع اس As لأنه كان في الأصل وضعه من الفضة، وكان يساوي عشرة اسات، والاس من النقود النحاسية عنده، ثم استعمل بمعنى الاس نفسه، ورد الدينار عندهم بمعنى النقود، من أي سعر أو جوهر كانت، وكذلك ورد معناه في العربية، على حد ما جرى في معنى لفظ الدرهم.

وجاء الدينار أيضا بمعنى وزن ثقله درهم أتيكي واحد، بمعنى الجزء السابع من الأوقية الرومانية Once، واشتهر عدد العرب الدينار الهرقلي، وكان ذهبه من أحسن الذهب، وشكله بديعا حسنا..."

---

[1]- محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي بهرندنن 1408هـ، ص 206.

- شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ،ص441.
- نجوى عبد الله عبد العزيز سمك، علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

القاهرة: جامعة القاهرة، 1990م، ص 296-297.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 60.

[3]- حسن محمود الشافعي، العملة وتاريخها. مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970م، ص 106-108.

* أنظر كذلك : موريس لومبار، الإسلام في مجده الأول، ترجمة وتعليق إسماعيل المغربي، الجزائر : لشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1979، ص 168.

وقال أنستاس أيضا: "ومن الشرح، ترى ما ورد في محيط المحيط من الخطأ البارز، بروز عين الجاحظ، وقال في (دنر) وقد اتبع خطأ جميع لغوي العرب الأقدمين، وكان الأحق أن يذكر الدينار في ترجمة (دي ن ار)، لأن أحرف الكلم الأجمعية كلها أصول : الدينار ضرب من المعاملات القديمة. وأصله دنار، بالتشديد (وكذا ومثال هذا ورد في جميع الأمهات) فأبدل من أحد حر في تضعيفه ياء، لئلا يلتبس بالمصادر التي تجئ على فعال مثل كذاب.

وعن الزمخشري : الدينار: قطعة من الفضة تساوي ثماني شعيرة، وهو خلاف المشهور، لأن المعروف أن الدينار قطعة الذهب ، والقطعة من الفضة هي الدرهم ولذلك يشبهون الدينار بالشمس، والدرهم بالبدر.

واختلف سعر الدينار باختلاف جوهره، والإيرانيون يستعملون اليوم الدينار بمعنى نقد قليل الثمن، يساوي نحوا من فلس عراقي، أو نحوا من مليم مصري في عهدنا هذا، وفي الجزائر يساوي الدينار الواحد 100 سنتيم وهو متخذ من نحاس[1].

9- تعريف السنتيم:

بفتح السين، وإسكان النون، وكسر التاء المثناة الفوقية، ويليها ياء ساكنة مثناة تحتية، فميم. وهو الجزء المائة، من مائة جزء من أجزاء الفرنك الفرنسي، أو الدرهم الفرنسي، وقد دخل في كلام العرب العصريين، ولو سألنا عربيا صميما : تسمى هذا الجزء من المائة لقال: (المؤي) بضم الميم، وإسكان الهمزة، ويليها ياء مثناة تحتية، على وزن قفل، المضمون الأول، كل جزء من أجزاء الأعداد البسيطة غير المركبة، وغير المعطوفة، وغير المجموعة، فقالوا: ثلث، وربع وخمس إلى عشر، وأما سائر الأرقام التي هي بعد العشرة، فهي إما مركبة أو معطوفة أو مجموعة ولهذا امتنع وزنها على قفل، أما المائة والألف فهما بسيطان، كالثلاثة والأربعة ولهذا جاز لنا أن نضع لهما اسمين لكل جزء من أجزائهما، فيقول في جزء المائة (مؤي) للسنتيم، وفي جزء الألف : (ألف) للمليم[2].

---

[1]- أنستاس، المرجع السابق، هامش ص 25-26.

[2]- أنستاس، المرجع نفسه، ص 163.

الفصل الأول

الإطار التاريخي للمسكوكات

تقوم النقود في العالم المعاصر بدور غاية في الأهمية، يتمثل ذلك في وظائفها، خاصة دورها كوسيط للمبادلات المحلية والدولية. أو مقياس عام لها، ولكون النقود ظاهرة اجتماعية فقد حفلت بتطورات كبيرة شكلا ومضمونا، وعرفت تطورا تاريخيا عبر الأزمنة.

ودراسة المسكوكات تندرج تحت علم النميات وهو علم يبحث في النقود والأختام والأوزان والمقاييس والمداليات.

ويعد هذا العلم جامعة العلوم والمعارف والفنون والتقنيات ويعتبر البحث فيه في غاية الأهمية، نظرا للأدوار المتعددة التي تلعبها السكة في حياة المجتمعات اليومية سواء تاريخية أو جغرافية و اقتصادية أو قانونية أو إعلامية ثقافية فنية.

ولهذا فإن هذا الفصل يتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم علم النميات وأهميته.

المبحث الثاني: طريق الأمير عبد القادر الفارس المثقف.

المبحث الثالث: الأمير عبد القادر البطل المجاهد.

المبحث الرابع: الأمير سفير المغرب إلى المشرق.

المبحث الأول: مفهوم علم النميات وأهميته.

المطلب الأول: تعريف علم النميات، موضوعه و أهميته.

يذكر أنستاس[1] أن الإفرنج توسعو في العلوم وفروعها، حتى غدت الفروع أصولا جديدة، وتزايدت تزايدا لا يحصره حد، ولا يدخل تحت عد، إلى درجة أن الباحث ليبقى حائرا بين هذا التبسط الذي يعرف نهاية.

ومما فرعوه فروعا عديدة: التاريخ، فلقد وسعوا آفاقه ودفعوها إلى وراء ما كانوا يرونه منها، حتى بدت لهم آفاق جديدة.

ويعتبر علم النميات من العلوم، المساعدة للتاريخ، وهو علم تعرف به أنواع النقود والرصائع التي ضربت في أزمنة مختلفة، وبلدان شتى، وفي أيام مختلف الملوك. فهذا العلم جزيل الفائدة، خطيرالنتيجة، لقيامه على أدلة لا يتطرق إليها الإضمحلال إلا بصعوبة كبرى.

ومن خصائص علم النميات دراسة النقود من حيث الشكل وقيمة الرموز، وكذا تطورها عبر التاريخ، إذ النقود جزء مندمج في تاريخ الاقتصاد، فهي تعكس السلطة التي تصدرها، والمجتمع الذي يستعملها، كما تكشف عن المؤسسات والظواهر التيارات. وتعتبر أيضا بمثابة صفحة لتاريخ الفن، فهي أحيانا الشاهد الوحيد لأعمال اندثرت، وهي مصدر أثري مهم، و وثيقة جد ضرورية للمؤرخ، والاقتصادي وللفيلسوف، حيث يمدهم علم النميات بالأداة المعقدة للظواهر النقدية.

وإذا اعتبرنا النقود كشيء مادي مستعمل كأداة لقياس قيم السلع والخدمات، وكاحتياط للقدرة الشرائية، فإن مجال دراسة المسكوكات في اتساع دائم ومتزايد، حيث أن تستثني كل شكل من أشكال المقايضة، لكنها تشمل كل شكل بدائي للنقود، حتى الورق النقدي ونقود الضرورة. أما النقود المصرفية أو ما يعرف بالشيكات فلا تدخل في علم النميات.

فإن مجال هذا العلم شاسع للغاية وخير مثال على ذلك مختلف النقود التي استعملت عبر الأزمنة المختلفة كالسمك المجفف، والكتل من الشاي، والرماح من الحديد، والفراء والفلفل الأسود والقطع النقدية من المعدن النفيس، أو المعدن الرخيص، و الأوراق البنكية أو ما يسمى بالبنكنوت، والعملة الحصارية و هي التي تسك في مدينة محاصرة لمعالجة نقص النقد، وكذلك

[1]– أنستاس: المرجع السابق، ص 120.

القطع المعدنية التي تستعمل نقدا ائتمانا لغرف التجارة، وكذلك الأذنات والسندات النقدية للبلديات والشركات التجارية الخاصة وكذلك الطابع البريدي أو الأميري النقدي، و نقود معسكر الإعتقال[1]...إلخ

وتجدر الإشارة أن النقود البدائية، أو الأولية تعتبر بمثابة وثائق ومستندات نقدية أي ما قبل ظهور النقود، وهي موجودة منذ القديم، إذا ظهرت في القرن السابع ما قبل ظهور النقود، وهي موجودة منذ القديم، إذا ظهرت في القرن السابع ما قبل الميلاد في آسيا الصغرى ولكن هذا لا يعنى أن باقي العالم دخل مباشرة في المرحلة النقدية.

إن النقود الضرورة تشبه في بعض الجوانب النقود البدائية أو الأولية لأنها لا تتميز بخاصية النقد حسب التعريف الضيق والمحصور للنقود، ولكن هذه الوثيقة النقدية توجد في مرحلة محددة من التاريخ النقدي في أوراق متقاطعة و متجددة و تنوب عن النقود التي تمول عادة الحياة الاقتصادية لمنطقة أو بلد لفترة زمنية معينة.

لكن علم النميات لا يتعلق بدراسة النقود فقط، بل يبحث كذلك في المواضيع القريبة والمرتبطة بعلم المقاييس و الموازين وذلك بواسطة أجهزة وآلات و أدوات القياس كالأثقال والأوزان و مكاييل العيار النقدي...إلخ.

أما قريصات الحساب والمداليات والأشياء المتعددة الأشكال فلا تؤدي بأية حال دور النقود، لكن هناك بعض النقاط المشتركة مع النقد والواجب معرفتها لإفادة وإثراء علم النميات وتطويره.

المطلب الثاني: القطعة النقدية المعدنية أوزانها، وأبعادها وقيمتها

نظرا لأهمية الكتلة النقدية المعدنية في التاريخ النقدي للعالم فهي المركز و الموضوع الرئيسي في دراسات النميات.

فإذا ما وصفنا القطعة النقدية في الوقت الحالي، نجدها واضحة للغاية وسهلة القراءة، فنجد بصمة سلطة الإصدار مصحوبة بصورة أو رمز وطابع السكة، كما نجد كذلك طرز ورموز مكونة وفق نموذج معين موقع من طرف الفنان الذي رسمها وألفها.

[1]- E.babelon, et autres, encyclopédia universalis, la numismatique, in revue média bank, N°20, 1995, p.24.

فمن خلال فحصنا للقطع النقدية يتضح لنا من خلال الرموز والشعارات والأساطير أن القطع النقدية تشير إلى أسلوب الحكم، وكذلك إلى تنظيم الدولة وإدارتها ومعتقدات الشعب ومقدساته، وتحمل كذلك شعارات أو نقوش عبارة عن قاعدة حياة أو عمل.

يوجد في القطع المعدنية علامة المصنع و الحفار والنقاش المسؤول على صناعة النقود، وعلى تاريخ ضربها وسكها، أما الأبعاد فتأخذ بسهولة.

ومن خلال فحصنا لهذه القطع النقدية يتبين لنا نسبة الأضواء والضلال فيها وباستنادنا إلى الوثيقة الرسمية، نتعرف على مميزات الإصدار، والأرقام السنوية لضرب النقود وسكها.

أما في النقود القديمة، لا تتوفر فيها دائما العناصر التالية: المفتاح، التاريخ، طابع الرسم، علامة الإصدار والمصنع، النقاش الحفار، المدير، الفنان المبدع، وفي غياب النصوص القانونية لخصائص الإصدار كل من العناصر السابقة تطرح مشكلا في نفس الوقت حيث إنها أداة وجهاز لتعريف النقود.

فكل دراسة في ميدان علم النميات تهتم بالبحث عن مادة النقد، وزنها، وأبعادها ثم قيمتها، وكذلك تحدد وجه وظهر القطعة النقدية وتحل الرموز والخطوط وكذلك تنقل وتدون المفاتيح في القطع النقدية، وتصف النماذج وتجعل كذلك بيانا وقائمة للصور ورموزها الخاصة من دار ضرب النقود ومن المدير والنقاش وكذلك توقيع الفنان أو المسؤولين.

فالنقود هي قبل كل شيء قطعة من معدن تسمى القالب، لها الوزن المطلوب، حسب المعدن المستعمل وحسب عياره، وللنقود قيمة ذاتية.

وقد تستعمل عدة مناهج لمعرفة مكونات المعدن وعياره: من تحليل كيميائي وتحليل آخر دقيق لمواد قليلة تحتاج إلى جهاز خاص، قياس كثافة السبيكة، وتحليل سطحي وظاهري (مواد كيمياوية ضارة، إستشعاع، إضاءة الإشعاع) تحليلات وتنشيط إشعاعي بالتفعيل، كهيرب محايد (دقيقة أولية متعادلة ذات كتلة البروتون) وذلك بمنشط كيميائي[1] والتصوير بالأشعة يتم بواسطة حزمة من الكهيربات المحايدة.

إن عدم تجانس عناصر المعدن والإنماء السطحي أو العميق للقطع النقدية، يمنع من تحقيق النتائج الدقيقة المرجوة والمرغوب في تحصيلها لأن التحليل الكيميائي مهلك ومتلف ومخرب لا يمكن ممارسته بسهولة.

[1] - E.Babelon, et Autres, Encyclopedia Universalis, OP. CIT., P.25.

ويبدو أنه يبقى فارق بين العيار الأولي والبدائي ومع ذلك تحصل المختصون والخبراء على نتائج مرضية منها ما يلي:

- معرفة النقود المزورة.
- تحديد مختلف المنابع للمعدن المستعمل.
- التأكيد على أهمية التصنيف، أي على الترتيب والتسلسل الكرونولوجي الدقيق لتدهور قيمة المعدن وفقدانه.

والجدير بالإشارة أن النقد في عصرنا هذا، يتم تثبيت النقش والحفر فيه بصفة جيدة وصحيحة، خلافا للنقود في العصور الماضية. وهذا يرجع إلى التطور التكنولوجي والآلات المتطورة التي تستعمل في صناعة النقود.

ويلاحظ من جهة أخرى، أن القطعة النقدية لا تزن أبدا وزنها الأصلي، أضف إلى ذلك أن القالب من مقوى لا يصنع قطعة إلا إذا كان من معدن نفيس، وإلا فهو يصنع بطريقة مختلفة، وهي "المقطوعة" أي قطع من عملة نقدية مقطوعة إلى جزأين متساويين من سبيكة لها وزن محدد ومسلم به (على سبيل المثال وزن المارك في العصور الوسطى، يختلف حسب البلدان)، وهكذا فإن مجموعة من القوالب (مقوى) تسحب من السبيكة، و النصوص تشير إلى العدد الذي يتم تقريضه وقصه.

ويعد وزن القوالب تقريبي في حدود تفاوت مسموح به، وفي غياب النصوص التي تفسر هذا الوزن، يقوم المختصون بإجراء بحوث لمعرفة الوزن القانوني والشرعي النظري للقطعة انطلاقا من نماذج معروف، إذ أن استعمال الطرق الإحصائية تساعد على الحصول على معلومات دقيقة للوزن الأصلي.

ولا تكون صحيحة إلا في حالة ما يطبق عليها تصحيح دقيق يأخذ بعين الاعتبار تلف النقود واستهلاكها. وهناك صعوبات عديدة لتحديد نسبة متوسطة للنقود وذلك لأنها تتغير حسب طبيعة القطعة وتداولها.

ومن الصعب كذلك أن تعطي لقطعة نقدية أبعاد صحيحة ومضبوطة قبل أن يكون للنقد قالب كامل ودقيق يحميها من كل تقريض وتقليم، لكن باستطاعة الحبيبات الموجودة في القطر الخارجي للنقد أن تنوب عنه[1]. ويؤكد كل من المعدن والوزن والبعد على المادة التي تتكون منها

[1] - E.Babelon, et Autres, Encyclopedia Universalis, OP. CIT., P.25.

النقود وعلى النظام القياسي المختص بالمقاييس والموازين الذي ترتبط به، وعلى الشكل الذي تأخذه والاسم الذي تحمله، إذ تترجم هذه العناصر الثلاث وتشرح قيمة القطعة النقدية.

لكن قوة العملة الإبرائية لا تعتمد كليا على قيمتها الذاتية، ولا تعتمد عليها على الإطلاق لما لا تكون لها قيمة (النقود الورقية، نقود الضرورة...).

وتحدد قيمتها من طرف السلطة التي تصدرها، ولكن الوزن والمعدن النفيس الذي صنعت منه النقود من العصور القديمة إلى عصرنا الحالي يتحكمان جزئيا في القيمة.

وبما أن ضرب النقود وسكها مهمة السلطة لها فهي ملزمة بصنع قطع نقدية تجلب لها ربح أكبر من تكلفة الإنتاج. لدى فعلى البنك المركزي تغيير العيار والوزن والقيمة الاسمية، وفي بعض الأحيان العناصر الثلاثة في آن واحد.

هذه هي أنواع الثلاثة من التبادلات والتحولات النقدية التي تحدث في نفس الوقت، المعرفة من طرف النصوص، أو بعد فحص القطع النقدية وأهم الأسباب المختلفة الحاجة المتزايدة للنقد (ظاهرة الاقتصاد النقدي) وندرة المعدن أو غلاؤه، والتقلبات على الصعيد الدولي لنسبة المعدنيين النفيسين ألا وهما الذهب والفضة.

المطلب الثالث: تقنيات صنع النقود:

بإتباع طريقة الضرب والسك تكون نقود العرب في حالات نادرة جدا مصبوبة ومصهورة أي مسكوكة في القالب على خلاف الطريقة المتبعة في الشرق الأقصى، يأخذ القالب بوضوح النقش البارز أو النحت الحافر بصمات وعلامات، زيادة على الطبع والختم في جوف وقعر الحفرة، يثقب ويشق القالبين، ووضعت بينهما هذه القوالب، أحدهما ثابت والآخر متحرك ويطلق عليهما اسم: الطابع أو السكة ويسمى جانب القالب الذي يأخذ بصمات السكة المتحركة بظهر القطعة النقدية.

ونطلق على نصف القطعة النقدية، إبتداءا من الجانب الذي يحمل الاسم أو رمز السلطة المصدرة اسم الوجه.

وليس بالتأكيد أن يكون وجه القطعة النقدية كما سكت، إذا علمنا أن السكة الثابتة تتآكل وتستهلك وتستنفذ أقل من السكة الظهر وعدد سكك الظهر أعلى من سكك أو دمغات الوجه. وفي الواقع تدل قطع الموجودة على مصدر الطبعة أو السكة الأصلية في عدة نماذج النابعة من

نفس السكة من ناحيتي وجه وظهر القطعة النقدية، ونستطيع تتبع استهلاك وتلف المتزايد للسكة (الدمغة أو ما يسمى بالطابع أو قالب السك).

و بتفحصنا لجانبي القطع النقدية لنفس الإصدار والخارجة من نفس المصنع نحدد مصدر السكة ونعرف بالتالي التعاقب والتسلسل لضرب النقود.

فالنقود التابعة من السك الأول للوجه والسك الأول للظهر، ومن نفس السك لوجه القطعة وبسك ثاني للظهر، وبسك ثاني للوجه، ومن نفس السك الثاني للظهر ومن نفس الدمغة الثانية للوجه ومن دمغة أو سك طبع ثالث لظهر وهكذا....

ومن خلال طبعات السك يتبين تتابع وتعاقب الأنواع المختلفة، وهذا ما يوضح الانتقال من حكم إلى آخر ويفسر الاستعمال من جديد لدمغة أو سكة في وقت معين لسك النقود[1].

ويبرهن على وجود مصنع مركزي للصناعة و ورشات ثانوية للتحالف النقدي بين الدول والمدن في العصور القديمة، وفي العصور الوسطى، إذ كان يقدم 10.000 أو 16.000 قطعة لإنتاج دمغة أو سكة للوجه.

وعلما بالإنتاج وبعدد الدمغات المستعملة، ويكون من السهل حساب إنتاج المصنع أو ما يعرف بالورشة أو دار الضرب وبالتالي حجم المسكوكات. وانطلاقا من قوالب السك الموجودة نحسب حسب النقود الزائدة، عدد الطوابع التي بقيت مجهولة والجدير بالإشارة أن شكل قطعة القالب يمكن أن يشكل ميزة دار السك.

في الواقع إن موضوع صناعة النقود أثار العديد من الاستفسارات والكثير من التساؤلات، وقد حاول صالح بن قربة[2] أن يجيب عنها حيث خصص فصلا حول طريقة صناعة النقود في القرون الوسطى مستمدا معلوماته من عدة مؤلفين وخاصة مخطوطة لأبا الحسن وهي من تحقيق ونشر حسن مؤنس[3].

وسنحاول فيما يلي عرض طريقة صناعة المسكوكات، حيث يمكن تحديدها في نقطتين هامتين مها:

1- E.Babelon, et Autres, Encyclopedia Universalis, OP. CIT., P.25
Evelyne veljovic, le musée de la monnaie histoire d'un peuple. Paris : la compagne d'hauteville, 1992, pp.27-28.

2- صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص 38.

3- أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة في ظوابط دار السكة (صحيفة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، العددان 2،1-1958).

- تحضير قوالب السك التي تضرب بها السكة.
- وتحضير خاصة السكة (أي السبيكة التي تختم بها القوالب).

ولعل أول شيء يتبادر إلى ذهن الباحث في القطعة النقدية التساؤل عن نوعية تلك النقوش والكتابات الهامشية والمركزية البارزة، وكذا الدوائر التي تحيط بها نظام زخرفي عجيب، فكيف كانت تنقش إذا كل هذه الكتابات والزخارف[1].

وبدون شك أنها كانت نتاج قوالب معينة تنقش فيها صور هذه الكلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم أو الفلس، فتخرج تلك النقوش على السكة ظاهرة مستقيمة[2].

والقوالب نوعان منها المحفورة والمصبوبة، أما عن القوالب المحفورة فلقد اتضح من دراسة بعض قطع السكة الإسلامية، سواء أ أصدرتها دور الضرب المغربية أم الأندلسي، أن النقوش التي تظهر بارزة على وجهي السكة، كانت تحفر على قالب الضرب معكوسة، وتعتبر طريقة السك هذه هي الطريقة الفنية التقليدية التي تبنها المسلمون الإنتاج قوالب السك، سواء كانت من الحديد أو البرونز.

وتمتاز طريقة الحفر بأنها تعطينا نقوشا واضحة ذات حروف محددة تماما كما نجد سطح هذه النقوش خالية من أية نتوءات في خاصة السكة، نتيجة الفقاقيع الهوائية التي قد تكون آثارها موجودة على سطح القوالب المصبوبة[3].

ويبدو أن هذه القوالب كانت محدودة لأنها لم تكن ذات مقاومة شديدة على الضرب لاستعمالها مرات عديدة لإنتاج أعداد كثيرة من السكة على نمط واحد بواسطة الطرق المستمر على هذه القوالب. كذلك كان يتطلب إنتاج عملة باسم أمر معين أو فئة معينة توفر قوالب محفورة حفرا مباشرا بهذا التاريخ، علاوة على أن هذه القوالب كانت بحاجة إلى وقت كاف لتنقش عليها عبارات كثيرة دقيقة معكوسة، الأمر الذي لم يكن يتيسر لعدد كبير من النقاشين الذين كان واحد منهم في حاجة إلى ممارسة طويلة[4]." فكل شيء أساس أعمال دار السكة الفتاح، فهو

---

[1]– صالح بن قربة، المرجع نفسه، ص 39.

[2]– ابن خلدون، المقدمة، ص 463–464.

وانظر ما كتبه الأستاذ: G.Marçais عن قوالب الضرب في عهد المرابطين بعنوان: Un Coin Monétaire Almoravide du musée stephane gsel(A.I.E.O., 1936)p.181.

[3]– د.عبد الرحمن فهمي، موسوعة النقود العربية وعلم النميات. القاهرة: فجر السكة العربية، 1965، ص215 – وللمزيد من التفاصيل أنظر : الدكتور صالح بن قربة، المرجع نفسه ص 41–44.

[4]– د.عبد الرحمن فهمي، مرجع سابق، ص 210.

أصل من أصولها، فإن استقامت الأعمال بها"[1] والفتاح هو أبرز شخصية من جهة النظر الفنية، فهو الذي يختص بعملية النقش أو الحفر وهو الذي يصنع الرسم الذي ستسك عليه القطعة النقدية ويكتب نصها، والعملية تعني الفتح، وهو استعمال اصطلاحي استعاروه من قولهم فتح السكة بمعنى أنشأ طريقا وفتح الخط أي كتبه[2].

والملاحظة الهامة فيما يخص القوالب المحفورة مباشرة، هي كيف كان يتصرف الحفار في القوالب إذا حدث بعض الأخطاء أثناء قيامه بالحفر في مادة صلبة كالحديد أو البرونز[3]. لأن الحفار أي الفتاح مهما كان دقيقا يمكنه الوقوع في الخطأ، لأن القالب يسك عملة رسمية بها شارات الملك.

علاوة على ما يصيب النقود من محو في نقوشها و كسور و عدم استواء قطرها واستدارتها وذلك لأن آثار القالب الذي تسك عليه النقود، أحيانا توضع القطع تحت القالب وهي باردة فلا تنطبع صور الكلمات عليها.

وفي هذه الحالة لابد للحفار أن يبدأ العمل في القالب آخر بنفس الدقة والعناية، ومن هنا تبدو هذه الطريقة بطيئة جدا. ولذلك اهتدى المختصون إلى طريقة أسهل وأطوع للعمل ولجأو إلى مادة أخرى غير الحديد أو البرونز لتحفر عليها الكتابات اللازمة للسكة، على أن تكون مادة أقل صلابة وأطوع لضرب الأزميل عليها، ومن هنا برزت فكرة صنع قوالب بطريقة الصب.

وتعتبر هذه الطريقة أسرع لإنتاج نماذج واحدة من قوالب السك، تلك الطريقة هي صنع قوالب مشتقة من القالب الأصلي المحفور.

وقد شرح الأستاذ عبد الرحمن فهمي طريقة صنع القوالب المشتقة، في أنها تتمثل في تلك النماذج من قوالب الطين المحروق التي يمتلكها متحف الفن الإسلامي بالقاهرة تمثل كتابات يونانية لبعض أنواع السكة البيزنطية، وأغلب الظن أن القوالب الأصلية التي حفرت من الرصاص كانت تستعمل في إنتاج قوالب أخرى من طين Torra sigilta[4]" كخطوة تمهيدية إنتاج قوالب الضرب البرونزية أو الحديد. وكانت هذه الطينة الفخارية تجفف وتحرق وتصبح ذاتها قالبا مشتقا من القلب الأصلي المحفور. ومن السهل بعد ذلك إذا ما وضعت القوالب

1- أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم،المرجع نفسه، ص 55.

2- د.صالح بن قربة،المرجع نفسه، هامش ص 35.

3- المرجع نفسه، ص 41-44.

4- د.عبد الرحمن فهمي، المرجع نفسه، ص 211.

المشتقة في أسطوانات معدنية أن يصب على وجهها مصهور الحديد أو البرونز بارتفاع القالب المراد تشكيله. هذا القالب المعدني الجديد يصب على القالب المشتق نسخ أخرى بسرعة. وهذه أسرع طريقة للحصول على قوالب مصبوبة من نسخ أصلية واحدة، وهي الوسيلة التي شاع استعمالها في صنع قوالب السكة الإسلامية[1].

المطلب الرابع: مفاتيح وأنواع وأقسام علم النميات:

في العصور الوسطى كان لا يمكن معرفة السلطة المصدرة للنقود مباشرة، أن ذلك يتطلب معرفة تاريخ الضرب والرمز واسم الملك. ولم تكن النقود آنذاك تحمل هذه المعلومات كلها بل كان ينقصها عناصر أخرى.

والملاحظ أن الاسم في حد ذاته يطرح مشكلة، خاصة إذا تتلى أميران يحملان الاسم، ونقودهما من نفس النوع. أما إذا سكت القطع النقدية خلال قرنين أو ثلاثة قرون حاملة نفس الاسم للأمير ونفس المفتاح الأنواع، فنجد أن هناك اختلافا في الأسلوب وفي المعدن وفي الوزن وبعض الاختلافات في المفاتيح إذ أن حلها ليس بالأمر الهين فلا بد من معرفة معاني النقوش والكتابات المدونة والمحفورة على المعدن. ومن جهة أخرى، فلا بد من معرفة أنواع وأشكال الصور، من أجل التعرف على نظام الحكم في ذلك البلد، وعلى صدور الأمر بالضرب من الملك.

وبصدد التكلم عن أقسام على النميات نذكر أن العلم ينقسم من جهة إلى نميات قديمة، نميات القرون الوسطى والنميات الحديثة، ومن جهة أخرى إلى نميات غربية، وشرقية ونميات الشرق الأوسط.

وقد وجدت نقود معدنية غربية في آسيا الصغرى وذلك خلال القرن السابع قبل الميلاد، ونعني بالنقود الإغريقية كل ما يصدر مباشرة من نقود اليونان.

إن التصنيف العالمي لهذه النقود المصدق والمقر عليه منذ القرن 18 هو جغرافي ينطلق من إسبانيا وفرنسا ومن ايطاليا ويضم كل بلدان الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط ومن آسيا الصغرى حتى الفرس وفلسطين، ومن الجزيرة العربية يرجع إلى الغرب مقتحما من مصر،

[1]– وللمزيد من المعلومات حول صناعة النقود وحول المراحل التي تمر بها السكة حتى تنقش دنانير ودراهم وفلوس أنظر: د.صالح بن قربة، المرجع السابق، من ص 47إلى ص60.

kaled ben romdhane, 25 siècles de monnaies tunisiennes, p.55.

حتى يصل نوميديا وموريطانيا، لكن هذا الترتيب غير مرضي، إذ من بين النقود الإغريقية تصنف النقود الفارسية والنقود السلتية لأروبا الغربية والوسطى تشكلان عالما على حدة، أما نقود الإمبراطورية الإغريقية التي سكت تحت السلطة الرومانية في البلدان اليونانية المحتلة، فنتساءل هل هي يونانية أم رومانية.

أما النقود الشرقية فهي تشمل النقود الإسلامية ونقود الهند. وأما نقود الشرق الأقصى فتختلف عن النقود الغربية من حيث الأشكال والأبعاد المتنوعة، وذلك لأنها تسكب في القوالب فهي مصبوبة مثل الصين، واليابان وكوريا والهند الصينية وماليزيا[1].

[1]- E. Babelon Et Autres, Encylopédia Universalis , OP. Cit., p.26-27-28.

المبحث الثاني: طريق الأمير عبد القادر الفارس المثقف.

المطلب الأول: أصل الأمير عبد القادر و أسرته:

يعود أسرة الأمير عبد القادر الجزائري للأدارسة الذين كانوا ملوكا في المغرب الأقصى والأوسط و الأندلس. فطالما خفقت أعلامها فوق جبال الأطلس. و يعتبر السيد عبد القوي الأول، أول أجداد الأمير عبد القادر الجزائري الذين قدموا عن المغرب الأقصى، و أستقر بقلعة بني حماد قرب سطيف، و ذلك بعد أن اشتدت الفتن و الاضطرابات في المغرب الأقصى.[1]

و قد اشتهرت عائلة الأمير عبد القادر الجزائري بالعلم و التقوى و الجهاد، و قد استطاعت بسط نفوذها على القبائل النازلة في نواحي الغرب الجزائري و خاصة في عهد السيد محي الدين[2] والد الأمير عبد القادر الذي اشتهر بالعلم و التقوى، و قد شدت اليه الرحال من الأمصار لتلقي العلوم و الأذكار، كان والد الأمير عبد القادر من كبار أولياء الله حيث كان يلقب بالشريف نظرا لانتسابه إلى سلالة الرسول صلى الله عليه و سلم.[3].

وقد اتخذ السيد محي الدين زاوية لطلب العلم مما جعل له مكانة مرموقة و سامية لعلمه وصلاحه و شرف نسبه. [4]

و تزوج والد الأمير عبد القادر السيد محي الدين من أربع نسوة رزق منهن ست أولاد. و قد رزق ابنه الثاني، [5] الأمير عبد القادر، من زوجته الثالثة، و هي السيدة زهراء ابنة السيد محمد بن دوحة الحسنية[6].

---

[1]– للمزيد من المعلومات راجع محمد بن عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر، ص: 925،926 .

[2]– محي الدين بن مصطفى الجزائري الحسني (1190_1249هـ / 1776_1833م)، لمعرفة الأكثر عن والد الأمير راجع : تحفة الزائر، ص: 930_932 و عبد الرزاق البيطار، حلية البشر، ج 3 ص: 1490.

[3]– كريم ثابت : " الأمير عبد القادر و كيف نودي به أميرا على الجزائر" مجلة الهلال، سنة 1933م_ 1352هـ، مج41،ج8، ص:1030.

[4]– الناصري السلاوي : الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج9، ص:41.

[5]– خالف صاحب تحفة الزائر، ص 932 تشرشل في كتابه " حياة الأمير عبد القادر" ص: 39،عندما اعتبر الأمير عبد القادر الابن الرابع لمحي الدين.

[6]– راجع بشأن السيدة الزهراء والدة الأمير، الأمير عبد القادر الجزائري متصوفا و شاعرا لفؤاد صالح السيد، ص:29.

المطلب الثاني: الأمير عبد القادر اسمه و نسبه و كنيته وألقابه.

فهو الأمير عبد القادر،بن محي الدين، بن مصطفى، بن محمد، بن المختار، بن عبد القادر، بن أحمد المختار، بن عبد القادر، بن أحمد المشهور " بابن خده" و هي مرضعته، ابن محمد، بن عبد القوي، بن علي، بن أحمد، بن عبد القوي،ابن خالد، بن يوسف، بن أحمد، بن بشار، بن محمد، بن مسعود، بن طاووس، ابن يعقوب، بن عبد القوي، بن أحمد،بن محمد، بن ادريس الأصغر،ابن ادريس الأكبر، بن عبد الله المحض، بن الحسن المثنى، بن الحسن السبط، ابن علي بن أبي طالب. و أم الحسن، فاطمة الزهراء، بنت محمد رسول الله ρ.[1]

أما كنيته: فهي أبو محمد. و أما ألقابه فمنها: " أمير المؤمنين، ناصر الدين، و" الأمير"، والجزائري، وابن الراشدي، و ابن خلاد. [2]

المطلب الثالث: مولد الأمير عبد القادر و نشأته الأولى في القيطنة

ولد الأمير عبد القادر الجزائري يوم الجمعة 23 رجب سنة 1222هجرية الموافق ل 26ماي 1807 في قرية تسمى " القيطنة" على ضفة وادي الحمام في منطقة أغريس التي تقع في اقليم وهران في الجزائر. [3] و قد أجمع على ذلك معظم الذين أرخوا قديما و حديثا لحياته، كالأمير محمد[4] ولده، و تشرشل[5] و زيدان[6] و البيطار[7] و غيرهم. أما البعض الآخر من المؤرخين فقد اعتبرو تاريخ ولادة الأمير عام 1223هـ/1808م[8]

---

[1]– للمزيد من المعلومات راجع تحفة الزائر، ص 923. و " ذكرى العاقل و تنبيه الغافل" للأمير عبد القادر، ص 29. ذكره الأمير نفسه و الأمير عبد القادر _ سلسلة الفن و الثقافة_ وزارة الاعلام و الثقافة الجزائرية_ الجزائر 1974/ص/10. اوت 2009_ انترنت.

والحاج مصطفى بن التهامي، سيرة الأمير عبد القادر و جهاده. بيروت : دار الغرب الاسلامي، ط1، 1995، ص 48_47.

[2]– انظر كتاب الأمير عبد القادر الجزائري متصوفا و شاعرا، لفؤاد صالح السيد، ص ص 29_32.

[3]– فتحي دردار، الأمير عبد القادر الجزائري بطل المقاومة الجزائرية (1832_1847). الجزائر، 2001، ص 23.

[4]– تحفة الزائر، ص: 932.

[5]– تشرشل، ص:39.

[6]– زيدان: تراجم مشاهير الشرق، ج1، ص :182.

[7]– البيطار : حلية البشر، ج2، ص :887.

[8]– من هؤلاء : بطرس البستاني : دائرة المعارف، مج11. ص : 616 و أدهم الجندي : أعلام الأدب و الفن، ج1. ص: 219 و ابرت الريحاني: الموسوعة العربية، ص 267

يصفه فتحي دردار قائلا: " كان الأمير عبد القادر رجلا متوسط القامة قوي البنية، مفتول الساعدين، ذا وجه اهليجي الشكل، ذو بشرة بيضاء، لحية سوداء ناعمة، جبهته عريضة، وكانت عيناه كبيرتين عسليتين يعلوهما حاجبان كثيفان دقيقا الامتداد، و نظرته حادة لكنها لطيفة مما يدل على جديته في أي عمل وحزمه الكبير، وبين حاجبيه وشم صغير يبرز نصاعة الجبهة، وكان له أنف رقيق طويل مستقيم وشفتان دقيقتان، كانت يداه بيضاويتين، و أصابعه رقيقة تعلوهما أظافر مقلمة بعناية"[1].

منذ طفولته كان الأمير عبد القادر موضعا خاصا لحب والده، فقد كان هناك سر غامض وعاطفة غير محددة يدفعان الأب إلى أن يخصص كل اهتمامه لطفله[2]، عاش الأمير عبد القادر طفولته مع أسرته في قرية " القيطنة" حيث نشأ و ترعرع و تلقى مبادئ العلم الأولية فقد كان يكتب و يقرأ عندما كان في الخامسة من عمره، و حفظ القرآن الكريم[3] و هو في سن مبكرة، عندما كان في الثانية عشرة كان متمكنا من القرآن و الحديث و تعلم مبادئ اللغة العربية والدين الإسلامي و العلوم اللغوية و الدينية[4].

المطلب الرابع: رحلة الأمير عبد القادر العلمية إلى وهران و حياته بعد عودته

لما بلغ الأمير عبد القادر أربع عشرة سنة أرسله والده إلى مدينة وهران لمواصلة دراسته الثانوية وذلك في سنة 1821م. حيث مكث هناك قرابة سنتين، فدرس مختلف العلوم على شيوخ وهران من شريعة و أدب و فقه، ثم عاد إلى مسقط رأسه لمواصلة دراسته.

وفي سن الخامسة عشرة اقترن الأمير عبد القادر بلالا خيرة ابنة عمه سيدي علي بوطالب، التي كانت تتمتع بجمال خارق و أخلاق عالية، و أصبحت رفيقة دربه في السراء و الضراء.

---

[1]– فتحي دردار : المرجع السابق، ص 26.

[2]– شارل هنري تشرشل ترجمة و تقديم و تعليق أبو القاسم سعد الله، حياة الأمير عبد القادر. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 61.

[3]– جرجي زيدان : تراجم مشاهير الشرق، ج1، ص 182.

[4]– للمزيد من التفاصيل راجع: كريم ثابت : " الأمير عبد القادر الجزائري، و كيف نودي به أميرا على الجزائر" مجلة الهلال سنة 1352هـ_1933م، مج 41، ج 8، ص:1030.

وفي السابعة عشرة اشتهر الشاب الأمير عبد القادر بين زملائه بقوته العجيبة وهيئته المتناسقة، اشتهر بحب الفروسية وركوب الخيل التي توجب العين القوية و اليد الثابتة و الرجولة الحقة[1].

كان يركب جوادا أسودا وهو اللون الذي كان يفضله، كان لباسه لباس الأعيان من العرب في عصره و لكن بدون تطريز، وكان عبارة عن قميصين أولهما من القطن، و الثاني من الصوف، و برنوس أبيض، أما لباس الرأس فيتكون من عمامة و لحاف ينزل إلى الرقبة، وخيط فوقهما مصنوع من وبر الجمال[2].

كان شغوفا بتزيين سلاحه، فقد كانت بندقيته التونسية الطويلة، مرصعة بالفضة، أما مسدسه فكان مرصعا بالجواهر، و كان لسيفه الدمشقي غمد من فضة[3].

قد مارس الأمير عبد القادر رياضة الصيد، كان يطارد الخنزير البري في الغابات ويصطاده[4]. لكن ذلك لم يمنعه عن القيام بالواجبات الدينية[5].

المطلب الخامس: الإقامة الجبرية للسيد محي الدين وولده في وهران 1239_1241هـ/ 1823_1825م

عندما بلغ السيد محي الدين الخمسين من عمره، شعر بضرورة أداء فريضة الحج، و لقد رغب أبناء و حاشية الشيخ المرابط مرافقته في رحلته، و للخروج من هذا الموقف الحرج، قرر السيد محي الدين الذهاب للحج وحده، لكن في اليوم الثاني وقع استثناء في صالح الأمير عبد القادر نظرا لما يتسم به من نباهة و فطنة، إلى جانب معارفه الواسعة، و شجاعته الحكيمة[6] فرضخ الجميع لهذه الارادة وقلوبهم حزينة، و هكذا غادر الأب و الابن قرية القيطنة في أكتوبر سنة1823.

فجأة بدأ أمل حنون يخامر العرب في كل الاتجاهات، فكلهم تذكرو أن عليهم واجب أداء الحج، و في اليوم الرابع أقيم بحر من الخيام حول خيمة السيد محي الدين. و لم ينفع في صدهم أي شيء ذلك أن الشيخ كان مرابطهم و رئيسهم، و في عشية اليوم السادس تجمع الركب الكبير

---

[1]– شارل هنري تشرشل، المرجع السابق، ص 62

[2]– فتحي دردار، المرجع السابق، ص 27.

[3]– فؤاد صالح السيد، المرجع السابق، ص 36.

[4]– جرجي زيدان: " الأمير عبد القادر الجزائري" مجلة الهلال، السنة الأولى 1310هـ_1893م، ج5، ص:194.

[5]– جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق، ج1، ص 182.

[6]– فؤاد صالح السيد، المرجع السابق، ص 38.

على ضفة نهر جديوية في سهل الشلف، فأرعبت هذه التضاهرة حاكم وهران، فأرسل إلىالسيد محي الدين يستدعيه لمقابلته، و كانت المقابلة ودية، غير أن الحاكم ألزم السيد محي الدين و ابنه الأمير عبد القادر بالبقاء في وهران بما يشبه الاقامة الجبرية.وقد بث حاكم وهران من حولهما الرقباء و الجواسيس، لكن السيد محي الدين و ابنه الأمير عبد القادر استفادا من هذه العزلة، و خصصا أوقاتهما للدراسة، و توصلا إلى حقيقة في غاية الأهمية و هي ضعف الأتراك العسكري والسياسي. [1]

المطلب السادس: الرحلة لأداء فريضة الحج، و أخذ الأمير عبد القادر عن علماء المشرق

بعد أن مضت سنتان استيقظ الباي حسن و عرف حماقة مخاوفه فأرسل وراء السيد محي الدين وأعطاه اذنا باستئناف حجه، فقرر الشيخ المرابط أن لا يعود إلى القيطنة مرة أخرى، حتى لوداع أسرته لكيلا يؤدي ذلك إلى تجمهرات مماثلة في السابق، و هكذا غادر السيد محي الدين وولده وهران بسرعة في نوفمبر 1825 ووصلا إلى تونس مارين بالمدية و قسنطينة، فانضما إلى قافلة كانت تضم ألفي حاج، ركبوا البحر من الاسكندرية إلى القاهرة[2] التقى الأمير عبد القادر مع محمد علي باشا حاكم مصر و أخذ يتأمل في .....هذا الجندي الذي عرف بكفاءته الادارية، و لم يدر أنه سيتبع يوما من الأيام خطاه[3] .و قد أكرمهما محمد علي باشا[4] و بعد استضافة قصيرة واصل الأب و الابن رحلة الحج، فكانت متعة روحية لا توصف، و بعد أداء مناسك الحج اتجها إلى دمشق و مكثا عدة أشهر في الدرس و التنقيب[5] حيث تعرفا إلى مشاهير العلماء و كان يقضيان جل وقتهما في الجامع الكبير في قراءة الحديث النبوي الشريف[6] و حضور حلقات الدروس العلمية.

ثم توجها إلى بغداد[7]، و بعد أن مكثا فيها ثلاثة أشهر، عادا إلى دمشق، و منها إلى مكة والمدينة حيث أديا فريضة الحج للمرة الثانية. و بعد الحج كانت مواردهما قد نفدت، لذلك

---

[1]– يحيى بو عزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، ص 18.

[2]– للمزيد من التفاصيل راجع شارل هنري تشرشل، المرجع السابق، ص ص 65_ 72

فتحي دردار، المرجع نفسه، ص ص 25_28.

[3]– عبد الرحمن البربير، الأمير عبد القادر الجزائري، ص 554.

[4]– زيدان، تراجم مشاهر الشرق، ج 1، ص 183.

راجع كذلك بطرس البستاني، دائرة المعارف، مج 11، ص 917.

[5]– عبد الرحمن البربير، الأمير عبد القادر الجزائري، مجلة الكشاف، بيروت: 1346هـ_ 1928م، مج 2،ج 9، ص 554.

[6]– تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ص 45.

[7]– يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، ص 20.

اعتمدا في بقية الرحلة على موارد زملائهما المسافرين الحجاج الذين كانوا عائدين إلى الجزائر. و بعد رحلة دامت أكثر من سنتين وصلا إلى القيطنة في أوائل سنة 1243/ 1827م، و هكذا حمل لقب" الحاج الشريف"، و قد عرفت القرية احتفالات و ولائم لم تشهدها من قبل، و لم يعد الهدوء إلى القرية الا بعد فترة طويلة

وقد أثرت الرحلة في نفسية الأمير عبد القادر إذ اطلع على أوضاع البلاد العربية في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والمعمارية والإدارية.

ولم يزد د الأمير بعد هذه الرحلة إلا شغفا بالعلم، فاعتزل لتحصيله، و لم يفارق كتبه، لكن لم تطل عزلته الدراسية فما حل عام 1246هـ/ 1830م حتى ظهر الأمير للعالم ولعب دورا هاما في تاريخ بلاده[1]، هذا ما سنحاول التطرق اليه في المبحث الرابع.

[1]– للمزيد من التفاصيل راجع : فؤاد صالح السيد، المرجع السابق ص ص 39_41.

المبحث الثالث: الأمير المجاهد

المطلب الأول: احتلال الجزائر عام 1246_ 1264هـ / 1830_ 1847م

تولى الداي حسين باشا[1]، ولاية الجزائر سنة 1234هـ / 1818 م و في عام 1243هـ/ 1828م حصلت منافرة بين الداي حسين و دوقال قنصل فرنسة. فمد الداي يده إلى القنصل، وضربه بالمروحة[2]، فاتخذها الفرنسيون ذريعة لاحتلال الجزائر كما أن هناك أسباب أخرى للحملة الفرنسية على الجزائر من بينها استمرار روح التعصب الديني في أعماق نفوس الساسة الفرنسيين، و التخلص من آثار معاهدة فينا، و اختفاء معظم وحدات الأسطول الجزائري التي تحطمت في معركة نافارين عام 1827م عندما ذهبت لنجدة الدولة العثمانية في حربها مع الدول الاوربية .

وفي 1245هـ / 1830م هاجمت القوات الفرنسية على ميناء سيدي فرج[3] و بعد مضي 22 يوما استطاعت القوات الفرنسية احتلال عاصمة الجزائر . و مما سهل عمل الفرنسيين فقدان الروح القومية ; و الاختلافات بين المسلمين[4].

وفي 1246هـ / 1830م تم وضع وثيقة الاستسلام، فوافق الداي على شروطها ووقعها. ثم سلم المدينة إلى القائد العام و هكذا دخلها الجنود الفرنسيون[5].

1– الداي حسين " باشا" ابن الحسن. آخر الدايات الذين تولوا ولاية الجزائر من عام 1234 إلى 1246هـ / 1818م إلى 1830م. ولد بازمير كان الداي رجلا واسع الثقافة معتدلا في آرائه.

2– للمزيد من التفاصيل حول هذه الحادثة راجع:

_ كيف دخل الفرنسيون الجزائر، لأحمد الجزائري، ص 21.

_ تحفة الزائر، ص 28.

_ تاريخ الشعوب الإسلامية، لكارل بروكلمن، ص 621.

_ الموجز في تاريخ الجزائر، ليحيى بو عزيز، ج1، ص 182.

3– ميناء سيدي فرج يقع على بعد 27كلم غربي مدينة الجزائر.

4– روبير شنيرب : القرن التاسع عشر، ترجمة يوسف أسعد داغروفريدم .داغر، ص 428.

5– للمزيد من المعلومات راجع : فؤاد صالح السيد، المرجع السابق، ص 49 _50.

المطلب الثاني: بيعة الأمير عبد القادر و الجهاد الرسمي (1248-1264هـ/1832-1847م)

نظرا للظروف العامة السيئة في الغرب الجزائري بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عرض سكان الغرب الإمارة على محي الدين فرفض عرضهم نظرا لكبر سنه و أشار عليهم بمبايعة ابنه عبد القادر، فقبلوا عرضه[1] و بايعوه على السمع و الطاعة و على بذل الأنفس والأولاد و الأموال في سبيل إعلاء كلمة الله و الإسلام و الوطن و ذلك يوم 27 نوفمبر 1832م و كان عمر الأمير عبد القادر آنذاك 24 سنة.

وحتى يتمكن له من مواجهة القوات الفرنسية، ابتدأ عمله ببسط نفوذه على مختلف القبائل وإخضاعها له، وأظهر الأمير عبد القادر خلال فترة قصيرة من مبايعته على أنه قائد عسكري وسياسي بارع، وقد استقر رأي الأمير على أن تكون معسكر عاصمة الدولة الجزائرية، وشكل حكومة و مجلسا للشورى وكون جيش وطني وأنشأ المؤسسات ووضع قوانين جديدة مستمدة من الشريعة الإسلامية وسك عملة نقدية وقد عمل كل ما في وسعه لتوحيد القبائل حول مبدأ الجهاد ونشر الأمن.

وقاوم الاحتلال بكل الوسائل ودفعهم للاعتراف بالجزائر كدولة و به أميرا للبلاد، وقد تميزت دولة الأمير عبد القادر بحسن التنظيم حيث كانت كل منطقة مقسمة إلى دوائر و كل دائرة يرأسها آغا، و كل دائرة مقسمة إلى وحدات إدارية صغيرة يحكمها مسؤول يسمى قايد ويساعده شيوخ في كل قبيلة، و قبل استلام مهامهم يقومون بأداء القسم، و بعد تعهدهم أن لا يحيدوا عن الحق في خدمتهم، يسلمهم الأمير برنوسا من الصوف يختلف لونه باختلاف رتبهم لكي يرتدوه، ثم يعطيهم خاتما خاصا يحمل اسم الخليفة والموظف و لقبه.

وفي 4 فيفري 1833م بدأ الأمير هجوماته العسكرية على الغزاة، فقد كان يحارب القبائل المتمردة و يعيد الأمن لكي يستطيع التصدي للفرنسيين، و في المرحلة الأولى تمكن الأمير عبد القادر من مواجهة الجيش الفرنسي و بالتالي فشل القائد العسكري الفرنسي لمنطقة الغرب الجزائري (وهران) المسمى ذي ميشال من مجابهة الأمير عبد القادر و اضطر إلى عقد معاهدة معه في 26 فيفري 1834م عرفت بمعاهدة دي ميشيل. [2]

---

[1]– للمزيد من التفاصيل حول مبايعة الأمير عبد القادر أنظر : الحاج مصطفى بن التهامي، المرجع السابق، ص ص 73_87.

[2]– فتحي دردار، المرجع السابق، ص 34_35.

للمزيد من التفاصيل طالع شارل هنري تشرشل، المرجع السابق، ص ص 89_117.

ثم عمد الفرنسيون إلى نقض الهدنة فتجدد القتال، و نظرا للتقدم العظيم الذي حصل عليه الأمير عبد القادر في ميادين القتال، اضطر الجنرال بيجو حاكم وهران الجديد إلى عقد معاهدة أخرى مع الأمير، عرفت بمعاهدة "تافنة" و ذلك في 1253هـ/1837م[1] و اغتنم الأمير عبد القادر هذه المعاهدة لجعل الجزائريين شعبا واحدا و استمالتهم إلى المبادئ الإسلامية، وإيقاظهم من الغفلة. كما اهتم بالتعليم و جمع المخطوطات[2]. ثم جعل الأمير فيما بعد، مكتبته في الزمالة حيث استولى عليها الفرنسيون في ما بعد، اذ كانت تحوي ما يزيد عن خمسمائة كتاب من أمهات الكتب و المجلدات[3]. و كان يحسن الأمير معاملة الأسرى، أما النساء فكانت تعتني بهن والدته.

ثم استؤنفت الحرب بين الأمير و الفرنسيين في 1255هـ/ 1839م فدخلت العلاقات الفرنسية الجزائرية مرحلة جديدة و كان رئيس الوزراء الفرنسي سولت من أنصار الاحتلال الشامل و لذا عهد إلى الجنرال بيجو بتنفيذ هذه السياسة[4].

وقد أدرك الأمير أنه لن يستطيع إقصاء الفرنسيين عن شمال إفريقيا إلا بإقامة وحدة مغربية، لكن سلطان مراكش لم يرد استغاثته.

بعد انتصار فرنسا على مراكش في معركة وادي ايسلي في 1260هـ /1844م، طالبت سلطان مراكش بتنفيذ مضمون الهدنة المعقودة بينهما، و من شروطها : تسليم الأمير عبد القادر للفرنسيين[5].

فوافق سلطان مراكش على ذلك وجهز جيشا جرارا قاده ولداه: أحمد و محمد في 1264هـ / 1847م فأصبح الأمير عبد القادر بين نارين فآثر الاستسلام للفرنسيين[6].

---

[1]– راجع نص المعاهدة في تحفة الزائر، ص 277 و عند تشرشل، ص 117.

[2]– فؤاد صالح السيد، المرجع السابق، ص ص54_55.

[3]– تشرشل، ص 213ن و تحفة الزائر، ص 428.

[4]– فؤاد صالح السيد، المرجع نفسه، ص 56.

[5]– أنظر بنود المعاهدة المعقودة بين فرنسا و مراكش في كل من :
تحفة الزائر، ص 449 و الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج 9، ص 53.

[6]– فؤاد صالح السيد، المرجع نفسه، ص 57.
أنظر كذلك تحفة الزائر، ص 498.

استسلم الأمير عبد القادر في 15 محرم 1264هـ/ الثالث و العشرين من ديسمبر عام 1847م على يدي الجنرال لامورسيير[1] على شروط منها:

- أن يذهب الأمير و أسرته إلى مكة، و الاسكندرية.
- يخير ضباط الأمير و جنوده بين أمرين : أما البقاء في الجزائر، و اما مرافقته إلى منفاه
- تصان حياة الضباط و الجنود الراغبين في البقاء، و يحافظ على أملاكهم.

فقبل الجنرال الشروط، وهكذا ركب الأمير وعائلته وأتباعه (وكانوا ثمانين شخصا) سفينة اسمودس، حيث توجهت بهم إلى طولون[2].

و هكذا لما سلم الأمير عبد القادر سيفه، انتهت سيرته السيفية، وبرحيله عن الجزائر بدأت سيرته العلمية [3].

[1]– تشرشل، ص 248.

[2]– تشرشل، ص 249.

[3]– تحفة الزائر، ص 503.

المبحث الرابع: الأمير سفير المغرب إلى المشرق

المطلب الأول: حياة الأمير عبد القادر في الأسر (1264-1269هـ/ 1848_ 1852م).

في 1264هـ/1848م وصلت الباخرة الحربية الفرنسية وأنزل حاكم طولون الأمير عبد القادر في برج لاملاج فأحس الأمير بالألم والخديعة. وعرضت عليه الحكومة الفرنسية الأملاك مقابل تنازله عن شرطه فرفض.

وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الثانية، و سقوط الملكية طلبت الحكومة الجمهورية منه أن يتعهد بعدم الذهاب إلى الجزائر، و اعتبرت نفسها غير مقيدة بأي التزام للأمير عبد القادر وهو يعتبر عندها أسيرا. لكن الحكومة لم تكتف بذلك بل ضيقت عليه ومنعت عليه الزيارات وحرمته من كتابة الرسائل.

نقل الأمير إلى سراية بو، ثم نقل إلى مدينة بوردو، فإلى مدينة نانت ومنها إلى سراية أمبواز ووجد عبد القادر الأمير الأسير العزاء و السلوى في كتبه ودراساته وعبادته، كان يدرس جماعته العلم، كما أنه قرأ صحيح البخاري، و كتاب " الشفا" للامام عياض[1] كما قرأ الأمير "الصغرى" للسنوسي[2] في علم الكلام و رسالة الإمام محمد بن أبي زيد القيرواني في الفقه وغيرهما من المصنفات.

كما عكف الأمير على الكتابة و التأليف. و مما ألفه خلال إقامته بأمبواز رسالة سماها "المقراض الحاد لقطع لسان الطاعن في دين الإسلام من أهل الباطل و الإلحاد.

و قد نظم الأمير كذلك قصائد تعرف باسم "المساجلات" وهي عبارة عن قصائد ومقطوعات شعرية[3].

وفي عام 1269/ 1852م أطلق لويس نابليون سراح الأمير مشترطا عليه عدم العودة إلى الجزائر[1] واستدعاه رسميا إلى باريس فلبى الأمير الدعوة وتعهده كتابة ألا يعود إلى الجزائر

---

[1]– الشفا بتعريف حقوق المصطفى كتاب في السيرة النبوية ألفه القاضي أبو الفضل عياض بن موسى (476_544هـ/ 1083_1149م) المولود بسبتة، و المتوفي بمراكش. و هو مجلد في جزئين، المطبعة العثمانية، مصر : 1312هـ.

[2]–" أم البراهين في العقائد" المعروفة باسم " السنوسية الصغرى"، أو " العقيدة الصغرى"، أو " السنوسية" مختصر محتو على جميع عقائد التوحيد. تصنيف الامام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (832_ 895هـ/ 1428_ 1490م) كبير علماء تلمسان و زهادها في عصره. عالم في التفسير و الحديث و علم التوحيد. أنظر عادل نويهض : معجم أعلام الجزائر، ص 189_190. و الزركلي : الأعلام، ج2، ص 28_ 29.

[3]– راجع : ديوان الأمير عبد القادر الجزائري، ص 98_ 120.

نهائيا[2]. وفي ربيع الأول من نفس السنة غادر الأمير وعائلته فرنسة على ظهر السفينة لابرادور قاصدا الشرق.

المطلب الثاني: استقرار الأمير في بروسة 1269_ 1272هـ / 1853_ 1856م

وصل الأمير عبد القادر إلى الاستانة في 1269هـ / 1853م فقابل العالم عارف حكمت بيك[3]. وفي اليوم الثالث اجتمع بالسلطان العثماني عبد المجيد الأول[4]. و في نفس السنة دخل الأمير إلى بروسة فتلقاه واليها خليل باشا[5]، و رحب به أجمل ترحيب. و كان الأمير عبد القادر يمضي الأيام في القراءة بجامع العرب، فقرأ ألفية بن مالك بشرح المكودي[6]. و العديد من الكتب و المخطوطات، و مما ألفه في خلال إقامته ببروسة، رسالته المعروفة باسم "ذكرى العاقل و تنبيه الغافل" و مع ذلك كان يشعر أنه في أرض الغربة. فالقليل كان يفهم لغته وكذلك لم يكن بينه و بين الترك عاطفة قوية، هذا ما جعله يرحل إلى دمشق.

المطلب الثالث: استقرار الأمير النهائي في مدينة دمشق (1272_1300هـ/ 1856_1883م)

استقر الأمير عبد القادر نهائيا في دمشق وقضى فيها سبعة وعشرين عاما (1272_1300هـ/ 1856_1883م) في القراءة و التأليف و حلقات العلم.

فقد كان الأمير مركز اهتمام العلماء و المثقفين، كانوا يرجعون إليه في الأمور الدينية[7].

فطلب علماء دمشق و فقهاؤها من الأمير عبد القادر أن يكون أستاذهم، فقبل الأمير وقد كانوا يجتمعون إليه يوميا في الجامع الأموي الكبير يستمعون إلى الدرس لمدة ثلاث ساعات، كما درس في أماكن أخرى حسب الظروف[8].

1– انظر نص الرسالة التي أرسلها لويس نابليون للأمير في كتاب " تحفة الزائر"، ص 560_561.

2– راجع نص التعهد الذي أعطاه عبد القادر للويس نابليون كتابة في كتاب تشرشل، ص 267.

3– أحمد عارف حكمت (بيك) بن ابراهيم عصمت بن اسماعيل رائف باشا (1200_1275هـ/1786_1858) الحنفي . للمزيد من التفاصيل راجع الزركلي : : الأعلام، ج1، ص 138.

4– راجع فؤاد صالح السيد، الأمير عبد القادر الجزائري متصوفا و شاعرا، هامش ص 64.

5– خليل باشا : صهر السلطان العثماني عبد المجيد الأول، كان واليا على بروسة خلال اقامة الأمير فيها. و كانت بينه و بين الأمير أواصر صداقة و ود. أنظر تحفة الزائر ص 580.

6– أبو زيد، عبد الرحمان بن علي المكودي، أنظر الزركلي : الأعلام، ج4، ص 91 .

7– عبد الرحمن البربير : " الأمير عبد القادر الجزائري" مجلة الكشاف، بيروت، سنة 1928م_ مج 2، ج9، ص 557

8– للمزيد من التفاصيل راجع : فؤاد صالح السيد، المرجع السابق، ص ص 68_70.

جعل الأمير فيما بعد التدريس في منزله و هكذا أصبح مأوى لطلاب العلم، من بينهم ثلاثة علماء أفاضل لم ينقطعوا عنه يوما هم الشيخ عبد الرزاق البيطار[1]، والشيخ محمد الهاني[2] و الشيخ الطنطاوي[3] وقد رجوا الأمير أن يدونوا ما يتكلم به في مجالسه فكان ذلك نواة الكتاب الصوفي الشهير الذي عرف في ما بعد باسم المواقف.

المطلب الرابع: فتنة (1276هـ/1860م) في دمشق و موقف الأمير منها

من أبرز مواقف الأمير الإنسانية، موقفه الإنساني النبيل من فتنة عام 1276هـ/ 1860م). فلما سمع الأمير بأنباء قرب وقوع هذه الفتنة حتى جمع العلماء و الوجهاء من أهالي دمشق ونصحهم و حذرهم.

ومع تحذير الأمير انطلقت الفتنة بدمشق و بقيت سبعة أيام متوالية، و قد بلغ عدد الذين أنقذهم الأمير من الموت و العذاب ممن التجئوا إلى داره و قلعة المدينة نحو خمسة عشر ألف شخص. ولهذا السبب فان كافة نصارى دمشق مدينون للأمير عبد القادر لموقفه الإنساني النبيل.

أما عن الدافع الحقيقي الذي دفع الأمير عبد القادر ليقوم بهذا العمل الشريف، نستطيع أن نستكشفه من خلال الرسالة التي أرسلها الأمير إلى ملكة بريطانية، ردا على الهدية التي أرسلتها إليه. فقد قال في رسالته: "أنني لم أفعل إلا ما توجبه علي فرائض الإيمان، ولوازم الإنسانية"[4].

فمنحته الدول الأوربية و الدولة العثمانية الأوسمة الفخرية من الرتبة الأولى[5] ومدحه الشعراء[6] بقصائد و ذلك تقديرا لموقفه الإنساني الشريف.

1- الشيخ عبد الرزاق بن حسن بن ابراهيم البيطار الميداني، الدمشقي : (1253_1335هـ/ 1837_1916م) عالم، أديب مؤرخ، شاعر .

2- الشيخ محمد بن عبد الله بن مصطفى الهاني، الشافعي، النقشبندي: (1213_1279هـ/ 1798_1862م)

3- لم أعثر لهذا الشيخ على مصدر أو مرجع يعرفني بتاريخ حياته.

4- جواد المرابط، التصوف و الأمير عبد القادر الحسني الجزائري، ص 48.

5- منحته الدولة العثمانية الوسام المجيدي من الرتبة الأولى، و فرنسا وسام جوقة الشرف من الطبقة الأولى، وروسية وسام صليب النسر الأبيض، و بروسية صليب النسر الأسود، و اليونان صليب المخلص، و انجلترا بندقية مرصعة بالذهب

6- منهم الشاعر أمين الجندي . و الأديب سليمان الصولة و غيرهم من الشعراء، للمزيد من المعلومات راجع : فؤاد صالح السيد، المرجع السابق، ص 72.

المطلب الخامس : خلوة الأمير الصوفية في مكة و المدينة.(1279_ 1281/ 1862_1864)

غادر الأمير دمشق في 1279هـ/ 1862م متوجها إلى الحجاز و قد سلك طريق مصر وذلك لأداء فريضة الحج.

وخلال الإثني عشر شهرا التي قضاها في مكة المكرمة، لم يغادر الأمير عبد القادر حجرته إلا للذهاب إلى الجامع الكبير. فقد خصص كل وقته للدراسات الدينية، والتعبد والصلاة. فكان لا ينام في اليوم إلا أربع ساعات، و كان لا يأكل إلا مرة واحدة[1].

وأخذ الأمير الطريقة الشاذلية[2] عن الشيخ محمد الفاسي الذي كان أستاذه الصوفي. ثم انتقل الأمير بعد ذلك إلى المدينة المنورة حيث مكث أربعة أشهر فقويت معارفه وانكشفت له الحقائق القرآنية والأحاديث النبوية.

وبعد أن قضى في مكة المكرمة والمدينة المنورة سنة ونصف، عاد إلى دمشق مستأنفا حياة الدرس والمطالعة والعبادة.

المطلب السادس: الأمير عبد القادر و الجمعية الماسونية

ادعى جرجي زيدان أن الأمير عبد القادر أثناء عودته من الحجاز بعد أداء فريضة الحج و خلوته الصوفية في مكة و المدينة سنة 1281هـ/ 1864م. مر بالإسكندرية و انتظم في سلك الجمعية الماسونية في 13محرم 1268هـ من تلك السنة[3].

كما ادعى تشرشل انتساب الأمير إلى هذه الجمعية، و لكن لم يكلف أحد من المؤرخين الذين ادعوا انتساب الأمير لهذه الجمعية نفسه عناء البحث و التمحيص، و لم يقدموا حقائق علمية أو مستندات تثبت صحة ما جاؤوا به.

---

[1]– وديع نادر، " الأمير عبد القادر الجزائري"، مجلة المورد الصافي، بيروت: 1911م، مج 2، ج3، ص211.

[2]– الطريقة الشاذلية: احدى الطرق الصوفية الإسلامية . مؤسسها علي ابن عبد الله الشاذلي. ولد عام 593هـ/1197م بقرية عمان ثم انتقل إلى تونس وهو صبي انشأ طريقته الصوفية في المغرب و في مصر و تعاطي علم السيمياء. رحل إلى المشرق و حج عدة مرات . مات بصحراء عيذاب في الصعيد أثناء ذهابه لتأدية فريضة الحج و دفن هنتك سنة 656هـ/ 1258م

طريقته مبنية على طلب العلم و كثرة الذكر، كما تعتمد على الكتاب و السنة و ترك المعاصي . انظر : أحمد توفيق عياد، التصوف الاسلامي تاريخه و مدارسه،ص 294_297.

[3]– جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق، جزء 1، ص : 192.

وما يجب التأكيد عليه أن الفصل الرابع والعشرين وهو الفصل الأخير من تاريخ تشرشل لم يدونه تشرشل من إملاء الأمير الشخصي مباشرة، كما كان الأمر بالنسبة إلى بقية فصول الكتاب.

وهذا ما اعترف به تشرشل نفسه، حيث غادر دمشق في شوال 1276هـ/ ربيع 1860م أي قبل حدوث الفتنة بعدة أشهر، و قبل ادعاء انتظام الأمير في سلك الجمعية الماسونية بأربع سنين.

حيث أن تشرشل أخذ معلومات الفترة الزمنية التي تمتد بين 1276 و 1281هـ / 1860 و1864م عن شهود عيان و هذا ما يقلل من أهمية الفصل الأخير من كتابه خاصة لما يدعي انتساب الأمير للجمعية الماسونية.

وبقيت هذه القضية تتأرجح بين الإثبات والنفي، إلى أن كتب حفيد الأمير عبد القادر الأمير محمد سعيد، مقالا بعنوان : " الأمير عبد القادر و الجمعية الماسونية، برأ فيها الأمير عبد القادر مما نسب إليه من دخوله في هذه الجمعية الماسونية المجهولة الحقيقة و الشروط[1].

يقول صاحب المقال: "بينما كان الأمير عبد القادر عائدا لسورية عن طريق الإسكندرية اغتنمت الجمعية الماسونية فرصة وجوده في ذلك القطر فأوفدت إليه هيئة من أعضائها لتعرض عليه المبادئ الماسونية. وعندما ذكر الوفد المشار إليه فضائل الماسون و خدمتها في الإنسانية شكرها الأمير على عملها الذي ادعته. فاتخذ بعض المنتمين للجمعية ذلك الاجتماع ذريعة حسنة لنسبة دخول الأمير في جمعيتهم[2].

و هذا لا يعني أن ذلك الاجتماع، و تلك الدعوى يثبتان و يحققان دخول الأمير في الجمعية الماسونية، هذا ما يحاول صاحب المقال أن يدحض هذه الدعوى لسببين:

أولهما: من المعلوم أن لجمعية المأسون نظاما معينا كما هي الحال في باقي الجمعيات، و لا بد لكل شخص يريد الدخول في هذه الجمعية من أن يطلب الانخراط بها بموجب استدعاء، فإذا تم له ذلك و استحسنت الجمعية إدخاله كلفته بوضع إمضائه في سجل أعمالها، وعليه أن يكتب أنه دخل بإرادته و اختياره ...و ان وجود مثل هذه المواثيق المادية لأعظم دليل

[1]– الأمير محمد سعيد الجزائري، الأمير عبد القادر والجمعية الماسونية مجلة الحقائق، دمشق: 1329هـ، جزء2، ص 2.

[2]– المصدر نفسه، ص: 77.

و لأقوى برهان بيد كل من يريد أن يثبت انخراطه في سلكها. و على كل من يدعي انتظام الأمير بها أن يبرز هذه الوثائق الراهنة مطبوعة نسخها على الحجر. و ما من أحد يجهل خط الأمير و إمضاءه[1].

ثانيهما: اشتهر الأمير عبد القادر بالتقوى و صلابة الدين لا يخالف الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية فكيف يعقل أن يدخل في جمعية سرية لا يعلم حقيقتها إلا من انخرط بين جماعتها. فالشرع لا يسمح للمسلم بأن يدخل بها قبل معرفة حقائقها[2].

وينهي صاحب المقال مقاله بتحذير المتشدقين الذين يتشدقون بانتظام الأمير بسلك الجمعية الماسونية فيطلب منهم أن يأتوا ببرهان من البراهين.

[1]– الأمير محمد سعيد الجزائري: الأمير عبد القادر والجمعية الماسونية مجلة الحقائق، دمشق: 1329هـ، جزء 2، ص 78.

[2]– المصدر نفسه، ص 78.

المطلب السابع : حركة 1294هـ/1877م الاستقلالية في بلاد الشام و موقف الأمير منها

أصبح الأمير بعد فتنة 1276هـ / 1860م في دمشق محط أنظار العالم، و أمل دعاة الاستقلال العربي[1].وعندما انتصر الروس على الدولة العثمانية، و كادت القسطنطينية تقع في أيديهم. نهض نخبة من زعماء البلاد الشامية، و بحثوا في مصير سورية، فعقدوا مؤتمر دمشق السري للنظر في استقلالية سورية، و فصلها عن جسم الدولة العثمانية. وقد أقر المؤتمرون اختيار الأمير عبد القادر أميرا على سورية، لأنهم وجدوا في الأمير أملهم الوحيد[2]. وكان رأي الأمير أن يظل الارتباط الروحي بين البلاد الشامية والخلافة العثمانية قائما، وأن يبقى الخليفة العثماني خليفة في البلاد الشامية[3] وأن تتم البيعة الأولى للأمير من أهل البلاد جميعا[4] فوافقه عل ى ذلك أكثر المجتمعين.

ويرى الزعيم اللبناني يوسف بك كرم[5] أنه " نجاة ولا نجاح للأقطار العربية جمعاء الا بالاتحاد تحت رايتكم الشريفة راية الأمير عبد القادر".[6]

ومهما يكن من أمر، فقد حيل دون سقوط الدولة العثمانية و جاء مؤتمر برلين[7] وتولى عبد الحميد الثاني[8] السلطة سنة 1293هـ/1876م فتأخر حل المسألة الشرقية و تقدمت السن بالأمير عبد القادر فطويت صفحة ذلك المؤتمر.

وبعد سنتين من قيام الحركة الاستقلالية، و مبايعة الأمير عبد القادر أي في 1296هـ/ 1879م، أشاع المرجفون في الأواسط المحلية و العالمية خبر وفاة الأمير . ووردت رسائل الرثاء

1- المصدر نفسه، ص 78.

2- أبو القاسم سعد الله: مقدمة ترجمته لكتاب تشرشل، ص 26

3- عادل الصلح: سطور من الرسالة، ص 145.

4- المصدر نفسه، ص 100

5- يوسف "بك" بن بطرس كرم: (1238-1306هـ/ 1823-1889م) زعيم لبناني، ينعث ببطل لبنان. للمزيد من المعلومات انظر : فؤاد صالح السيد، المرجع السابق، هامش ص 79.

6- سمعان خازن: يوسف بك كرم في المنفى، ص 348 (وثيقة رقم أربعة) لمعرفة المزيد عن هذه الحركة الاستقلالية وخصوصها من خلال رسائل بك كرم للأمير يراجع المصدران التاليان:

- سمعان خازن: يوسف بك كرم في النمفى.
- الخوري اسطفان البشعلاني: لبنان ويوسف بك كرم.

7- مؤتمر برلين انعقد سنة 1295هـ/1878م لدرس معاهدة سان ستيفانو وقضية بلغارية، أنظر المنجد في الإعلام، ص 87.

8- عبد الحميد الثاني: (1258-1336هـ/ 1842-1918م) سلطان عثماني ارتقى العرش بعد أخيه مراد الخامس عام 1293هـ/1876م

و التعزية على أهل الأمير. و لما علم الأمير بالخبر و اطلع على ما ذكره أهل الجرائد و غيرهم قال: "ان الموت لا بد منه، عند نهاية الأجل، و الحمد لله الذي أراني و اسمعني ما يقال في جانبي من خير بعدي. و هذا ناذر الوقوع. وغريب الاتفاق. [1]

المطلب الثامن: مرض الأمير ووفاته

أصيب الأمير عبد القادر في مرضه الأخير بمرض الكلي والمثانة فلم يظهر ضجرا ولا تأوه قط، ولم يترك الصلاة في وقت من الأوقات[2] وكان مشتغلا بالمراقبة و الذكر[3]. واستمر تردد الأطباء عليه طيلة خمسة وعشرين يوما إلى أن توفي في الساعة السابعة من ليلة السبت، التاسع عشر من رجب سنة 1300هـ الرابع والعشرين من مايو سنة 1883م[4] وذلك في قصره، في قرية دمر بضاحية دمشق عن ستة و سبعين عاما.

ونقل صباح اليوم التالي في عربته من قصره إلى داره في دمشق، حيث غسل وكفن ثم حمل نعشه على أكتاف الرجال إلى الجامع الأموي الكبير حيث صلي عليه. وسارت جنازته على طريق الصالحية حتى بلغت دار الحكومة حيث استقبل النعش هناك قناصل الدول بالألبسة الرسمية مع فريق من العساكر السلطانية، وجميع أمراء العسكرية والملكية[5].

ولم يزالوا سائرين بجنازته إلى أن وصلوا إلى الصالحية، فدفن إلى جوار الشيخ محي الدين بن عربي داخل القبة.

وقد رثاه كثير من العلماء، والشعراء و الأدباء، فعددوا مآثره الكريمة وفضائله الانسانية النبيلة بكثير من الأسى و اللوعة[6].

1- تحفة الزائر، ص 807-808.

2- تحفة الزائر، ص : 856.

3- الحفناوي: تعريف الخلف برجال السلف، ص 312.

4- تحفة الزائر، ص 857. وقد أكد تاريخ الوفاة (1300هـ/1883م) معظم الذين أرخوا لحياة الأمير قديما وحديثا. ويعتبر جرجي زيدان من أكثر المؤرخين اضطربوا اضطربا شديدا في تاريخ وفاة الأمير. إذ بينما نراه في كتاب "بناة النهظة العربية" ويؤرخ وفاة الأمير سنة (1306هـ/1888م) نراه في كتابة تاريخ آداب اللغة العربية، جزء 4، ص 559 يؤرخ الوفاة بسنة (1300هـ/1888م)

5- أديب اسحق: الدرر، ص 173. وتعتبر مقال أديب أسحق وعنوانه: "داهية دهماء" الذي رثى به الأمير عبد القادر، والموجود في كتابه "الدرر" خير ما صور يوم وفاة الأمير وميسرة الجنازة تصويرا واقعيا مفصلا.

6- للمزيد من التفاصيل: انظر فؤاد صالح السيد، المرجع السابق، ص 82-83.

الفصل الثاني

الإطار الاقتصادي للمسكوكات

نحاول في هذا الفصل أن نجيب على الفرضية القائلة بأن للسكة دورا اقتصاديا في المجتمع.

كيف يكون للسكة دورا اقتصاديا في المجتمع، وما دلالات تلك الرموز والنقوش والكتابات الموجودة على النقود؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات والإشكالات سوف نحاول إعطاء لمحة موجزة عن السياسية الاقتصادية التي انتهجها البلاد في عهد الأمير عبد القادر، وسعيها الدؤوب لتحقيق التنمية الشاملة في شتى الميادين وذلك من خلال خوضها للمعركة الاقتصادية بغية تحقيق الرفاهية والتطور للوطن.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة وصفية موجزة لمختلف مسكوكات الأمير عبد القادر.

ولهذا فإن هذا الفصل يتضمن المباحث التالية:

- المبحث الأول: التطور التاريخي للنقود
- المبحث الثاني: كيف كانت الجزائر قبل الغزو الفرنسي لها
- المبحث الثالث: مسكوكات الأمير عبد القادر بين سنتي (1835-1841)
- المبحث الرابع: موارد الأمير عبد القادر

المبحث الأول: التطور التاريخي للنقود:

إن النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية كان يتم بغرض الاستهلاك إذ كانت فئات المجتمع، سواء الفرد أو الأسرة القبيلة. تقوم بالإنتاج الذاتي، وفي مثل هذا المجتمع لا يوجد تبادل. ومع مرور الزمن ونمو حجم السكان ظهر التخصص في الإنتاج.

ومع هذا التخصص وجد فائض من السلع لدى الوحدات التي تنتجها. ومن جهة أخرى كانت لهذه الوحدات حاجات تريد إشباعها. ومن ثم نشأت الحاجة إلى مبادلة الفائض عن الاستهلاك الذاتي بالأشياء التي ينتجها الآخرون والتي تفيض بدورها عن حاجاتهم الشخصية، وكان هذا نشأة التبادل، وأول دور التبادل المقايضة، التي كانت تتولد عن مبادلة المنتجات بشكل مباشر.

والمقايضة كأساس للمبادلة تفترض وجود السوق لإتمامها. أي توافر إرادات العرض والطلب، ووجود زمان ومكان لوقوع الحدث، وسلعة أو سلع وموضوع المبادلة، وثمنا أو أثمانا مقياسا لقيمة المبادلة، وفي عدم توفر بعض أو كل هذه الشروط تظهر مصاعب المقايضة كأساس للمبادلة[1].

فالمقايضة تقتضي توافق الرغبات، وكثير ما يصعب تبادل المنتوجات مباشرة، لأن منتج القمح احتاج في حياته إلى القطن، فلا يستطيع الحصول عليه من منتج القطن في مقابل القمح، إلا إذا كان صاحب القطن بدوره محتاجا إلى القمح. وكذلك من الصعوبات والعراقيل التي يرفها نظام المقايضة: صعوبة التجزئة، أي وجود سلع غير قابلة للانقسام فمثلا إذا أراد الحصول على حاجته اليومية من القمح، فسوف لن يقدر على ذلك عن طريق المقايضة، لأن الغنم التي يرعاها تزيد قيمته على قيمة القمح الذي يود الحصول عليه لحاجته اليومية، ولا يمكن تجزئة شاة لأجل ذلك، وإضافة إلى كل هذا فإن المبادلة المباشرة للمنتجات، كانت تواجه صعوبة تقدير قيمة الأشياء المعدة للمبادلة.

وقد دفعت هذه الصعوبات إلى ضرورة البحث على الوسائل الممكنة للتغلب على معوقات المبادلة على أساس المقايضة، وبالفعل تفتق الفكر الإنساني عن تبسيط المقايضة المتعددة الأطراف والمتعددة السلع، بادئا عن طريق تحديد معدل حسابي أو وحدات حسابية لإمكانية إتمام

[1]– ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي الجزائر: الملكية والإعلام والنشر والتوزيع، ط1، 1993، ص 13–14.

عملية المقايضة، ثم تلا ذلك تجسيد هذه القيمة الحسابية في سلع معينة تختار كقاعدة للمقارنة وإليها تقاس قيم السلع الأخرى، فالخرفان والثيران، لا الذهب والفضة.

كانت النقود عند هوميروس، مقاييس للقيمة، ووسيلة للمبادلة في ساحة الحرب الطروادية، كذلك العبيد في العصور الوسطى، وانتهى الأمر بتجاوز هذه السلع لوظيفة لقياس لتصبح لها قيمة ذاتية يقبلها الجميع في المعاملات ويمكن تخزينها ونقلها من حيث الزمان والمكان[1]. وفي بداية الأمر استعملت بعض السلع نقودا وذلك بسبب قيمتها الاستعمالية فكانت الصفة المحددة للسلعة كنقود هي فائدتها المحدودة سواء في مجال الاستهلاك (الجلود) أو في مجال الإنتاج كأداة مباشرة (العبيد).

لكن التطور الاقتصادي في العصور اللاحقة أدى إلى العكس تماما، إذا أصبحت النقود تتمثل في تلك السلع الأقل منفعة في مجال الاستهلاك وأقل استعمالا في مجال الإنتاج، وعلى ذلك استخدمت المعادن الثمينة كوسيلة ملائمة، نظرا لقلة منفعتها الإستعلامية المباشرة في الاستهلاك والإنتاج، إلا أن ندرتها جعلتها أكثر تعبيرا كوسيلة للتبادل. ومن مميزاتها المعادن الثمينة كذلك كونها تعمر فترة طويلة، ولا تتعرض للتغيير، وهي قابلة للتجزئة، ويمكن نقلها بسهولة[2].

ثم تطورت هذه الصفة من القبول الاختياري المؤسس على الثقة في قيمة وحدات النقد ذاتها كالذهب مثلا إلى القبول الإجباري، وذلك عندما حلت إرادة الدولة في التعبير عن إرادة الجماعة، وأصبحت بالتالي النقود الورقية أو ما يسمى البنكنوت التي تصدرها الدولة عن طريق مؤسساتها(البنك المركزي) ،ملزمة للجميع ومبرئة للذمة. إذ أصبحت النقود تستمد قيمتها من سلطة الإجبار.

فالدولة حسب الاقتصادي كنيب (.....) هي التي تخلق قيمة النقود، وهي التي تخلع عنها هذه القيمة.

ومع زيادة درجة التقدم الاقتصادي استخدمت نقود الودائع التي تتكون من الأرصدة الدائمة لحسابات الأفراد لدى البنوك التجارية، والتي تنتقل ملكيتها من فرد لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات.

وهكذا زاد الدور الذي تؤديه البنوك على إختلاف أنواعها في النشاط الاقتصادي.

---

[1]– د.مصطفى رشيدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي.بيروت: الدار الجامعية، 1985، ص 63.

[2]– ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 15.

وعلى هذا الأساس اعتبر بعض الاقتصاديين النقود كمقياس لتقسيم مراحل التطور التاريخي للمجتمعات، فقسموها إلى ثلاث مراحل:

- مرحلة اقتصاد المقايضة التي وضعية المجتمعات البدائية والتي لم يمسها بعد تقسيم العمل على صعيد واسع
- مرحلة الاقتصاد النقدي التي تقابل وضعية المجتمعات التي بدأت تستعمل النقود المعدنية والورقية في مداولاتها التجارية.
- مرحلة الاقتصاد الائتماني التي تطابق وضعية البلاد المتقدمة حاليا، والتي ينتشر فيها استعمال الوسائل النقدية الكتابية، أي نقود الودائع[1].

ويتضح لنا من هذا التقسيم أن النقود منذ أن بدأت مبادلات المنافع داخل المجتمعات، أخذت عدة أشكال ومرت في عدة أطوار يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. مرحلة النقود السلعية: التي تميزت باستخدام المواد الوسيطية مثل الحيوانات والشاي والسمك... إلى غير ذلك من المواد المختلفة باختلاف الأوضاع الطبيعية والبيئات الاجتماعية
2. مرحلة النقود المعدنية
3. مرحلة النقود المعاصرة

المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد النقدي أو مرحلة النقود المعدنية

وفي إطار بحث الإنسان على الاستفادة من الوسائل الميسرة للمبادلات اهتدى إلى استعمال المعادن وخاصة المعادن النفسية كالذهب المعادن النفسية كالذهب والفضة، واعتبرها أحسن وسائل المبادلات على الإطلاق لعدة أسباب نذكر منها[2]:

- ندرتها الطبيعية: وهو الشيء الذي جعل المجتمعات تتعلق بها وتستعملها كوسائل للزينة والاكتناز.
- صعوبة تزييفها، وذلك أن الذهب والفضة لهما خصائص في مجال تغييرها.

[1]– ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 16–17.

[2]– د.فتح الله ولعلو، وتوزيع المداخيل– النقود والإئتمان. لبنان: دار الحداثة، 1981، ص270–271.

- استحالة بلاها وتآكلها بسبب مفعول التقادم، وذلك أن المعادن النفيسة لا تتأثر عبر الزمن والمكان.
- قابليتها للتجزئة: أي أن هذين المعدنين صالحان للتجزئة بسهولة، ويمكن تقسيم مراحل استعمال المعادن النفيسة كنقود إلى ثلاثة مراحل هي كالآتي:
  - مرحلة العيارات المتوازية
  - مرحلة نظام المعدنين
  - مرحلة نظام المعدن الواحد.

1. مرحلة العيارات المتوازنة: [1]

إن الطابع الأساسي الذي يتسم به نظام العيارات المتوازنة هو انعدام وجود علاقة محددة بين قيمة العيارين الذهبي والفضي. إذ أن تحديد نسبة معينة بينهما كان ينتج عن وضعية السوق، فكان المتبادلون يتقدمون إلى المصرفين ليتعرفوا على قيمة كل معدن بالنسبة للمعدن الآخر حسب قانون العرض والطلب.

ويتسم هذا النظام بوجود عدة سلطات يسمح لها بضرب النقود، وتتمثل بسلطات الأمراء والنبلاء، كما أن لكل النقود الحرية الكاملة في التداول في كل الأمصار والمناطق مادام لما وزن معين.

وقد عاشت كل البلاد الأوروبية في ظل هذا النظام إلى غاية القرن الثامن عشر، ويمكن القول أن هذا النظام يطابق وضع البلاد التي ما تزال لم تقم فيها سلطة مركزية تستطيع أن تتحكم في إصدار نقود ملزمة قانونيا لجميع السكان.

2. مرحلة نظام المعدنين: [2]

في ظل هذا النظام توجد نقود من المسكوكات الذهبية وإلى جانبها نقود من المسكوكات الفضية.

ويتم تحديد نسبة قانونية بين عيار الفضة وعيار الذهب في ظل هذا النظام، حيث كانت النسبة القانونية بين الدولار الفضي والدولار الذهبي في البلاد الأوربية 1/16 في النصف من

[1]– د. فتح الله ولعو، ونفس المرجع، ص 273.

[2]– د.ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع، ص 19–20.

القرن التاسع عشر، كما كانت السلطات النقدية ملزمة بتحويل السبائك الذهبية والفضية إلى دولارات ذهبية فضية وفقا لهذه النسبة المحددة.

ولقد واجه نظام المعدنين عدة صعوبات أدت إلى انهياره لصالح قيام نظام المعدن الواحد، أي نظام الذهب. وتتخلص هذه الصعوبات فيما كان يعرف باسم قانون "جريشام" القائل (بأن العملة الجيدة من التداول) إذ أن استمرار الأخذ بنظام المعدنين يتطلب استمرار تعادل النسبة القانونية مع نسبة تعادل المعدنين في السوق.

إلا أنه من الصعب المحافظة على استقرار القيمتين السوقية (التجارية) والقانونية، لطالما أن القيمة التجارية لكل من المعدنين تتحدد بعاملي والطلب على كل منهما.

وعند حصول اختلاف بين القيمتين السوقية والقانونية، ففي هذه الحالة تميل المسكوكات من المعدن الذي ارتفعت قيمته السوقية على قيمة القانونية إلى الإختفاء من التداول، وتحل محلها المسكوكات من المعدن الرخيص.

فلما تصبح القيمة القانونية للذهب أقل من قيمته السوقية، عندئذ يندفع الجمهور إلى صهر الدولارات الذهبية وبيعها كسبائك بسعر السوق المرتفع وتحقيق الربح، فيزول النظام بإختفاء النقد الجيد.

وهكذا أدى زوال نظام المعدنيين إلى إتباع نظام المعدن الواحد.

3. مرحلة نظام للمعدن الواحد: الذهب[1]

نظرا للصعوبات العديدة التي عرفها نظام المعدنين، فقد استبدل بنظام المعن الواحد ألا وهو الذهب. وفي ظل هذا النظام يكون أساس الوحدة النقدية من معدن واحد. ويستمد نظام المعدن الواحد اسمه من المعدن الذي منه تسك القطع النقدية. فإذا اعتمدت الدولة الذهب قيل أنها تتبنى نظام قاعدة للذهب، أما إذا اعتمدت الفضة قيل أنها تتبع نظام قاعدة الفضة.

ففي ظل نظام الذهب تكون قيمة الوحدة النقدية مساوية لقيمة ما تحتوي من ذهب، أي أن القوة الشرائية لوحدة النقد تكون مساوية إلى القوة الشرائية للمقدار الثابت من الذهب الذي تحتوي عليه المسكوكة الذهبية.

---

[1]– أنظر : Pierre berger : la monnaie et ses mécanismes (que sais-je). Alger : éditions Bouchene ,1993. France : presse universitaires de France, 1968, p.43-57

ويتخذ نظام قاعدة الذهب أشكالا ثلاثة متمثلة في نظام المسكوكات الذهبية، ونظام الصرف بالذهب[1].

المطلب الثاني: مرحلة الاقتصاد الائتماني أو ما يسمى بمرحلة النقود المعاصرة:

تظهر هذه النقود في شكلين هما: النقود الائتمانية ونقود الودائع.

أما عن النقود الائتمانية تتكون من النقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة، ويعتبر البنك المركزي المسؤول عن إصدار النقود الائتمانية.

1- نظام الغطاء الذهبي الكامل

في هذه الحالة يتم تغطية الأوراق برصيد ذهبي بنسبة 100%ففي نظام السبائك كان يحتفظ بجزء من العملة في التداول على شكل أوراق نقدية قابلة الإستبدال بالذهب، وفي هذه الحالة تصبح الأوراق النقدية أوراقا نائبة عن الذهب.

وتعتبر هذه الحالة غير مرنة تماما، طالما أن البنك المركزي لا يستطيع زيادة كمية النقود إذا تطلب التوسع في حجم المبادلات التجارية مزيدا منها.

2- نظام الإصدار الجزئي الوثيق

في ظل هذا النظام يسمح للبنك المركزي أن يصدر بالإضافة إلى الأوراق المغطاة بنسبة100% ذهبا قدرا آخر معينا من النقود بدون رصيد ذهبي، إذ يتم استخدام سندات حكومية كغطاء لمقدار ثابت من الأوراق النقدية.

فبالنسبة لهذه الحالة فالنقد الموجه لها هو كالتالي:

تعتبر هذه الحالة قليلة المرونة، لأنه لا يمكن إستخدام السندات الحكومية إلا لتغطية كمية محددة من الأوراق النقدية، إذ لا يستطيع البنك المركزي إذا تطلبت الحاجة الاقتصاد مزيدا من الأوراق النقدية توفير هذه الكمية من النقود الورقية ما لم يتوفر لديه الرصيد الذهبي اللازم لتغطيتها.

3- نظام الغطاء النسبي:

[1]- د. ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 21.

أما بالنسبة لنظام الغطاء النسبي، ففي الحالة تحدد نسبة بين مقادير الأوراق الصادرة والرصيد المعدني، بحيث تغطي الكميات النقدية المتاحة بنسبة معينة من الذهب تقدر مثلا بنسبة 40% وتعتبر هذه الحالة مرنة وجامدة في نفس الوقت، فهي مرنة طالما تبلغ نسبة الغطاء أقل من 100% ذهبا، وهي جامدة لأن النسبة المعينة من الغطاء الذهبي تمثل الأعلى للإصدار[1].

4- نظام الحد الأقصى للإصدار:

في هذه الحالة لا يتم استخدام الذهب كغطاء للعملة، إذ يحدد سقف لإصدار النقود الورقية دون الأخذ بعين الاعتبار حجم الرصيد الذهبي. وعادة مار يرفع هذا السقف كلما كانت البلاد بحاجة إلى مزيد النقود. وتعتبر هذه الحالة مرنة ولكن مرونة مقيدة، أي تغير السقف يخضع لموافقة السلطة التشريعية وإصدار قانون جديد يخول الحكومة رفع السقف، وقد تتطلب الإجراءات القانونية وقتا طويلا.

5- نظام الإصدار الحر:

أما بالنسبة لهذا النظام فيرتبط حجم الإصدار النقدي بمستوى النشاط الاقتصادي، حيث تقوم السلطات النقدية بإصدار الكمية الضرورية اللازمة لتغطية حاجة الاقتصاد الوطني من النقود الائتمانية[2]. نظرا لقلة إنتاج الذهب في العالم، وحاجة الدولة الحديثة إلى النقود لتحقيق أهدافها الاقتصادية المتعددة، لم يعد الإصدار في ظل القاعدة النقدية الورقية يعتمد على إحتياطي المعدن الثمين، لاحتياج الدولة الحديثة إلى كثير من النقود بحيث لا يمكن ربط إصدار هذه الكمية بالذهب نظرا لندرته.

[1]- د. ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 25.

[2]- المرجع نفسه، ص 26-27

وكذلك من بين الأسباب التي أدت إلى فصل الإصدار عن الغطاء أن الدولة الحديثة تهدف إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وذلك بالقيام بمشاريع اقتصادية متعددة، فيرتفع بالتالي حجم المبادلات التجارية مما يؤدي حتما إلى زيادة الحاجة إلى كميات كبيرة من النقود[1].

وهكذا أصبح الإصدار يرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي الوطني، حيث يسمح البنك المركزي إصدار الكمية الضرورية اللازمة لتغطية الحاجة إلى المبادلات التجارية، ويقوم البنك المركزي كذلك بتقديم وسائل الدفع اللازمة للحكومة قصد مساعدتها على تنفيذ نشاطاتها المتعددة مقابل حصوله منها على سندات الخزينة. وهذا ما يؤدي حتما إلى زيادة الحاجة إلى كميات كبيرة من النقود.

وهكذا أصبح الإصدار يرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي الوطني، حيث يسمح للبنك المركزي إصدار الكمية الضرورية اللازمة لتغطية حاجة المبادلات التجارية، ويقوم البنك المركزي كذلك بتقديم وسائل الدفع اللازمة الحكومة قصد مساعدتها على تنفيذ نشاطاتها المتعددة مقابل حصوله منها على سندات الخزينة[2]. وهكذا يقدم البنك المركزي القروض المباشرة إلى الحكومة عندما تواجهها مشكلة عجز الميزانية.

وفي ظل النظام النقدي الورقي يطلق إسم النقود الإلزامية على النقود الورقية أي أن قوتها مستمدة من قوة القانون الذي يلزم الناس بقبولها في التداول. وللنقود الورقية خصائص عديدة نذكر من بينها ما يلي: تستمد الورقة النقدية قوتها من قوة القانون، إذ أن الورقة النقدية لا قيمة لها في حد ذاتها.

كقطعة من ورق، هذا من الناحية التجارية، أما إذا اعتبرناها كلوحة فنية فهي ترجمان لحضارة والثقافة وأصالة البلاد. أما بالنسبة للمسكوكات النقدية فهي تتمتع بقيمة ذاتية حيث القيمة الاسمية للقطعة النقدية تساوي قيمتها السلعية، أي قيمة ما تحتويه من معدن ثمين.

إن القوة الشرائية للورقة النقدية تعتبر غير ثابتة لأن الحكومة بوسعها إصدار الكمية المطلوبة منها عند الضرورة. أما بالنسبة لحجم الكتلة النقدية الورقية فهو يتوقف على قرار

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 27.

[2]– للمزيد من المعلومات إرجع إلى: د.أبو الفضل محمد بن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر سنة نشر، ج6، ص 165.

السلطات النقدية، الذي يعتمد بدوره على الظروف الاقتصادية السائدة. فقد يتم زيادة أو تخفيض حجم الكتلة النقدية بالشكل الذي يخدم المصلحة الاقتصادية[1].

ويعتقد المعترضون على النظام النقدي الورقي أن هذا النظام يقود الاقتصاد إلى التضخم النقدي وبالتالي قد يؤدي التضخم السريع إلى انهيالا النظام النقدي بكامله، وأنه يترتب عليه اتساع الفجوة بين دخول الأفراد.

لكن هناك من يقف إلى جانب النظام النقدي الورقي، ويرد على المعترضين بأن المسؤولية تقع على القائمين على أدارة هذا النظام، حيث إنهم المسؤولون عن الإفراط في إصدار النقود الورقية الإلزامية. وأن إتباع هذا النظام فرضته ظروف الحرب العالمية الأولى وحاجة الحكومات إلى مزيد النقود. وذلك لتغطية نفقات الحرب وكذلك الظروف الاقتصادية والحاجة الماسة إلى النقود.

إن النظام النقدي الورقي يتميز بالمرونة في العرض يفتقر إليها النظام الذهبي، فعلى سبيل المثال لما تعرف البلاد انكماشا اقتصاديا، فيمكن مواجهة هذه المشكلة عن طريق ضخ المزيد من النقود الورقية في التداول.

أما الشكل الثاني من النقود المعاصرة فيمثل في نقود الودائع التي تتكون من الأرصدة الدائمة لحسابات الأفراد لدى البنوك التجارية، والتي تنتقل ملكيتها من فرد لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات[2]، وهذا ليس مجال دراستنا لأن النقود الودائع لا تدخل في علم نميات.

[1]– د. ضياء مجيد الموسوي، المرجع نفسه، ص 28.

[2]– المرجع نفسه، ص 29.

المبحث الثاني: كيف كانت الجزائر قبل الغزو الفرنسي لها

المطلب الأول: التنظيم الاقتصادي و الفلاحي: 184-183م/186-185

كانت منتوجات الجزائر في الميدان الفلاحي متنوعة جدا كما يعترف بذلك الغزاة الفرنسيون أنفسهم عندما دخلوا البلاد. وكان أهم ما استرعى انتباههم غزارة الأجنة والبساتين واتساع الأراضي والمراعي وخضرتها الدائمة وشبكات لا حصر لها من سواقي الري والآبار.

وكان للري أنظمة يوزع بموجبها الفلاحون المياه بصورة منظمة خاصة يوزع بموجبها الفلاحون المياه بصورة منظمة ودقيقة. وقد كتب عنها أحد ضباط الجيش الفرنسي مثل هذا الوصف: "إن هذه الأراضي التي كانوا يقولون لنا عنها أنها قفر بدون سكان هي في الواقع مغطاة بأجمل الديار التي تحيط بها البساتين الخضراء. وقد بناها أصحابها في أعالي الربى المتموجة فكانت بذلك أجمل من مساكننا نحن المبنية كلها في الوهاد الوطئة. أما العيون والسواقي ومجاري المياه في هذه البساتين فقد صيرت فيها الخضر والفواكه ذات كثرة عجيبة".

وهناك نوع آخر من الأراضي يسمى "العرش" وهو ملك للقبيلة كلها[1] تستعمله للرعي أو توزع شيئا منه على أفراد القبيلة ممن هم في حاجة أكثر من غيرهم.

وبفضل هذا النظام كانت القبيلة تحافظ على التوازن بين الموسرين وضعاف الحال من أفرادها وبهذا كان نظام الملكية في بلادنا. سواء كان خاصا للعائلة أو عروشيا للقبيلة يقوم في الواقع على أسس اشتراكية يندمج فيها الفرد، إما في أفراد العائلة أو أفراد القبيلة.

على أن هذا إقطاعيون كبار. ولكننا لا نريد أن نقول بأن نظام الملكية المشتركة لم يكن غريبا عن حياة أجدادنا قبل الاحتلال الفرنسي.

كما أن هذا النظام الاشتراكي كانت له صور أخرى يتجاوز بها النطاق العائلي والنطاق القبلي ليجمع مجموعة أكبر من المسلمين. ونعني به نظام الاحباس أو الأوقاف الذي تذهب كل مداخيله لفائدة التعليم أو القيام بشؤون المساجد.

وإلى جانب نظام الاحباس كان نظام الزكاة الذي هو أبعد ما يكون عن الصدقة وإنما هو فرض يؤديه المسلم عن مكاسبه بنسبة ما تؤديه للفقراء من منطقته.

---

[1]- الدكتور عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، الجزائر: المؤسسة الوطنية لكتاب، ص 183.

وكانت المجموعة من السكان في القرية أو الدوار تقوم بشؤون نفسها بنفسها، أدوات الفلاحة يصنعها الرجال. والملابس ينسجها النساء. يضاف إلى ذلك ما يوجد من التبادل في المنتوجات بين القرية والدوار وبين المدينة.

والخلاصة أن الإنتاج الفلاحي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي يمكن أن نأخذ عنه صورة من الاحصائيات التي قامت بها مصالح الإدارة الفرنسية سنة ١٨٦٣ أي بعد ثلاثين سنة من الحرب والتدمير إذ كان المحصول السنوي في هذه الحقبة بقدر بمبلغ 25 مليون قنطار من الحبوب بينما قدر محصول سنة 1952 ب 22 مليون قنطار[1].

وكان عدد البقر لا يقل عن مليون رأس. وعدد الأغنام لا يقل عن ٨ ملايين رأس. وهذا في سنة ١٨٦٠ أي بعد ثلاثين سنة من الحرب والتخريب تضررت فيها الماشية أكثر من الفلاحة في حين لم يزد عدد الأغنام قبل ثورة أول نوفمبر على عشرة ملايين رأس.

وأبدى الضابط تعجبه بالخصوص من "التنظيم الدقيق لمجاري المياه".

ولاحظ "روزي" من ناحيته العناية البالغة التي يوليها السكان لخدمة الفلاحة مما أعطاهم الثمار بكثرة عظمى، ثم أورد هذه القصة : "الأشجار محظية بعناية دقيقة، وكل جذع شجرة يحيط به حوض صغير يأتيه الماء من ساقية تمر بين صفين من الأشجار وقد رأيت في البليدة تنظيما لتشجير يفوق بكثير ما نعرفه عندنا في أوربا، كنا فيلقا من ثمانية آلاف جندي في البلدة. وكان كل واحد منا يأكل أو يفسد معدل خمسين برتقالة في اليوم الواحد مما يجعل معدل ما نستهلكه400 ألف برتقالة في اليوم وعندما انتقلنا تركنا تلك الأشجار وكأنه لا يبدو عليها أثر مم فعلنا بها. عدنا بعد شهر إلى البليدة فوجدنا الأهالي يبيعون ست برتقالات بصوردى واحد".

ونفس هذا الوصف أعطاه الرجل عن المدية و مستغانم حيث "توجد بساتين تبلغ مساحة بعضها ثمانية آلاف هكتار. وحيث لا توجد أرض مهملة".

وهذا ما يقال عن شرشال وتنس وجيجل وميلة وملیانة وندرومة إلى آخره. وكانت تلمسان تبيع للمغرب سنويا من الزيتون فقط بمبلغ نصف مليون فرنك بعملة ذلك العهد.وهو ما يساوي في عصرنا مائة مليون فرنك. أما الأشجار والخضر التي كانت تغلب فلاحتها في أرض الجزائر فهي الخضر بمختلف أنواعها وأشجار العنب والتين والزيتون والرمان واللوز. وكانت ميلة

[1]– د.عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 184.

بالخصوص تنتج كل أنواع الفواكه المعروفة في أوربا وفي قسنطينة كانت الأراضي المفلحة بالأشجار المثمرة تعد مساحتها بالكيلومترات[1].

وكانت كل هذه البساتين من تلمسان إلى حافة قسنطينة تسقي بنظام واحد يقوم على مجاري المياه تحت الأرض. بل لاحظ الفرنسيون وجود سد في ذلك العهد بنواحي غليزان. ومع ذلك عندما يتكلم الفرنسيون عن الثورة الفلاحية بالجزائر يزعمون أنهم هم الذين خلقوها من العدم.

وإلى جانب فلاحة البساتين والخضر كانت تقوم فلاحة الحبوب وتربية المواشي في الأراضي الواقعة بين الصحراء والتل بصفة عامة. وكان نظام الملكية الغالب هو : أما نظام الخماسة وهو تشريك صاحب الأرض للعامل بنسبة الخمس من محصول الحبوب. أو نظام ملكية الأرض لكل أفراد العائلة حرصا على جمع الجهود وتكتيلها وتركيزها في عمل يعود على كل أفراد العائلة بالنفع.وكان لكل دوار مجلس يسمى "الجماعة" يتولى فض الخلافات التي قد تنشب بين هذه العائلات أو تلك بسبب الحدود.

المطلب الثاني: التجارة والصناعة

لم تكن الجزائر مكتفية في نشاطها الاقتصادي على الفلاحة فقط، بل كانت لها نظم تجارية داخلية مضبوطة وصناعة تترقى بها ببطء ولكن بخطى ثابتة.

وأبرز مظهر تجاري يبدو في نظام الأسواق الأسبوعية. ففي كل قرية أو بلدة صغيرة كان– وما يزال – ينظم سوق يحدد في يوم من أيام الأسبوع لا يكون فيه سوق في قرية أو بلدة صغيرة في بقية المنطقة من الاستفادة من جميع الأسواق. فينقل أهل الريف منتوجاتهم الفلاحية إلى السوق من الفواكه والخضر والحبوب والحيوانات والزيتون والعسل والجلود والأصواف الخ... ويشترون من سكان المدن المحاريث والمناجل والفؤوس والأقمشة والأواني و الحلى والمواد الغذائية المستوردة من الخارج مثل القهوة والسكر. [2]

وكانت هذه الحركة التجارية الداخلية تتطلب طرق مواصلات فكانت البلاد الجزائرية باعتراف الفرنسيين مزودة بالطرق التي لم تكن معبدة بالزفت طبعا ولكنها مزودة بالجسور و كانت طرقها واضحة ومعروفة المسافة. مثلا كان معروفا أن المسافة بين الجزائر ووهران

[1]– المرجع نفسه، ص 185.

[2]– المرجع نفسه، ص 186.

تستغرق عشرة أيام. وبين الجزائر وقسنطينة تسعة أيام.وكانت هناك قوافل للرحلات مضبوطة المواعيد.

وإلى جانب هذا التبادل التجاري الداخلي كان يوجد تبادل خارجي حتى في سنوات الحصار الفرنسي للجزائر الذي دام سنوات مهد بها للاحتلال. وكان هذا التبادل بين الجزائر وتونس، والجزائر والمغرب. وكان ثمن السفر من قسنطينة إلى تونس مثلا بمائة فرنك.

أما نقل البضائع بين البلدين فكان يزيد من قيمة البضاعة بنسبة خمسين في المائة. وأما تلمسان في فترة الحصار هذه فقد لعبت دورا كبيرا في التعامل التجاري مع الخارج. فكانت تستورد عن طريق المغرب القطن والحرير وخشبا معينا لصنع البنادق. كما تستورد من أقطار افريقيا ريش النعام وبعض المنتوجات الأخرى. وكانت موانئ مقاطعة وهران– في أيام الحصار– تتعامل من ناحيتها مع أوروبا عن طريق أسبانيا فتصدر كل عام نحو الثلاثمائة باخرة من القمح. وفي سنة ١٨١٤ مثلا صدرت أربعين ألف رأسا من البقر إلى الجيش البريطاني في اسبانيا.

وكان أيضا من نتائج هذا الحصار أن تحركت الصناعة في البلاد ولا نقول ازدهرت لأنها ظلت صناعة.

وكانت صناعة ذلك العهد هي دبغ الجلود وصنع الأحذية والسروج ونسج الأصواف والقطن والحرير وصنع الأواني والزجاج ومواد البناء وآلات الطحن والصناعة الخشبية والحدادة والصياغة. وما يصحب كل ذلك من نوع فاخر من تلك المصنوعات كالجلود المطرزة والحرائر المذهبة و الزرابي الجميلة. ومنها ما هو مصنوعات شعبية كالبرانيس والخيام والأغطية والقندورة وأوعية السفر كالتلاليس[1] ونحوها. ويضاف إلى كل ذلك أعمال الأبنية العمومية وبناء السفن في الموانئ.

وكل هذه الصناعات بالرغم من أنها بقيت في مستوى الصناعة اليدوية إلا أنها كانت تغني البلاد عن الواردات الأجنبية وتشغل اليد العاملة وتدير عشرات الملياراات من النقود في الأسواق فينتفع منها الجميع.

"وكانت الصناعة اليدوية وأعمال البناء تحتل مكانة كبيرة من العناية في الجزائر لا تقل عما كانت عليه في عدة أقطار أوروبية مثل ايطاليا الجنوبية وأسبانيا أو الإمبراطورية النمساوية.

[1]– المرجع نفسه، ص 187.

وكانت فرنسا نفسها في ذلك العهد لا تنتج سنويا أكثر من مليون و 500 ألف طن من الفحم الحجري".

المبحث الثالث : مسكوكات الأمير عبد القادر بين سنتي (1835-1841م)

المطلب الأول: لمحة موجزة عن الصناعة و الاقتصاد في عهد الأمير عبد القادر

لما فرغ الأمير عبد القادر من تمهيد البلاد أقبل على تحسين أحوال المملكة وتحصينها وتثقيف ثغورها فابتني في الخط الفاصل بين السواد والصحراء عدة حصون منها سعيدة. وحصن الثغور فعم الأمن سائر المملكة وأطفأ نار الفتن، واستأ صل أهل الفساد، وللجند المنظم في تلك اليد الطولى فإنه لا يعرف غير الفتك في أهل الضلال ولا يراقب في طاعة مولاه ونصرته إلا ولا ذمة مع قلة عدده إذ لم يتجاوز خمسة عشر ألفا وثلاثمائة منها اثنا عشر ألفا مشاة وألفان وخمسمائة خيال ومائتان وخمسون مد فعيون تدير عشرين مدفعا للسفر وخمسمائة عبد اتخذها حرسا له تحت رئاسة سالم اغا الزنجي الفارس المشهور.

وكانت ألبستهم من الجوخ الأحمر وسلاحهم محلى بالذهب والفضة مرصعا بالمرجان وهذا عدا أفراد الجند الشخصية. ومن حيث الشجاعة والبساطة فقد كان الواحد منه يعد بعشرة وعلى ما يرام من النظام و كان ينظم له عند اللزوم من حشود المملكة وجيوشها ما تقتضيه الحال وناهيك بجند مع قلته فتح الأقفال ونفل الأنفال واستوثق به.

للأمير ملك أقام في مقارعة جيوش فرنسا ومناضلة الثوار والخوارج ستة عشر سنة وبذلك تشهد الأخبار والآثار. قال شرشل إن هذه الأعمال كبيرة جدا بالنسبة إلى سن الأمير مع عدم اطلاعه على أحوال العالم كما ينبغي إذ ذاك لكنها صغيرة بالنسبة إلى ذكاء عقله الفريد. ومن أهم إنجازات الأمير عبد القادر، إصدار السكة، والغريب هو أنه على الرغم من الكتب التي تناولت دراسات حول حياة الأمير عبد القادر ونشاطه السياسي والاقتصادي، ولم تتناول إلا النادر منها سكة الأمير، مع أن القطع النقدية التي ترجع إلى عهد الأمير توجد أيضا في متحف الباردو بتونس ومتحف السكة بباريس[1].

وقد ورد في جريدة المجاهد الوطنية، بتاريخ 8 مارس 1966، خبر العثور على مجموعة نقدية هامة، تظم حوالي 500 قطعة بأمر من الأمير عبد القادر، وكان اكتشافها في دوار سيدي العروسي، قرب الشلف، ومفاد ذلك النبأ أن أربعة عمال فلاحين يدعون داج بنعودة ،وداج محمد، وبوأ همن، وطويل سليمان ،وكانوا يقومون بوضع قنوات لتوزيع الماء بدوار العروسي،

[1]– للمزيد من التفاصيل طالع:

Mounir Bouchenaki, La monnaie de l’Emir Abd-El-Kader. Alger : S.N.E.D, 1976.

ببلدية بوقادر (ولاية الشلف) الأصنام سابقا. في 16 فبراير1966، فعثروا على قلة من فخار، كانت تحتوي عل مجموعة نقدية نحاسية يبلغ عددها 497 قطعة.

وأضاف مراسل وكالة الأنباء الجزائرية قائلا: "ولم يبق الآن إلا الوصول إلى تحديد تاريخ وضع هذه النقود ومعرفة أسباب دفنها، ومعلوم أن جيش الاحتلال الفرنسي كان قد استولى على مدينة مليانة في شهر يونيو 1840م، كما أنه قام بعمليات أخرى سنة 1842م، بلغت في بعض الفترات ناحية شلف.

فمن الممكن جدا أن يكون أحد رفقاء الأمير عبد القادر في الكفاح قد اضطر إلى إخفاء كنزه وتركه. فلا شك أن هذا الاكتشاف سيتيح للباحثين فرصة القيام بدراسات مفيدة في هذا المجال". وهكذا ظهر أن معرفة سكة الأمير عبد القادر قد تساعد على إدراك مدى ما قام به من جهود من أجل تأسيس دولة جزائرية عصرية.

ويتراوح تاريخ ضرب تلك القطع النقدية بين سنتي 1250 و 1256هـ الموافق لما بين 1834و 1841م، من جهة الأمير عبد القادر سكتين، إحداهما المحمدية، والأخرى النصفية، ومن جهة أخرى، طلب الأمير عبد القادر من القائد الفرنسي دوري درلون أن يسلمه أختام السكة القديمة التي كانت تستعمل في ايالة الجزائر في العهد العثماني وذلك سنة 1843م، وربما كان طلبه ذلك من أجل استعمالها في ضرب عملته، إلا أن القائد الفرنسي رفض ذلك الطلب آنذاك. بيد أن فرنسا لم تحتفظ بحق ضرب السكة دون الأمير في معاهدة تافنة، التي وقع عليها القائد بيجو.

ولذا، فإن الأمير لم يتأخر عن ضرب السكة ببلدة تاقدمت، الواقعة بين تيارت ومعسكر. وقد بنى الأمير هذه القصبة على أنقاض مدينة تاقدمت (تيهرت) التي اختطها عبد الرحمن بن رستم سنة 144هـ/761م، وامتد حكم خلفائه بها إلى سنة 296هـ/908-909م وهو تاريخ احتلالها من طرف الفاطميين. وفي هذا الصدد، يجدر الإشارة إلى أهمية توجيه العناية إلى أجراء حفريات أثرية في موقع تيهرت تاقدمت الذي يبعد عن تيارت الحالية بمسافة 13 كلم غربيها، وعن وادي مينا ببعض مئات الأمتار فقط.

ويوجد نفس التصريح حتى عند شارل اندري جوليان، الذي يقول "وقد أ سس الأمير معملا لضرب العملة النحاسية" مع أن فهرست النقود الإسلامية المحفوظة في المكتبة الوطنية

بباريس، الذي نشره هنري لافوا سنة 1886م، يشير إلى قطعتين فضيتين أصدرهما الأمير عبد القادر في سنتي 1840-1841.

لقد حاول الأمير أن يثبت سيادته، وهو يخوض الحرب لمقاومة الاحتلال الفرنسي. وكانت الإمارة تصح شرعا بأمرين: أولهما ذكر اسم الأمير في خطبة الجمعة، والثاني ضرب السكة باسمه. ولم تكن الخطبة آنذاك تلقى باسم الأمير عبد القادر في أي مكان، كما أن السكة لم تكن تحمل اسمه. غير أن إعراض الأمير عن نسبة السكة إلى شخصه مما يدعو إلى الاعتقاد بأن قصده كان إحداث نظام نقدي موحد، وإنشاء عملة وطنية حقيقية بالجزائر.

فعبقرية الأمير عبد القادر تتجلى فيما أبداه من إرادة لتشييد دولة على غرار الدولة العصرية في القرن الماضي. وقد ساعدته القوى الداخلية المحلية على تأدية هذه المهمة. إلا أن فرنسا لم تمهله، فقضت على هذه المحاولة لإنشاء الدولة. فكان الأمير، في هذا المجال، يعني كثيرا وبالدراجة الأولى بتطوير النظام النقدي وتوحيده، حينما نتصور الإمكانيات الضئيلة التي استطاع أن يؤسس بها، وذلك الرجل العبقري، مثل تلك المنشئات، غير أن الحرب منعته من تحقيق مشروعه هذا وقضت على كل ما أنجزه في هذا الميدان.

والحقيقة أن تاقدمت كانت أهم وأعظم مقر أنشأه الأمير لضرب السكة.ومن بين التقارير التي وردت حول هذه القصبة يمكن ذكر تقرير غارسان، الذي وصف معمل ضرب السكة في مارس 1840م، فقال:"وقد جعل الأمير من تاقدمت مقرا لضرب السكة إلا أن قلة الإمكانيات المالية لم تسمح له بضرب نقود فضية، مما جعله يقتصر على النقود النحاسية، التي يسلمها لتجار بلاده بربح كبير". وهذه المعلومات، التي أدلى بها غارسان، لا تخلو من الخطأ ،إذ ثبت أن الأمير ضرب عملة فضية في سنتي 1838-1839م. والجدير بالذكر أن المؤرخين المعاصرين اعتمدوا على تقدير غارسان هذا للتصريح باقتصاد معمل تاقدمت على ضرب النقود النحاسية.

والظاهر أن معمل ضرب السكة، الذي يوجد بتا قدمت، كان موجها بصفة خاصة ضرب النقود النحاسية ،غير أن النقود الفضية كانت تضرب به أيضا، وخلافا لما صرح به القنصل دوماس، وبعده المصرفي ارسنت بيكار فلم تكن تلك السكة تضرب باسم الأمير عبد القادر، بل كل النقوش المرسومة على ظهر النقود آيات قرآنية. ويمكن القول بأن اختيار الآيات القرآنية المنقوشة على ظهر النقود كان متصلا بالوضع السياسي، إذ يبدو من دراسة أسباب نزول تلك الآيات، أنها أوحيت إلى الرسول عليه الصلاة والسلام بمناسبة خروجه إلى غزواته، أو عندما كان يحاول جمع كلمة القبائل المختلفة في جزيرة العرب حول عقيدة دينية واحدة. وقد حدد

الأمير عبد القادر نفسه سعر الصرف لتلك العملة، إذ جعل للسكة الجارية في بلاده صرفا معلوما تتعامل به رعيته وإعانة لبيت المال.

وكتب أيضا إلى القائد دانريمون، حين عين واليا عاما في أبريل 1838م، يطلب منه بواسطة اليهودي ابن درن، " أن يسمح بالتعامل بالعملة الجزائرية الجديدة في الناحية الخاضعة للنفوذ الفرنسي".

كتب قنصل دوماس، يوم 27 ماي 1838[1] إلى الجنرال (اللواء) ربثال" الأمير عبد القادر يضرب نقود في تاقدمت، بدأ بالقرابورة، قطع من 3 فلس، ومحمدية، قطع من 6فلس... في إحدى الأوجه هناك "لا إله إلا الله"، "لا يوجد إلا إله واحد"، وفي الوجه الآخر "مضروب في تاقدمت من طرف السلطان حاج عبد القادر".

يجب علينا أن نضع قطع نقدية صغيرة، وبوجو والدورو، إذ كنت محقق جيدا سوف يكون خليط ومزيج كثير في هذه النقود".

وفي 3 جوان 1838، في رسالة أخرى صحح الجنرال ربثال قائلا: "اهتم لجمع بعض القطع النقدية المضروبة من طرف الأمير. هذا شيء صعب لأنها لم تدخل بعد معسكر، لكن سوف أرسل لك 20 قطعة نقدية مع أول بريد. إن أخطأت هناك في وجه " حسبي الله و نعم الوكيل"، "أتعهد بالله وأجعله حسبي"..."

إن الجنرال لم تكن له العناصر الضرورية والكافية ليعطي وصف مدقق لهذه النقود. تقوم هذه الدراسة على مقارنة كتالوج هنري لافوا للنقود الإسلامية وبين الكنز الحالي[2].

[1]– E. Daumas, Correspondance du Capitaine Daumas, Consul à Mascara. 1837-1839, édité Par G.yver, Alger, 1912.

[2] –H. Lavoix, catalogue des monnaies musulmanes de la bibliothèque nationale, Espagne - Afrique, paris, 1886, t, II ,pp. 511-513.

المطلب الثاني: مقاطع مأخوذة من كتالوج لافوا:

-تاقدمت-

1- النموذج رقم 1098:

في عام 1256هـ الموافق ل18401841م

الوجه:

الهامش: 3 دوائر، دائرتان خطيتان والثالثة منقطة.

المركز: ضرب في تاقدمت 1256

الظهر:

الهامش: 3 دوائر، دائرتان خطيتان، والثالثة منقطة.

المركز: ربنا افرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين

القران، سورة 7 ، آية 123. {ترجمة ريجي بلاشار }

المادة: فضة

القطر: 28 مم

الوزن: 6,03غ

2- النموذج رقم 1099:

في الوجه والظهر،نفس الكتابة.

تنوع الزوايا

القطر : 27 مم

الوزن: 5,57غ

3-النموذج رقم 1100:

- في عام 1253 هـ الموافق ل 1837-1838م

الوجه:

الهامش: 3 دوائر، دائرتان خطيتان والثالثة منقطة

المركز : ضرب في تاقدمت 1253

الظهر:

الهامش: 3 دوائر، دائرتان خطيتان، والثالثة منقطة.

المركز: إن الدين عند الله الإسلام

- القران، السورة 3، آية 18
- القطر: 12 مم
- الوزن: 0,82غ

4-النموذج رقم 1101:

في سنة 1254 هـ الموافق ل1838-1839

نفس الكتابة في الوجه والظهر كنموذج رقم 1100، لكن بتاريخ 1254.

القطر : 16 مم

الوزن : 1,24غ

5-النموذج رقم 1102:

في سنة 1255 هـ الموافق ل 1839 – 1840

نفس الكتابة في الوجه والظهر كرقم 1100، ولكن بتاريخ 1255.

القطر :16 مم

الوزن : 1 غ

6-النموذج رقم 1103 :

في سنة 1255 هـ الموافق ل 1839 – 1840 م

نفس الكتابة في الوجه و الظهر كرقم 1100، ولكن بتاريخ 1255.

القطر : 16 مم

الوزن : 0,94غ

7-النموذج رقم 1104:

في سنة 1256 هـ الموافق ل 1840 – 1841م

نفس الكتابة في الوجه والظهر للقطعة النقدية كرقم 1100، ولكن بتاريخ 1256.

القطر : 16 مم

الوزن : 0,59غ

8-النموذج رقم 1105:

في سنة 1256 هـ الموافق ل 1840 -1841 م

نفس الكتابة في الوجه و الظهر للقطعة النقدية كرقم 1100، ولكن بتاريخ 1256.

تنوع الزوايا.

القطر : 16 مم

الوزن : 0,73غ

9-النموذج رقم 1106:

في سنة 1258 هـ الموافق ل 1842 -1843 م

الوجه:

الهامش : ضرب في تاقدمت 1258

الظهر :

الهامش : الله حسبنا و نعم الوكيل

- القرآن، لسورة 3، آية 179.
- القطر : 8 سم
- الوزن :0,40غ

نحصل على جدول الآتي:

البلاد	السنوات	الأسرة الحاكمة الأمير	المعدن	رقم الكاتالوج لفوا
تاقدمت	1838-1837=1253		نحاس	1100
تاقدمت	1839-1838=1254		نحاس	1101
تاقدمت	1840-1839=1255	الأمير عبد القادر	نحاس	1103-1102
تاقدمت	1841-1840=1256	ابن محي الدين	نحاس	1105-1104
تاقدمت	1841-1840=1256		فضة	1099-1098
تاقدمت	1843-1842=1258		نحاس	1106

إذا تتبعنا البيانات والتوضيحات المقدمة من كتالوج هنري لافوا الملخصة في الجدول نستنتج أن الأمير عبد القادر ضرب النقود بين سنة 1253 و 1258 هـ، الموافق ل

1837 -1838 و 1842 – 1843 م دائما في تاقدمت.

سوف نرى فيما بعد، أن السنة الأخيرة المشار إليها في الحركة النقدية للأمير، 1258 هـ الموافق لـ 1842 -1843. لا نستطيع تقبلها و ربما هناك خطأ. من خلال معطيات لافوا، يبرز لنا التصنيف ثلاثة أنواع من النقود، تبعا للمادة، للكتابة (أسطورة)، والمقياس.

- يوافق النوع الأول لنقد من فضة[1] مضروب في سنة 1256 هـ الموافق ل 1840-1841م مكتوب عليها الآية 123 سورة 7 من القرآن الكريم. إن وزن وقطر هذا النقد جعله يعد أكبر نوع من حيث المقياس .
- أما النوع الثاني فيخص قطعة نحاسية[2] ذات قطر متوسط، يساوي 16 مم، مكتوب عليها الآية 18 من السورة 3 للقرآن الكريم. ضربت القطع النقدية من هذا النوع ما بين 1253 و 1256 هـ الموافق ل 1837 – 1838 و 1840 1841م

[1]- أنظر إلى الأرقام 1098- 1099 من كاتالوج. هنري لافوا.

[2]- أنظر الأرقام 1100، 1101، 1102، 1103، 1104، 1105.

- أما النوع الثالث فهو عبارة عن قطعة نقدية نحاسية، قطرها 8 مم، مكتوب عليها الآية 179 من سورة 3 من القرآن الكريم.

سوف نرى فيما بعد أن السنة الأخيرة المشار إليها في الحركة النقدية للأمير، 1258 الموافق لـ 1842 – 1843، لا يستطيع تقبلها وربما هناك خطأ.

تعتبر هذه القطعة المضروبة في 1258هـ الموافق ل 1842 – 1843 فريدة في جرد بيان لفوا، هذا ما يجعلنا نأخذ المعلومة باحتياط شديد وحذر قبل أن نتأكد ونثبت وجود هذه القطعة النقدية.

المطلب الثالث: برث وبيانات لنقود الأمير عبد القادر:

وبتتبع الأبحاث في الكتالوجات[1] لا حظنا بيانات لنقود الأمير في مؤلف "برث" المخصص لدراسات علم المسكوكات الذي أجري بالمغرب تحت رقم 2006 من جرده، يعطي برث الوصف التالي لنقود الأمير عبد القادر.

لوحة XXXVI:

الأسرة الحاكمة علوية.

دار الضرب : تاقدمت

قطعة من البرونز

عبد القادر بن محي الدين

ضرب إن الدين

في تاقدمت عند الله

1255 الإسلام

يفسر إسناد نقود الأمير عبد القادر للأسرة العلوية بما يلي:

في نوفمبر 1832، لما بلغ عبد القادر سن الرابعة والعشرين أصبح يلقب بأمير المؤمنين، إذ يعتبر بالنسبة للشعب "سلطان العرب" بايعه الشعب الجزائري، ودعى له بالنصر والتوفيق مرددا

[1] – S.D.Brethes, Contribution à l'histoire du Maroc par les recherches numismatiques, Casablanca, 1939.

الدعوات التالية : "الله ينصر السلطان"[1]. اعترف عبد القادر بالسلطان مولاي عبد الرحمن، وأخذ لقب خليفة السلطان، وذلك لاحتياطات سياسية محضة، ربما هذا حث"برث"، لتصنيف دار الضرب بتا قدمت من بين ديار الضرب للأسرة الحاكمة العلوية الشريفة.

تفسير آخر يمكن أن نقترح، بما أن قبيلة الأمير عبد القادر هاشمية من أصل علوي، كنسب حكام المغرب أي من سلالة الرسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ما سهل التقارب.

المطلب الرابع: جردل. فروجية د كنديا

لكي نستطيع حصر مشكلة النقود لعبد القادر، يجب البحث عن النقود الموجودة بتونس في مقالة للمجلة التونسية ل 1941 ل "د كانديا" يحلل النقود الجزائرية الموجودة بمتحف باردو ويصنف نقود الأمير من رقم 135 إلى رقم 139[2].

عبد القادر بن محي الدين

أمير لتقادمت

السنة الهجرية 1248 –1264 = 1832 –1847 ميلادية

1–نموذج رقم 135:

- عام 1254 هـ الموافق ل 1837 – 1839 م

الوجه :

الهامش : 3 دوائر، دائرتان خطيتان والثالثة منقطة

المركز: ضرب في تاقدمت 1254

الظهر :

الهامش : 3 دوائر، دائرتان خطيتان والثالثة منقطة.

المركز : إن الدين عند الله الإسلام

- الاسم : خروبة

1 – A. Bellemare, Abd-El-Kader, Sa vie politique et militaire, Paris, 1863, P.38.

2 – J. Farrugia De Caudia, Monnaies algériennes au mussée du Bardo, dans revue tunisienne, N° 45 ,46 , 47 - 1941, PP.171-172.

- المادة : برونز
- القطر : 16 مم
- الوزن : 1,20غ
- لافوا رقم 1101.

2-النموذج رقم 136:

- في عام 1255 هـ الموافق ل 1839 -1840م

في وجه و ظهر القطعة النقدية ، نفس الكتابة كنموذج رقم 135 في ظهر القطعة النقدية، يظهر التاريخ الآتي: 1255

- الاسم : خروبة
- المادة : برونز
- القطر : 16 مم
- الوزن : 1,30غ
- لافوا رقم 1102.

3-النموذج رقم 137:

- في عام 1255 هـ الموافق ل 1839-1840 م

في وجه وظهر القطعة النقدية، نفس الكتابة كنموذج رقم 135 تعدد الزوايا (الدمغات)؟

- الاسم : خروبة
- المادة : برونز
- القطر : 18 مم
- الوزن : 0,75غ

4-النموذج رقم 138:

- في عام 1256 هـ الموافق ل 1840- 1841 م

في وجه وظهر القطعة النقدية، نفس الكتابة كنموذج رقم 135 في ظهر القطعة النقدية، يظهر التاريخ الآتي: 1256

- الاسم: خروبة
- المادة: 16 مم
- الوزن :1,19غ
- لافوا رقم 1104.

5-النموذج رقم 139:

- في عام 1257 هـ الموافق ل 1841 – 1842 م

في وجه وظهر القطعة النقدية، نفس الكتابة نموذج رقم 135

في ظهر القطعة النقدية، يظهر التاريخ الآتي : 1257

- الاسم: خروبة
- المادة: برونز
- القطر: 17 مم
- الوزن :0,83غ

أما القطعة النقدية التي يصفها "فروجة" فهي من مادة البرونز ذات قطر يساوي 16 مم تقريبا، تحوي الآية التالية : "إن الدين عند الله الإسلام". المشكلة تكمن في قراءة التواريخ. استطعنا التحصل على صور للقطعة النقدية المدروسة من طرف "فروجة" (شكل1). ففي إحدى القطع الخمس، التاريخ المقترح ل 139 هو 1257 هـ الموافق ل 1841 – 1842. لم يكن في استطاعتنا قراءته، حيث يظهر التاريخ بوضوح في هذه الأرقام الثلاث الأولى 125 لكن الرابع غير واضح في الصورة، ما عاد هذه القطعة النقدية فالتواريخ في النقود الأخرى واضحة ، لهذا كما القطعة النقدية رقم 1106 لكتالوج لافوا نشك في وجوده. كما سنوضح ذلك في السياق التاريخي للإنتاج النقدي.

المطلب الخامس: دراسة موجزة لعبد الرحمن الجيلالي حول نقود الأمير عبد القادر

يجب لإتمام هذا التحليل للقطع النقدية التي أصدرت من طرف الأمير، أن نرى نتائج البحث الذي قام به الجيلالي[1] حول 492 قطعة نقدية ، الموجودة في فبراير 1966، قرب الشلف يقترح المؤلف التصنيف الآتي:

- قطعتان نقديتان من نوع محمدية مضروبة في 1250 هـ = 1834-1835.
- 18 قطعة نقدية من نوع محمدية مضروبة في 1252 هـ = 1836-1837.
- 121 قطعة نقدية من نوع محمدية مضروبة في 1254 هـ = 1838-1839.
- قطعتان نقديتان من نوع نصفية (فضة) مضروبة في 1254 هـ = 1838-1839.
- 173 قطعة من نوع محمدية مضروبة في 1255 هـ =1839-1840.
- 119 قطعة من نوع محمدية مضروبة في 1256هـ =1840-1841.
- 57 قطعة من نوع محمدية غير واضحة .

من خلال هذه الدراسة يتبين بوضوح وجود نوعان من القطع في المجموعة النقدية للشلف.

- النوع الأول : محمدية، من نحاس، وهي الأغلبية (490 قطعة).
- النوع الثاني : النصفية، من فضة (قطعتان فقط).

حسب الجيلالي إن تواريخ الضرب مرتبة كالآتي: 1250 – 1256 هـ الموافق لـ 1834 -1835م حتى 1840 – 1841 م.

لا يوافق بوشناقي الجيلالي في تاريخ الضرب لقطعتان نقديتان من نوع محمدية بتاريخ 1250 هـ الموافق ل 1834 -1835 م (شكل 1).بإعادة فحصنا لهذه القطع النقدية، التي كانت بعضها في أسوء حالة، من حيث الصيانة والحفظ.

1 – A.El Djilali, Quelques Considérations Sur La Monnaie De L'Emir Abdel-El-Kader, Alger, 1966, P.21, Texte Eu Langue Arabe
M. ELDJILALI, N'a Tenu Compte que de 492 pièces sur les 497 découvertes à el-asnam

لإيقاف الأكسدة وتنظيفها، كان يجب غطسها في محلول ثاني كربونات الصوديوم وصودا كاوية.

بعد هذه العملية يكون التصنيف كالآتي:

- 15 قطعة بتاريخ 1252 هـ = 1836 – 1837{شكل 2}
- 123 قطعة بتاريخ 1253 هـ = 1838 – 1839{شكل 3 }
- 173 قطعة بتاريخ 1255 هـ = 1839 – 1840{شكل 5 }
- 111 قطعة بتاريخ 1256 هـ = 1840 – 1841{شكل 6 }
- 70قطعة بتاريخ غير واضح .
- من بين 123 قطعة بتاريخ 1254 هـ = 1838 – 1839 يوجد قطعتين من فضة {شكل 4 ، لوحة III}
- لما قارنا الجدولين، وجدين أن الفرق الأساسي هو غياب القطع النقدية بتاريخ 1250هـ الموافق لـ 1834 – 1835، الذي يبدو أنها مصنفة في النوع من النقود ذات التاريخ الغير واضح كما في قراءة الجيلالي لا يوجد إلا تقذين الذي يفترض أنهما بهذا التاريخ.

ينصح بوشناقي بالحذر من هذا التماثل والتطابق، لأن النص التاريخي يبين أن دار الضرب لم تبدأ في الاشتغال إلا في 1836 –1837.

- إذا تتبعنا لقائمة تواريخ دار الضرب المقدمة من طرف الجيلالي نلاحظ توقف بين الضرب الأول 1250 هـ = (1834 –1835م) والضرب في سنة 1252هـ (1836 – 1837) وبالتالي نعتقد أن الضرب الأول للنقود كان في سنة 1252 هـ= (1836 – 1837م) وليس 1250 هـ= (1834– 1835)، ونلاحظ وكذلك التوقف في الضرب في سنة 1253 هـ= (1837 – 1838م).
- يرى بوشناقي أنه من المفيد استطاعة تفسير الانقطاع في الإنتاج النقدي بين 1836– 1837 م و 1840 – 1841.

المطلب السادس: الإنتاج النقدي

إن ذكر وإحصاء الدراسات المختلفة المخصصة لنقود الأمير عبد القادر تمكننا من إبراز الخصائص الرئيسية للنقود، وتقديم الأنواع المختلفة القوانين يقول الأمير نفسه على نقوده في

"النظم العسكرية"[1] هذا الأديب (المثقف) الذي كتب القوانين يسمى سي قدور بن محمد بن رويلة. يبين لنا الأمير عبد القادر أنه أتمم عمله في 15 جمادى الأولى 1255 هـ الموافق ل 27 جويلية 1839م نقرأ في هذه النظم (أو القوانين) عنوان II: " الأمير ... يضرب نوعين من النقود، المحمدية و النصفية" ونعلم فضلا على ذلك أن في 1834 طلب عبد القادر من الجنرال دروو درلن القوالب القديمة الجزائرية ليستعملها هو شخصيا، ولكن الجنرال لم يلب مطلبه، لكن في معاهدة تافنة الموقعة من طرف الجنرال بوجو في 30 ماي 1837، لم تختص فرنسا وحدها بضرب النقود[2]. وهكذا ضرب عبد القادر النقود في تاقدمت، لكن خلافا على ما يضن دماس وفيما بعد بيكار، هذه النقود لم تكن مضروبة باسم الأمير[3]. في بداية الأمر أعطى الأمير لنقوده إسم المحمدية يعني بذلك اسم الرسول "صلى الله عليه وسلم"، والنصفية أي "النصف" حسب بنشنهو: المحمدية تعادل اثنان ونصف، وأن النصف قيمته 2 روب، هذه النقود هي نحاس وتعتبر أغلبية ما يملك قسم الآثار القديمة (Antiquité) والمتحف الوطني للآثار القديمة بالجزائر العاصمة.

فيما بعد ضرب الأمير نقود من الفضة، حيث توجد قطعتين في المتحف الوطني، يضاف إلى ذلك قطعتان نقديتان تحت رقم 1098 و 1099 الموجودة بالمكتبة الوطنية، هذا ما أشار إليه لافوا من جهة أخرى يدل ستانلي على نقد فضي من نوع التصفية في كتالوجه "كتالوج القوالب الشرقية"[4] ما نستطيع ملاحظته أن بعض المؤرخين يقولون أن الأمير دل على نوعين من النقود، لكنه أصدر ثلاثة[5] وهذه الفرضية لا يوافق عليها بوشناقي إذ النوع الأول من النقود "محمدية" وهو المعروف بكثرة، فالمحمدية عبارة عن قطعة نقدية من نحاس، قطرها يساوي 16

---

1 – L'emir Hadj Abd-El-Kader, Règlements Militaires, Traduis Par F.Paterni, Alger, 1890.Voir Notamment. Titre II.

2 – P. Ernest- Picard, La Monnaie Et Le Crédit En Algérie Depuis 1830, Paris, 1930, p.66.

3 – P.Ernest- Picard, OP.cit., p.66.

M.A. Benchenhou, l'Etat Algérien en 183, Ses Institutions sous L'Emir Abd-El-Kader, Alger (1969), P.96, Donne L'explication Suivante : « Comme On Le Voit, L'emir Ne Fit Jamais Inscrire Son Nom Sur Aucune Monnaie, Pour Eviter De Froisser L'amour- Propre Des Deux Souveraines Marocain et Turc Dont Il Voulait Ménager La Susceptibilité. Il Ne Voulait Se Rendre Dépendant Ni De La Sublime Porte. Ni Du Sultan De Fes Il Veillait Cependant à Manifester A Maintes Occasions Sa Délicate Déférence Vis-A-Vis Des Deux Comme Califes. »

4 – ST. Lane Poole, Catalogue Of Oriental Toins, Londres, 1880, p.117.

5 –Voir Notamment à. Benchenhou, Op. Cit., p.96 : « L'emir Frappait Trois Sortes De Pièces… » H.Lavoix,op.cit., pp.511-513. Nous Suspections Beaucoup, Quand A Nous, L'existence D'un Troisième Type De Monnaie, Sortant Faute De Documents. Il est frappait, en Effet, De Voir Que Sur Pres De 500 Pièces Analysées, Aucun Ne Releve D'une Troisieme Division.

إلى 17 مم أمل وزنها فيتراوح بين 0,75 و 1 غ، في وجه القطعة، منقوش عليها الآية التالية: " إن الدين عند الله الإسلام"[1].

أما في هامش ظهر القطعة النقدية : ضرب في تاقدمت 1255= (1839 – 1840)

- تتراوح تواريخ الضرب ما بين 1252–1256

رغم مد "لافوا" لقطعة مضروبة في 1258 رقم (1106) وإشارة "فروجية ذكاندي" على قطعة نقدية رقم 139 بتاريخ 1257. هذه التواريخ تطابق ل 1841–1842 و 1842–1843.

- من وجهة النظر التاريخية لا نقبلها لأن الضرب بتاقدمت هدمت في 1841. أو يفترض ربما تحول دار الضرب بدون أن يكون هناك تصحيح أو إشارة لاسم البلد الذي ضربت فيه النقود، بينما التاريخ فقط هو الذي غير. تبين اللوحات من رقم 1 إلى رقم 4 بعض أنواع "المحمدية"، والاثنان "نصفية" لتاريخ 1254 المعروضة في المتحف الوطني للآثار القديمة. تاريخ الضرب لهذه القطع هو كالآتي : 1256،1255،1254،1252. ليست لهذه القطع الشكل الدائري التام، لقد زخرف إطار وجه وظهر النقد بحبيبات بسيطة جدا، هذه الزخرفة متكونة من دائرتين وبينهما ترتبط دائرة أخرى منقطعة. في ظهر القطع النقدية"محمدية"، يعبر الهامش خطين أفقين، الذين يشكلان ثلاثة أشرطة أين كتبت الآية 17 من السورة 3 من القرآن الكريم، ينتهي طرف هذه الخطوط كنوع من قدم الإوز (أنظر شكل 7).

ماعدا هذا الترتيب الخاص لخطوط ظهر القطع النقدية لحبيبات مستديرة، تتميز نقود الأمير عبد القادر بباسطة في الزخرفة وهذا ما أعطاها جمال من نوع خاص. في وجه القطع النقدية، لا نجد هي الأسطر الأفقية لكن امتداد الخط يقسم الهامش إلى جزأين، في الجزء الأعلى يوجد الفعل: ضرب، أما الجزء السفلي مكتوب : تاقدمت والتاريخ، يمتد حرف الدال لتاقدمت إلى الأعلى، ويقسم الهامش عموديا تاقدمت (أنظر شكل 8) من بين القطع "محمدية" الأكثر وضوحا، اخترنا تقديم الصورة 7 و 8. الوجه والظهر لقطعة نقدية مضروبة في 1254 أين نلاحظ كل الخصائص للإبداع الفني، والأساليب الفنية الموصوفة.

- يسمى النوع الثاني من النقود الذي أصدرها عبد القادر ب "النصفية" وهي عبارة عن قطعة من النحاس، قطرها من النحاس، يساوي 14 مم تقريبا، أما وزنها فيساوي 0,53غ في هامش الظهر مكتوب ما يلي : " الله حسبنا ونعم الوكيل"

[1] – Coran Sourate Iii, Verset 18.

- الكتابة في الوجه هي نفسها ك "المحمدية" : ضرب في تاقدمت وتحتها تاريخ الضرب، نفس الحبيبات في إطار النقد، يوجد على الوجهين في كتالوج ستانلي توصف "النصفية" من بين النقود الفضية، نفس الشيء بالنسبة لوصف جيلا لي. بالفعل، من بين هذه الكمية من النقود الموجودة في الشلف، يوجد قطعتين من نوع "نصفية" من فضة من بين 492 قطعة، والقطع الأخرى "محمدية" وهي من نحاس. عرضت هاتان القطعتان نصفية بالمتحف الوطني للآثار القديمة، بتاريخ ضرب 1254= (1838–1839) بتاقدمت.
- "النصفية" قطعة صغيرة نوعا ما على "المحمدية"
- في هامش الظهر كتبت الآية الفرنسية بدون أن تكون الأسطر مسطرة أفقيا كما في ظهر "المحمدية". طرقة صنع "النصفية" أبسط من "المحمدية"، حيث أن التزيين الوحيد هو عبارة عن دوائر متمركزة. في طرف القطعة النقدية: دائرتان ذات خط مستمر إلى الخارج وإلى الداخل، دائرة مركزية منقطة. (أنظر شكل 4) من المهم والمفيد توضيح الفرق في طريقة الصنع للمجموعة "4" ل 1254. في القطعتين "النصفية" وقطع "المحمدية".

العدد 4 الذي نراه في الشكل رقم 3، مائل وأكثر امتداد من الصورة رقم 4، وهو مشكل من 7 مقلوبة من خلالها تربط نصف الدائرة. في الصورة رقم 8، يشبه أكثر 4 "كلاسيكي" التي هي عبارة عن 3 مقلوبة. يوجد هذا الفرق في ضرب الأعداء كذلك في مختلف القطع النقدية، لكتابة " الأسطورة" في الهامش.

ومن خلال اختبارنا لأربعة قطع نقدية من نوع "محمدية" لكن بتواريخ مختلفة يتبين لنا أن هناك فرق في كيفية تقدم الحروف.

- نستطيع مما سبق ذكر أن عبد القادر استخدام عدة قوالب لضرب، لكن طريقة النقش في هذه القوالب اختلفت، باختلاف الأيدي المبدعة .

إن النموذج المختار والتزيين والزخرفة وطراز القطع النقدية هو الذي نجده في القطع النقدية الصغيرة المضروبة في عهد الوصاية على الجزائر.

- تتشابه نوعا ما القطع النقدية "المحمدية" لعبد القادر مع "خروبة" لوصاية الجزائر من حيث النقش والطراز. أما الفرق الكبير فيمكن في أن عبد القادر لم يضرب نقود باسمه بينما في عهد الوصاية ضربت باسم السلطان محمود مثلا، وما أكد هذا التشابه هو أن داخل القطع النقدية لعبد القادر الموجودة بمدينة الشلف، هناك قطعتين نقديتين مضروبة بالجزائر باسم

السلطان محمود .استلهم الأمير من النقود المضروبة خلال وصاية الأتراك للجزائر، فلقد النقود في المقاييس وغير الرموز والأساطير.

- نقدم على سبيل المثال نقد خلال العهد العثماني في الجزائر التي وجدت مع نقود الأمير عبد القادر:

في الوجه: سلطان محمود خان عز نصره

في الظهر: ضرب في جزاير (التاريخ غير واضح)

نلاحظ نفس طراز القطع النقدية لعبد القادر. وكذلك تأثير قوالب لوصاية الجزائر. وما يلاحظ كذلك أن الباي حاج أحمد لقسنطينة ضرب نقود بعد سقوط عهد الوصاية، كانت قسنطينة ولاية مستقلة، وأصدرت فيها نقود تحمل اسم السلطان محمود III.

ضرب حاج أحمد باي النقود في 1254 هـ الموافق ل 1829 –1830 حتى 1252 هـ الموافق ل 1832 –1837م. أي في المرحلة التي قاوم فيها دخول الفرنسيين إلى قسنطينة، وكانت النقود من برونز أو من نحاس مكتوب عليها ما يلي:

في الوجه: سلطان محمود

في الظهر: ضرب قسنطينة 1254

بعد وصف نقود الأمير، والدراسات التي خصصت له نعطي بعض الملاحظات والتساؤلات.

إن النقود الموجودة في متحف الجزائر تنقسم إلى نوعين النصفية والمحمدية كما دون الأمير في "القوانين" لكن عند قراءة بعض الأعمال، يبدو أن بعض النقود لا تدخل في هذا الترتيب، والمشكلة التي تطرح هي: هل هناك نوع ثالث من النقود؟ في الواقع، في أي فئة تصنف الأرقام 1098و1099 للافوا؟[1]

حسب عبد الرحمن الجيلالي[2]، أصدرت 3 أنواع من النقود في أول دار للضرب بتاقدمت أولا: نقد يعادل 2 فرنك ونصف، نقد آخر يعادل 1 فرنك، ونقد ثالث يعادل 1/2 فرنك. كل من

1– H. Lavoix, op.cit., pp.511-513.

2 – Sourate III, verset 81.

هذه النقود الثلاث مقسومة إلى نوعين الواحدة مضروبة في دار الضرب للنقود من فضة، والثانية مضروبة في ورشة لضرب النقود من النحاس الأحمر.

- الكتابة التي توجد في النوع الأول في الظهر هي كالآتي: " ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه"[1]
- في النوع الثاني نقرأ ما يلي : "إن الدين عند الله الإسلام"
- أما في النوع الثالث فمنقوش الكتابة التالية: "ربنا افرغ علينا صبرا وثبت أقدامنا[2]".

يقول بوشناقي، أن النقد الأول المذكور من طرف الجيلالي لا يوجد في أي مكان كتالوج.

أما النوع الثالث من النقود، له نفس المضمون والكتابة كالمذكورة عند لافوا في كتالوجه رقم 1098 – 1099 لكن النص غير متشابه[3].

1 – Sourate IIII verset 18

2 – Sourate II, verset, 249

3 – Le texte donné par M.A.RL djilali, p.cit., p.9le suivant: ربنا افرغ علينا صبرا وثبث أقدامنا
Sourate 2, verset 249.
Tandis que le n° 1098 du catologue Lavoix donne : ربنا افرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين.
Sourate 7, verset 123.

ا- محمدية

1)- الاسم : محمدية

- الوزن: 2غ
- القطر: 16 مم
- المادة : نحاس
- الحالة: جيدة
- السمك: مخطط، مسنن
- الصانع: دون إمضاء
- تاريخ ومكان الضرب: 1255هـ تاقدمت

الوجه: إن الدين عند الله الإسلام

الظهر: ضرب في تاقدمت 1255

2) – الاسم: محمدية

- الوزن : 2غ
- القطر : 17 مم
- المادة : نحاس
- الحال : سيئة
- السمك : مخطط ، مسنن
- الصانع : دون إمضاء
- تاريخ ومكان الضرب : 1256 هـ تاقدمت.

الوجه : إن الدين عند الله الإسلام

الظهر: ضرب في تاقدمت 1256

الملاحظة : الرقمان بين قوسين.

وفيما يلي قيمة قطعة محمدية حسب الترتيب الزمني وحالة الحفظ:

تاريخ الضرب	حسن	جيد	جيد جدا
1250(1834)			
1252(1836)	130	280	550
1253(1837)	130	280	550
1254(1838)	100	250	500
1254			
1254(1838)	100	250	500
1254			
1255(1839)	80	200	450
1256(1840)	80	200	450
1257(1841)			

II خروبة

1)- الاسم : خروبة

- الوزن : 0,7غ
- القطر : 14 مم
- المادة : نحاس مغلق بالفضة
- الحالة : جيدة
- السمك : أملس
- الصانع : دون إمضاء.

تاريخ ومكان الضرب: 1254هـ تاقدمت

الوجه : إن الدين عند الله الإسلام

الظهر : ضرب في تاقدمت 1254

وفيما يلي قيمة قطعة خروبة:

تاريخ الضرب	حسن	جيد	جيد جدا
1254(1838)	150	300	800
1254			
1254(1838)	150	300	800
1254			
1255(1839)			
1258(1842)			

وخلاصة ما نستنتج من هذه الوثائق ما يلي:

- تم ضرب النقد بتاقدمت بين 1252 هـ و 1256 هـ الموافق ل 1836 – 1837م حتى 1840 –1841م، وكان الإصدار يتم كل سنة.
- إصدار الأمير لنوعين من النقود حسب خروب للوصاية.
- الأسلوب ومضمون الكتابة سببه للقطع النقدية للوصاية ويسمى "الطراز المغربي"

من البديهي أن الآيات المختومة على ظهر القطع النقدية لها علاقة بالظروف السياسية، وما يؤكد أكثر هذا الرأي هو اتفاق المؤرخين في هذه المسألة. حيث من خلال الكتابات المنقوشة من طرف الأمير، يتضح لنا جليا أنه كان يريد التأكيد من جهة على وحدانية الله عز وجل، وأنه يجب الجهاد والكفاح من أجل نصر دين الله تعالى، ومن جهة أخرى كان هدفه وأمله أن يتحد المسلمين حول الفكرة والحكمة الإلهية.

- يبدو أن الآيات نزلت على رسول الله "صلى الله عليه وسلم" أثناء المعارك التي خاضها ضد المشركين، أو عندما كان يحاول أن يوجد بين مختلف القبائل العربية تحت راية واحدة، ألا وهي راية الإسلام.

- هكذا طبع الأمير نقوده بختم ديني، وما هذه النقود الإنتاج عمل اقتصادي وسياسي دؤوب.

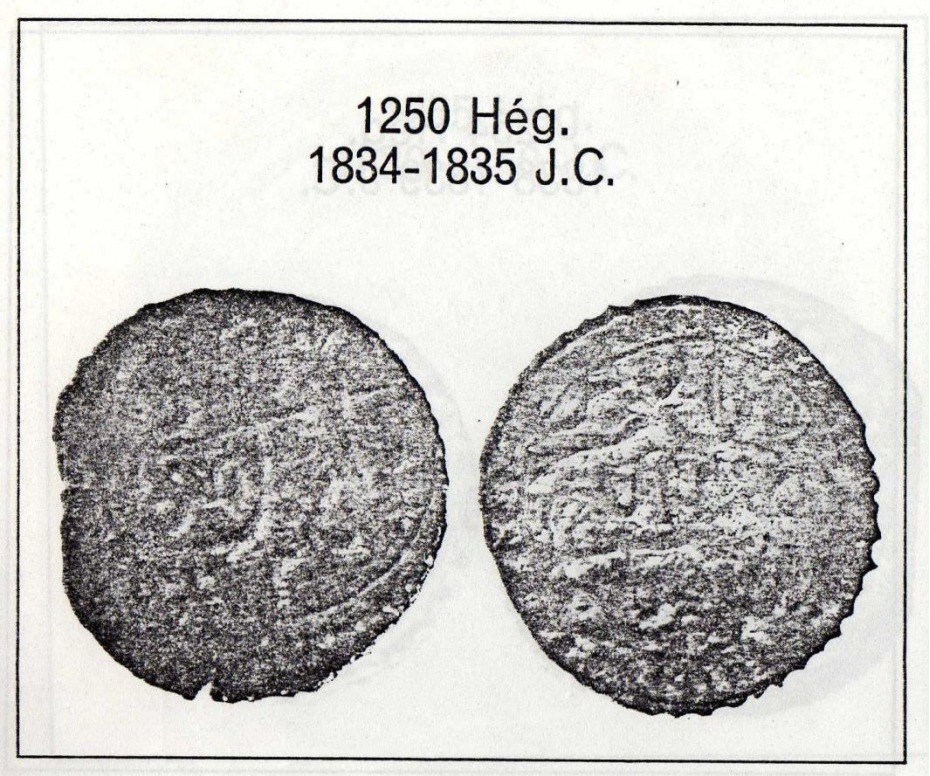

الشكل 1- الصورة رقم 1 (مكبر×3)

"محمدية" الوجه وظهر القطعتين مصنفة حسب عبد الرحمن الجيلالي من 1250هـ =1834-1835

في الوجه : ضرب في تاقدمت.

العدد الرابع للتاريخ هو عبارة عن نقطة مطموسة، لا يمكننا أن نقول أنه صفر، حرف ناتئ يبقيه القالب في الجسم المقلوب.

الشكل 2- الصورة رقم 2 (مكبرة ×2,8)

"محمدية" مضروبة في 1252هـ = 1836 – 1837

في الوجه : ضرب في تاقدمت 1252.

في الظهر : إن الدين عند الله الإسلام.

الشكل3– الصورة رقم 3 (مكبرة × 3,2)

"محمدية" مضروبة في 1254هـ 1838–1839

في الوجه : ضرب في تاقدمت 1254

في الظهر: إن الدين عند الله الإسلام.

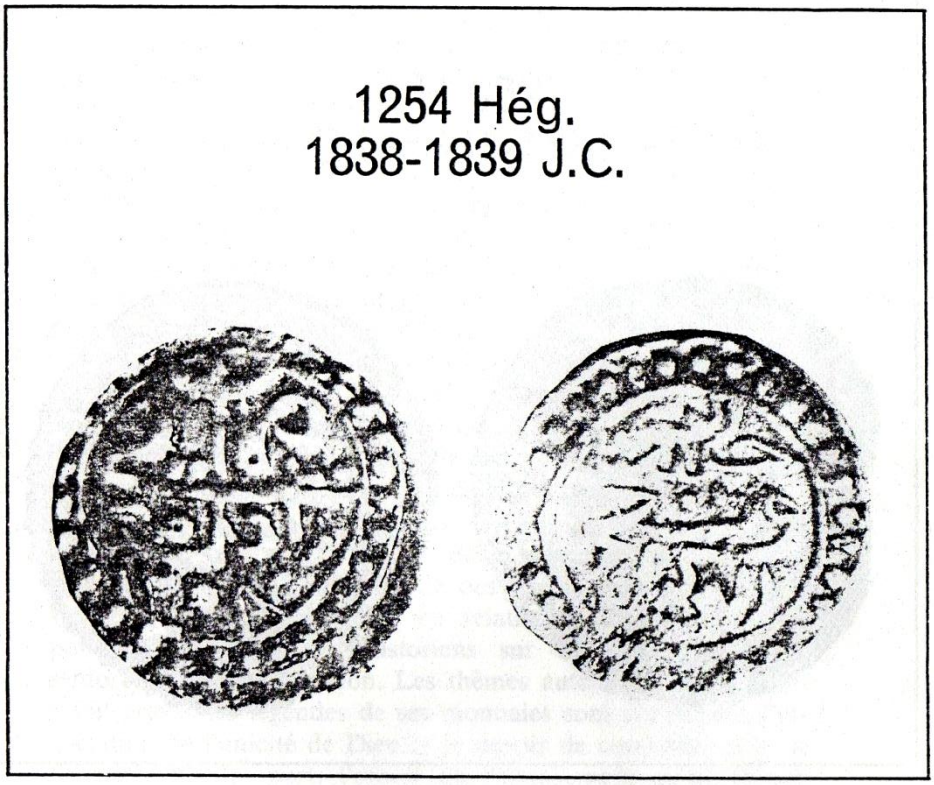

الشكل 4– الصورة رقم 4 (مكبرة × 5,7)

"تصفية" بالفضة، مضروبة في 1254هـ= 1838–1839

في الظهر: في الهامش : الله حسبنا و نعم الوكيل.

في الحقيقة، الآية تبدأ بكلمة "حسبنا" ولم تبدأ الكلمة ب "الله" هذا المقلوب مقصور من أجل ترتيب الكلمات في الهامش. لاحظ غياب الخطوط الأفقية، لكن التزيين في المحيط هو نفسه كالقطع النقدية السابقة.

الشكل 5- الصورة رق 5 (مكبرة × 2,9)

"محمدية" مضروبة في 1255هـ= 1839-1840

في الوجه : مضروبة في تاقدمت 1255.

في الظهر: إن الدين عند الله الإسلام.

الشكل 6-* الصورة رقم 6 (مكبرة ×2,8)

"محمدية" مضروبة في 1256هـ= 1840-1841

في الوجه: ضرب في تاقدمت 1256.

في الظهر: إن الدين عند الله الإسلام.

الشكل 7– الصورة رقم 7 (مكبرة×4,1)

في ظهر القطعة النقدية "محمدية" نلاحظ 3 دوائر تحيط بالهامش، الدائرة المركزية منطقة أي غير مستمرة.

- هي مكونة من مجموعة نقاط متقاربة.

الأسطر الأفقية تجتاز الهامش و تنتهي برجل الإوز.

هكذا نص الآية مقسوم إلى 3 أسطر.

- السطر الأول: إن الدين
- السطر الثاني: عند الله
- السطر الثالث: الإسلام.

الشكل 8– الصورة رقم 8 (مكبرة × 8,3)

وجه القطع النقدية "محمدية" نفس الدوائر المتمركزة كالذي في ظهر القطعة النقدية.

الهامش مقسوم أفقيا إلى اثنين بامتداد حرف ذ وعموديا بامتداد لفرع حرف د لتقادمت الرسم التخطيطي

التاريخ موضوع في الجزء السفلي

المبحث الرابع: موارد الأمير عبد القادر

المطلب الأول: الضرائب و التبادل التجاري

بعد أن جمع الأمير القبائل الوهرانية والعاصمية بدأ في تطبيق برنامج لتأسيس الدولة الجزائرية كانت الحروب تمنعه من أن يقوم بعمل فعال ودائم

- من بين الوسائل التي استعملها الأمير لإنشاء دولة قادرة لمقاومة الفرنسيين النظام الجبائي ليحصل على مدا خيل من جهة، ومن جهة أخرى لتزويد الخزينة.
- بعد معاهدة تافنة عرف الأمير سنتين ونصف من السلم مع الفرنسيين من 30 ماي 1837 حتى 20 نوفمبر 1839 اغتنم فيها الفرصة لتقوية نظامه المالي وكان لابد من مجهود مركزي للاهتمام بجنوده فيترى ما هي موارد خزينته؟

لنرى حول هذا الموضوع، ما كتبه دوماس حول الحكومة الأمير 1838. الخزينة ممولة من الضرائب العاشور 1/10 من القمح والجمال و البقار والأغنام.

- توجد كل موارد الحرب في تلمسان وتاقدمت[1].
  - خزينة الأمير ممولة من طرف العاشور الزكاة والمعونة : ضريبة تقع على كل المسلمين من طريق الحاكم في الظروف الخطيرة وللصعبة.

في 1839، لما خرقت الهدنة باع الأمير علينة كل حلي أهله لكي يستطيع استئناف الحرب[2]

في 14 جانفي 1839، كتب دوماس إلى قهنك Guehennec: "أن صناديق الأمير أصبحت فارغة، وقد أتلفت الأمطار جزء من محلات تاقدمت، نتكلم عن معونة كبيرة الأموال....." [3]

1 – Daumas, op.cit., lettre du 30 septembre 1838.

2 – Y. Lactose, A.Nouschi, A. Prenaut, l'Algérie, passé et présent, paris, 1960, p.277.

3 – R.Gallissot, Abd-el-kader et la nationalité algérienne, dans revue historique, t. CC XXX III, avril-juin 1965, p. 365..

بعد عدة شهور أضاف دوماس بعض التفاصيل:

حول المعونة المفروضة من طرف الأمير

- مدية – مليانة – الشرق 250 000 بوجو
- فليث 150 000 بوجو
- هاشم غرب 20 000 بوجو
- هاشم شرق 20 000 بوجو إلخ .....

إضافة إلى الضرائب كانت خزينة عبد القادر ممولة من ممارسة معروفة تسمى "حك البرنوس"[1].

أما الهدايا فتسمى العوايد كل موارد الأمير كانت مخصصة لجيشه وإرادته وكانت تأتيه المعونة من طرف سلطان.

المغرب مولاي عبد الرحمن[2] كانت الوضعية المالية معقدة في هذه المرحلة، كانت تستعمل في نفس الوقت ثلاثة أنواع من النقود الدور الإسباني والفرنك والسلطاني وبإنشاء نقود جديدة أراد الأمير إعطاء قاعدة مالية خاصة لدولته.

المطلب الثاني: البحث عن مواد أولية لسك النقود

كان هدف الأمير من شراء والبحث عن مواد أولية وجلب تقنيين ومختصين أجانب هو ضرب السكة[3]

استعمل الأمير الموارد للحفاظ على جيشه وللخدمات العمومية وفي نفس الوقت، كانت دولة الأمير عبد القادر تهتم ببعض النشاطات الأساسية التي كانت لها تأثير مباشر على النقود كاستخراج الأملاح والمعادن وخاصة البحث عن النحاس وكذلك التجارة الخارجية وإنشاء

1– Précision donnée par une notice sur les impôts d'abd-el- kader, manuscrite et anonyme.

2- L. Racher, la situation du sultane en 1839 extrait de la biographie, d'Abd-El –Kader, cité par M. emerit, l'Algérie à l'époque d'Abd-El-Kader, paris, 1951, p.275.

3– للمزيد من المعلومات والتفاصيل راجع:

3- L.roches, op.cit., dans M.emerit, l'Algérie à l'époque d'Abd-el-kader, Alger 1951, p.275.

المصانع[1] وكانت الموارد الطبيعية مأخوذة بعين الإعتبار في 6 ماي 1838 كتب دوماس قنصل معسكر أن المناجم من نحاس عديدة رأى ذلك في ندرومة وتنس.... [2]

يؤكد الأمير في رسالة كتبها للمكلف بأعماله في فاس الحاج الطالب ين جلون أنه وجد (بفضل) الرصاص Plomb وأن لهم كمية كبيرة[3].

كان الأمير يعتمد كثيرا على التجارة الخارجية التي توفر له المواد الضرورية لتسيير المصانع وتمويل مصنع سك النقود بتاقدمت.

وهذا جدول لموارد الأمير عبد القادر في سنة 1839 يقره ليون روش بمليون ونصف فرنك حوالي 4 ملايين دينار حاليا.

النقود:	1500 000 فرنك تقريبا
بارود:	400 قنطار
البندقيات:	8000
قمح:	في المخازن لمدة سنتين
الرصاص:	من أجل صنع الرصاص من البارود
القنابل:	قليل جدا
قذيفة مدفع:	200 إلى 300
حديد :	2000 قنطار
نحاس :	200 قنطار
كبريت :	100 قنطار
ملح البارود :	تعرف العرب التحصل عليه
الخيام:	300 لكل واحدة ل 33 رجل

1– G.Yver, Abd-El-Kader Et Le Maroc En 1838, Dans Revue Aficaine, T.L.X, 1919, pp.93-110.

2 – Voir Le Chapitre Consacieà Cet Aspect De L'œuvre De l'emir Dans Tableau Des Etablissements Français En Algérie, 1840, pp. 18-22 : sous la Direction Du Minéralogiste Alquier – Cazes, Il Fait Construire Une Forge à Miliana c f y. Lacoste, A. nauschi, A. prenant, op .cit., pp.282-283 et m.kaddache, op.cit., pp.66-67. Ces Constructions De La Fonderie de L'emir sont encore visibles à Miliana.

3 –Daumas, op.cit., lettre du 6 mai 1838.

الجمال: 2000 تقريبا

البغال: 800

الخيول: 1000[1]

بدل الأمير مجهود جبار لإرساء (إنشاء تأسيس) القواعد الاقتصادية مصانع البارود في معسكر، مليانة، مدية وتاقدمت ومصنع أسلحة في مليانة.

فيما يخص الميدان المالي فالمعلومات ضئيلة، يقول دوماس[2] في رسالة كتبها في 28 جانفي 1838 "أن الأمير ينوي ضرب نقود بتاقدمت...."

وفي رسالة كتبها دوماس في 27 ماي 1838 يقول فيها: "الذي ضرب هذه السكة هو نفسه الذي كان مكلف بالجزائر العاصمة في عهد الأتراك، وعائلته مازالت تسكن هذه المدينة[3] لتمويل مصنع النقود كان لابد من مواد أولية مثل النحاس والحديد، وكذلك تقنيين ماهرة، حسب دوماس فإن المسؤول على سك النقود عربي كان هناك كثير من الفرنسيين والأجانب الموظفين في مختلف مصانع الأمير.

يظن ليون روش أنهم يبالغون كثيرا في عدد الأوروبيين الذين هم مع الأمير، اثنين فقط يمكن خشيتهم حسب ليون، واحد اسمه ألكي كان رجل في الأربعين، خبير في المعادن، ذهب عند الأمير في 1838 والآخر هارب من الجندية في 1835[4].

دار السكة في عاصمة الأمير تاقدمت يقول ساهلي أن الأمير كان يستعمل تقنيين فرنسيين في صناعة النقود وأبدلهم شيئا فشيئا بتقنيين جزائريين مكونين في فرنسا[5].

1 – L.roches, op.cit., dans M.emerit, l'algérie à l'époque d'abd-el-kader, alger, 1951, p.275.

2 – Daumas, op.cit., lettre du 28 janvier 1838.

3 – Daumas, op. cit., lettre du 27 mai 1838.

4 – L. Roches, op.cit.

5 – M.C. sahli, abd-el-kader, chevalier de la foi. Alger

يظن دوماس أن مدينة تاقدمت أسست في 1835[1] في 1839 كان موجود في دار السكة بتاقدمت البارود، والحديد والرصاص والنحاس والأموال والقمح إلخ[2].....

في 1840، وصف Garcin تاقدمت قائلا: يسك الأمير النقود في تاقدمت، لكن الوسائل المالية (لأن ليس لديه كنز) لا تسمح له بضرب مسكوكات من فضة فإنه اكتفى بمسكوكات نحاسية التي يسلمها لتجارة بلاده بأرباح معتبرة[3]. لكن ما يتضح أن معلومات Garcin ليست دقيقة بما أن الأمير ضرب نقود من فضة في 1838-1839....

يقول جوليان: "أن الأمير جعل مصنع من نقود نحاسية"[4].

بعد سنة 1839 معلوماتنا حول الوضعية السياسية والاقتصادية لدولة الأمير عبد القادر ناذرة قام Massât بوصف تاقدمت ووصف ضرب السكة قائلا: تاقدمت هي كسعيدة، منزل مربع غير مبني جيدا يستعمل كمخزن للبارود وادخارات أخرى، دائما بكميات قليلة مثل القمح والأرز والبسكويت الخ...سك عبد القادر نقود من نحاس[5].

1 − Abd-el-kader a indiqué, dans une lettre à daumas, l'inportance réelle de Tagdempt : « dans mes projets, Tagdempt devait devenir une ville immense, un centre reliant le commerce du tell à celui du sahara. Ce point avait plu aux arabes. Ils s'y fixer avec plaisir parce qu'ils y trouvaient de grands avantages. » cité par A.bellemare. op.cit., p.244.

2 − L.roches, biographie d'abd-el-kader, paris, 1839, cité par y. Lacoste. A.nourschi, A.prenant op.cit.,p.285.

3 − Garcin.mémoires au ministère de la guerre, (août 1940), publié par m. emiret, l'algérie à l'époque d'abd-el-kader, 1951, pp.295-297.

4 − CH.A.julien, histoire de l'Algérie contenu poraine, paris, 1964 ;p.185.

*massot : sous intendant (officier)

5- O.fournier, l'état d'abd-el-kader et sa puissance en 1841, d'après le rapport du sous-intendant militaire massot, dans revue d'histoire moderne et contenuporaine, t.xiv, avril-juin167,pp.123-157.

المطلب الثالث: دور النقود في تأسيس الدولة الجزائرية:

- استعمال نقود الأمير عبد القادر

إن موارد عبد القادر كان يشكل كنزه، بفضله كان الأمير يعتني بجيشه والخدمات العمومية التي أنشأها[1]

ضرب الأمير نوعين من النقود:

- المحمدية والنصفية

الدور بومدفع يساوي 4 ريالات، والريال يساوي ثلاث ربع جزائري والربع يساوي 8 محمدية، والمحمدية تساوي 2 نصفية.... أما الدورو الجزائري يساوي 3 ريالات ناقص 8 محمدية ...."

كان الريال هو الوحدة النقدية في دولة الأمير عبد القادر، أما الدورو بومدفع فكانت له قيمة 5,40 فرنك

والريال أو ¼ الأورو يساوي 1,35 فرنك. والربع أو $^1/_8$ الريال يساوي 0,45 فرنك و $^1/_8$ من الربع يساوي 0,05 فرنك.

الدورو هو نقد وزنه من 16 إلى 18 غرام.

[1]- R. gallissot, la guerre d'abd-el-kader ou la ruine de la nationalité algérienne (1839-1847), dans hespéris-tomuda, t.v, 1964, p.122.

- Le réal est un terme espagnol qui veut dire royal, il désigne différentes monnaies, on trouvait eu Espagne plusieurs sortes de réasse
- Le réal de vellon
- Le réal de cincuenta
- Le réal de à dos etc……
- Les états du Maghreb sous la régence turque eurent :

-le réal bacita
-le réal boudjou
-le réal douro
-le réal Draham Seghar, etc.

* كانت لهذه الريالات قيمة مختلفة.

للمزيد من المعلومات طالع

- Le mot douro est un terme tiré de l'espagnol « duro » qui veut dire dur, solide, c'est « la piastre forte d'Espagne » ou « persoduro » dont le poids d'argent était d'une once.
- Pendant la régence, l'unité monétaire était le boudjou »

Le boudjou avait la valeur de 1,80 F.

لكن لم تكن النقود مستقرة تماما بعد إصدار الأمير عبد القادر لنقوده منع استعمال نقود الجزائر العاصمة النحاسية ونقود الفرنسيين.

حسب دوماس فإن راتب العسكريين غير ثابت

في 1841 كتب massot ما يلي : إن راتب العسكريين يدفع كل ثلاثة أشهر، يتحصل الجندي على 4 بوجو و $^1/_2$ في الشهر، أما العريف (أونباشي) ويتحصل على 5 و $^1/_2$ ، وأما الرقيب "ومحاسب التجهيزات" ف 7 والضابط 10 أما الأغاد ف 15 بوجو.

علينا الآن أن نعرف كيف كان استعمال النقود المضروبة في تاقدمت مابين 1836 و1841 في الحياة الاقتصادية والتجارة.

- **دراسة الأسعار:** [1]

لدراسة التداول النقدي في الجزائر في عهد الأمير عبد القادر، نقدم بعض الجداول لنبين الأسعار المستعملة لشراء بعض المواد، وكيف كانت التجارة بنقود الأمير:

أسعار الألبسة والتجهيز والتسليح.

ملابس الجوخ قماش الصوف

السروال : 16 ريال

---

[1]- Les témoignages des contemporains le confirment « dans une lettre adressée le 30 janvier 1832 au président du conseil, le duc de Rovigodit : « dans le moment ou j'écris, j'ai chez moi une troupe de négresses eu pleurs, qui ont été repoussées au marché parce qu'on a refusé leurs pièces de 5 francs, et qu'elles n'ont pas d'autres monnaies. » cité par p. Ernset - Picard, op.cit.,p.65.

[2]- Daumas, op.cit., lettre du 31 décembre 1837.

Voir également « règlement militaires », traduis par Patrani, op. cit. Auguste de France, op.cit., pp. 164-165.

- Caporal : العريف
- Sergent :الرقيب
- Fourrier : محاسب التجهيزات

1-P. Fournier, Art.Cit., pp. 123-157

Caban : قباء ، معطف

Gilet : صدرة

Giberne : جعبة

Ceinturon : نطاق، نجاد، حمالة

Baïonnette : الحربة

Grenadière : جعبة القنابل

Gâchette : لسين

السترة : 5 ريالات

صدرة : 3 ريالات

ملابس أنسجة صقفية متينة قباء، معطف

شاشية : 20 محمدية

السروال : 3 ريالات

القميص : 2 ريالات – ناقص 6 محمدية

صدرة : 16 محمدية

الحداء هو حسب التجارة

أما بالنسبة للأمتعة والتجهيزات

الجعبة : 1 ريال

النطاق : 18 محمدية

البندقية، البارود، المشحذ ومختلف أجزاء البندقية

البندقية الكاملة: 20 ريال

الحربة: 3 ريالات ناقص 2 محمدية

جعبة القنابل: 1 ريال

لسين : 6 محمدية ....الخ

وعلى سبيل المقارنة نستطيع استعمال الأسعار التي قدمها دوماس فيما يخص إنتاج سوق معسكر في 20 ماي 1838

الأسعار هي البوجو ما يقابل تقريبا الريال لعهد الأمير عبد القادر:

الخيول : من 100 إلى 200 بوجو

الحمير : من 18 إلى 20 بوجو

البقار : من 20 إلى 25 بوجو

الأغنام : من 5 إلى 7 بوجو

المعز : من 4 إلى 45 بوجو

قمح : من 13 إلى 15 بوجو

شعير : من 5 إلى 6 بوجو

الدجاج : $^1/_2$ بوجو

البيض : 12 البيضة : 37 سنتيم

العسل : 2 فرنك 25 سنتيم

خشب : من 50 إلى 60 سنتيم

الزيت : 75 سنتيم للتر

لما غادر « Toustain Du Manoir »[1] الجزائر العاصمة متجها لمقاطعات الأمير عبد القادر وذلك في 1841 كتب أسعار السلع ب "السلطاني" الذي هو نفس سعر "الدورو" الإسباني

قمح : 4 سلطاني = 21,60 فرنك للكيس

شعير : 1 سلطاني = 5,40 فرنك للكيس

البقر : 3 سلطاني = 16,20 فرنك للقطعة

الغنم : 1 بوجو = 1,80 فرنك للقطعة

بارود : 1 بوجو

ملح البارود = 1 بوجو

سكر : 2 بوجو و 1 ربع = 4,85 فرنك للرطل[2]

التداول النقدي

في قسنطينة كان هناك 19 نوع من النقود في تداول[3] لأن الفرنسيين لفترة ما قيلوا كل أنواع النقود وفيما يلي قيمة بعض النقود

1- Toustain Du Manoir, Au Pays D'abd-El-kader, Dans Revue Africaine, T.XCIX, N° 442-443, 1er et 2éme Trimestre 1955.
2- Mounir Bouchenaki, la monnaie de l'Emir Abd-el-kader (1836-1841) SNED, Alger 1976, p.86,88.
3- Tableau de situation des établissements français dans l'Algérie, au cours de l'exercice 1840, paris, décembre 1841.

النقود من ذهب:

- كدربل[1] إسبانيا 86,00 فرنك
- قطع[2] لفرنسا : 20 فرنك
- سلطاني[3] الجزائر= 8,40 فرنك
- ما بود[4] لحاج أحمد = 4,75 فرنك

النقود من فضة:

- بياستر[5] إسبانيا= 5,58 فرنك
- ثالر[6] النمسا = 5,58 فرنك
- إكي[7] فرنسا = 5 فرنك
- بياستر[8] الجزائر= 3,80 فرنك

القطع الفرنسية = 2 فرنك

القطع الفرنسية = 1,50 فرنك

القطع الفرنسية = 1 فرنك

القطع الفرنسية = 0,75 فرنك

القطع الفرنسية = 0,50 فرنك

القطع الفرنسية = 0,25 فرنك

بوجو تونس

ربع الجزائر

ريال دراهم

---

[1]- Quadruple d'esange
[2]- Pièce de France
[3]- Sultani d'alger
[4]- Mabboud de el hadj ahmed
[5]- Piastre d'Espagne
[6]- Talr d'Autriche
[7]- Ecu de France
[8]- Piastre d'Alger

ثمن بوجو

إلى جانب هذه النقود الرسمية هناك للنقود المزورة[1] يقول دوماس أن في معسكر كانت تصنع نقود مزورة بقيمة فرنك، كانوا يتخلصون منها في وهران.

يقول دوماس أنه لم يرى ذلك، لكنه ممكن، أما دورو الإسباني، وقطع 5 فرنكات، كانت القبائل تقلدهم، وهناك أدلة على ذلك.

هذه الصناعة للنقود المزورة دامت عدة أعوام حسب ارنست بيكار، وسط صناعة المزورة كان في بلاد القبائل في القرى التالية أيت العرب وعلي أو حربو[2]

خلاصة ما يمكن قوله في الجانب الاقتصادي أن الأمير اهتم بالجوانب الاقتصادية لدولته الفتية" وإشعار الأهالي برحمة الحكم الوطني الذي حرموا منه قرونا حتى يتحمسوا له ويدافعوا عن كرامتهم التي حققها لهم ذلك الحكم الشعبي النبيل." من جهة ومن جهة أخرى سعى الأمير إلى إرضاء ضميره الديني والوطني، لأنه كان ينظر إلى الإمارة على أنها مسؤولية جسيمة تحملها مكرها لافتقار الشخص الكفء القادر على الاضطلاع بها . فاهتم بالجانب الاقتصادي كما قلنا اهتماما كبيرا لتحسين حياة الشعب، وإيجاد الموارد الكافية لدولته، ونصب جهده على تطويره وتذليل العقبات التي تواجهه ففي ميدان التجارة احتكر عبد القادر التجارة الخارجية لإمارته وخاصة منها الحبوب والأصواف بموجب المعاهدات التي وقعها الأمير مع فرنسا، واستعان في هذا المجال بخبرة اليهود الذين يشهد لهم الجميع بالباع الطويل في هذا المجال.

وأنشأ الأمير دارا لصك النقود وأطلق على عملته اسم المحمدية والنصفية، وكتب على وجه المحمدية الآية الكريمة (إن الدين عند الله الإسلام) وكتب على النصفية(حسبنا الله ونعم الوكيل) ووعيا منه بأن العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى تعتبر جانبا هاما لإضفاء الشرعية القانونية على دولته من خلال الاعتراف الدولي بها فيضع بذلك فرنسا أمام الأمر الواقع خاصة وأن الظروف آنذاك كانت مهيئة نسبيا أمام الأمير نتيجة للصراع بين مختلف الدول الاستعمارية حول مناطق النفوذ، فسعى جهده تآزره في ذلك حنكته السياسية وسلامة تفكيره، وقدرته الدبلوماسية على مسايرة الأحداث والتفاعل معها، فأتيح له أن يوثق صلات دولية واسعة مكثفة ومتعددة ومتنوعة مع كثير من ساسة العالم وقادته العسكريين والسياسيين والمفكرين، وحظي بالتقدير والإكبار من طرف الجميع فتعددت مراسلاته واتصالاته مع

1- Daumas, op.cit.,p.67.

2- P. Ernest – Picard,op.cit., p.67.

للمزيد من المعلومات طالع:

Mounir Bouchenaki, La Monnaie de l’Emir Abd-El-Kader, p.89-93.

الإنجليز عن طريق قناصلها في طنجة ومدريد طالبا التأييد والمساعدة، عارضا بعض الامتيازات عليهم، لما عرف عن الإنجليز من شدة المنافسة لفرنسا، واتبع ذلك مع الحكومة الأمريكية طالبا الدعم موضحا لها مواقفه من الاستعمار الفرنسي، مقابل امتيازات للأسطول الأمريكي، ونفس السبيل سلكه أيضا مع اسبانيا التي كانت ترغب أيضا في منافسة الدول الاستعمارية الأخرى، ولكن اسبانيا في هذه الفترة لم تكن قادرة على دخول باب المنافسة لأوضاعها المتردية.

كما راسل الأمير السلطان العثماني عبد المجيد طالبا يد العون في إطار الأخوة الإسلامية وما تفرضه على المسلمين من التكاتف والتعاون، كما توسط بعض خلفائه من شرق البلاد بينه وبين دايات تونس، فراسلهم وتبادل معهم الهدايا، ونفس الأمر مع سلطان المغرب إذ كانت اتصالاته به قوية نتيجة للجوار وقوة الوشائج التي تربط الشعبين الشقيقين، وسارت العلاقات مع المغرب طبيعية إلى أن اضطر السلطان المغربي إلى محاربة الأمير تحت تهديد فرنسا.

الفصل الثالث

الإطار الثقافي والفني للمسكوكات

نحاول في هذا الفصل أن نجيب على الفرضية القائلة بأن للسكة دور ثقافي وفني في المجتمع، وكيف أن الرموز والرسوم الموجودة على السكة تحلينا إلى الجانب الثقافي للمجتمع من خلال معركتها التنموية فتعرف بالتالي الأجيال بمقدساتها وإرثها الحضاري وهويتها وإلى مقومات شخصيتها.

وتحلينا السكة كذلك إلى جانب الفني، فنتعرف على الخط العربي من خلال الكتابات الموجودة في النقد.

فمن خلال الفن يوصل الفنان رسالة جمالية فنية تثقيفية إلى المجتمع بأسلوب شيق وجذاب وببصمة فنية مميزة وهذه نبذة موجزة إلى ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل وعلى هذا فكانت الخطة المقترحة تشمل المباحث التالية:

- المبحث الأول: السكة ودورها الثقافي في المجتمع
- المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية و الثقافية قبل الغزو الفرنسي
- المبحث الثالث: أهمية دراسة المسكوكات من الناحية العقائدية
- المبحث الرابع: السكة و دورها الفني في المجتمع

المبحث الأول: السكة ودورها الثقافي في المجتمع

المطلب الأول: مفهوم الثقافة

يمكن تعريف الثقافة كما يلي:

إن الثقافة تعني تهذيب النفس، وصقل المواهب، واكتساب مكارم الأخلاق، و شحذ القرائح والسعي باستمرار، وعلى مدى الحياة، لاستكمال مقومات الذات، ليكون الإنسان إنسانا يأتم معنى الكلمة.

والثقافة فهي المحيط الذي يعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر.

إن الثقافة تتدخل في شؤون الفرد، وبناء المجتمع، وتعالج مشكلة القيادة،كما تعالج مشكلة القيادة، كما تعالج مشكلة الجماهير، وإذا ما أردنا إيضاحا أشمل لوظيفة الثقافة فنمثلها بوظيفة الدم، فهو يتركب من الكريات الحمراء والبيضاء، وكلاهما يسبح واحد من "البلازما" ليغذي الجسد، والثقافة هي ذلك الدم في جسم المجتمع، يغذي حضارته، ويحمل أفكار "الصفوة" كما يحمل أفكار "العامة" وكل هذه الأفكار منسجم في سائل واحد من الاستعدادات المتشابهة والاتجاهات الموحدة والأذواق المتناسبة[1].

وبذلك تكون الحضارة في جوهرها عبارة عن مجموع من القيم الثقافية المحققة وإذن فمصير الإنسان رهن دائما بثقافته.

فالثقافة أولا "محيط" معين يتحرك في حدوده الإنسان، فيغذي إلهامه،ويكيف مدى صلاحيته للتأثير عن طريق التبادل، والثقافة "جو" من الألوان والأنغام، والعادات والتقاليد، والأشكال والأوزان والحركات التي تطبع على حياة الإنسان اتجاها وأسلوبا خاصا يقوي تصوره، ويلهم عبقريته، ويغذي طاقاته الخلاقة، إنها الرابط العضوي بين الإنسان والإطار الذي يحوطه.

فالثقافة في مهمتها التاريخية تقوم بالنسبة للحضارة بوظيفة الدم بالنسبة للكائن الحي، فالدم ينقل الكريات البيضاء والحمراء والتوازن في الكائن، كما تكون جهاز مقوماته الذاتية. والثقافة تنقل أفكار الجمهور الشعبية،وأفكار القادة الفنية، وهذان العنصران هما اللذان يغذيان عبقرية الحضارة، فهي تدين لهما بدفعتها وبمقدرتها الخلاقة.

---

[1]– مالك بن نبي، مشكلة الثقافة. دمشق: دار الفكر، 1979، ص 35–75.

إن ذاتيتنا تؤدي دورا رئيسيا في تحديد الثقافة، وفي رسم خصائصها لكن إثراء هذه الذاتية لا يقتصر على الأشخاص والأفكار التي تكون المجال الروحي، فإن لدينا حوار آخر مع طبيعة التي تنقل إلينا رسالتها، مكتوبة لأبجدية ملغزة أيضا: هي أبجدية الألوان والأصوات والروائح والحركات والضلال والأضواء والأشكال والصور، هذه العناصر الطبيعية ذاتها تتجمع في نفسيتنا ثم تذوب وتهضم في صورة عناصر ثقافية تندمج في وجودنا الأخلاقي، وفي بنائنا الأساسي.

فليس من قبيل الصدفة أن تغنى الشعراء، وخلد الرسامون شروق الشمس وغروبها، فرسموا خفة حركة، وجمال صورة كما نشدو ذكاء رائحة، ورقة لون.

فكل هذا إذا ما ذاب في كياننا، وانسكب في لا شعورنا، تجلى في عقلنا في صورة أفكار عملية، ثم حول إلى صيغ فنية ... وهذا كله لب الثقافة ودمها وروحها[1].

المطلب الثاني: تنوع الثقافات

لا يستطيع أي مجتمع أن يتقدم ويزدهر حتى يعرف المكوِّنات الثقافية التي تتحكَّم به وتُنَمِّط تفكيره وتحدِّد اهتماماته وتوجِّه نشاطه. إن الثقافة بمعناها الانثروبولوجي هي أسلوب أو طريقة الحياة التي يعيشها أي مجتمع بما تعنيه من تقاليد وعادات وأعراف وتاريخ وعقائد وقيم واهتمامات واتجاهات عقلية وعاطفية وتعاطف أو تنافر ومواقف من الماضي والحاضر ورؤى للمستقبل، إنها طريقة تفكير وأنماط سلوك ونُظُم ومؤسسات اجتماعية وسياسية وما يعيشه المجتمع من انفتاح أو انغلاق، فالثقافة بهذا المحتوى العلمي هي في الغالب لا تأتي قصداً من الأفراد وإنما يكتسبها الناس امتصاصاً من البيئة منذ ولادتهم، وإذا اكتسبوها بالقصد فإن قصْدهم يكون محدَّداً بالبرمجة من الأهل والمجتمع، فهم يتشرَّبون ثقافة أهلهم ومجتمعهم مثلما يتشرَّبون اللغة الأم ويحكمون على كل شيء وفق المعايير السائدة التي امتصوها امتصاصاً تلقائياً، وامتزجت بعقولهم ووجدانهم.. فهي تحركهم بمخزون اللاشعور ولكنهم يتوهمون أنهم يفعلون ذلك بمحض اختيارهم وفيض إرادتهم ويجهلون أن مصدر هذه الثقة هو البرمجة الراسخة فيظلون مأخوذين بما تبرمجوا عليه ولا يخطر على بالهم أن يرتابوا فيه أو يراجعوه، ومن هنا تمايزت أوضاع المجتمعات .

إن تنوع الثقافات هو الذي يحدِّد تنوع المجتمعات فإليه تعود الاختلافات الكثيرة والكبيرة في الأحوال والأوضاع وطُرق التفكير وأنماط السلوك، كما أن التنوع الثقافي هو الذي يحدِّد

[1]– أنظر كذلك: مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، ط 1، القاهرة: دار الجهاد، 1960.

المستويات الحضارية للمجتمعات وهو السبب في هذا التفاوت الشاسع في درجات التخلف أو التقدم، ومع كل هذا التعقيد الشديد لمفهوم الثقافة فإن أكثر القراء يتوهمون بأن (الثقافة) مفهوم شديد الوضوح جَرْياً على ما اعتادوا عليه في الحس العام، وهو حسٌّ مبنيٌّ في الغالب على ثقافة المشافهة وليس مبنياً على المعرفة العلمية الممحَّصة فيبقون واثقين من صحة فهمهم ويظلون واهمين بأن المفهوم لا يحتاج إلى بحث ولا تعريف، ومن هنا يأتي الإعضال لأن الذي يستشكل يجتهد في البحث حتى يعرف الحقيقة فلا يطمئن حتى يزول الإشكال. أما الذي يعتقد أنه يعرف دلالات المفهوم وهو لا يعرفها فإنه يتوهم جَهْلَه علماً فيصرُّ عليه ويدافع عنه ويبقى مغتبطاً به مما يحول بينه وبين محاولة إدراك حقيقة مفهوم الثقافة الذي أتعب الفلاسفة والعلماء والباحثين بمحاولة استقصاء دلالته واستكناه محتواه ومحاولة إيجاد تعريف جامع مانع له ثم الحرص على تبسيطه ليكون مفهوماً لغير المتخصصين.

لقد بلغت كثافة مفهوم الثقافة وتعقيدات مضمونه وتعدُّد عناصره وتنوُّع محتواه واختلاف موصوفه وتباين درجات مدلوله أن فرعاً علمياً بأكمله تستغرقه محاولة تعريف هذا المفهوم المحوري وتحديد دلالاته وإبراز نتائجه وتتبُّع آثاره وبسبب هذه الأبعاد الدلالية الزاخرة بات يتردد في الكتابات أن له أكثر من مائة تعريف إمعاناً في تأكيد غموضه والتباسه ولم تقتصر محاولات جلاء هذا الكائن الكُلّي المركَّب على علماء الانثربولوجيا الثقافية والاتنولوجيا وعلم الاجتماع بتفريعاته المتعدِّدة وإنما واجهت المفكرين في كل مكان معضلةُ عجز كثير من المجتمعات عن التفاهم أو عدم قدرتها على الإفلات من قبضة التخلف، وكانت هذه المعضلة حافزاً للمفكرين للتعرُّف على محفّزات النمو ومعوِّقاته فاحتلَّ مفهوم الثقافة بؤرة الاهتمام وبات قاسماً مشتركاً بين المعنيين بالإصلاح والمهتمين بالتنمية والمشتغلين بالفكر. لقد امتد الاهتمام بالتباينات الثقافية إلى فروع معرفية واسعة ومتنوعة وشارك مثقفون كثيرون من كل الثقافات في محاولات شرح هذا المفهوم وتقريب مدلولاته وتأكيد أهمية المعرفة الفردية الراقية داخل الثقافة الواحدة لأن التكامل بين إبداع القلة واستجابة الأغلبية من أهم عوامل الازدهار.

ومع كل هذه الكثافة وهذا الغموض والالتباس الذي استوجب من الفلاسفة والمفكرين والعلماء والباحثين كثيراً من الجهود الفكرية والبحثية للتوصُّل أوَّلاً إلى اكتشاف الفعل الحاسم للثقافة السائدة في أي مجتمع وكونها تتحكَّم بعقول وعواطف وأوضاع المجتمعات وتعمل على استمرار هذه الأوضاع ثم من أجل تكوين هذا المفهوم الجامع ثانياً ثم من أجل جلائه وتحليله وشرحه ثالثاً، ولكن رغم كل ذلك فإن القارئ الساذج قد يتوهم أنه يعرفه تمام المعرفة فلا يحاول

أن يتعرَّف عليه ويبقى جاهلاً به فتفوته مداخل أساسية للمعرفة الممحَّصة لا تُعَوِّضها القراءات المشتتة مهما اتسعت. فإدراك المفهوم هو مفتاح المعرفة العلمية أما إذا سار الدارس وهو يفتقر إلى هذا المفتاح فإنه كمن يجمع مواد البناء دون أن يؤسس لها ودون أن يكون معه لها إطارٌ جامع ودون أن يجيد تنظيمها وبناءها ودون أن يتوافر لديه مخطط أو تصميم لهذا البناء.

إن مفهوم الثقافة إطارٌ عام جامع وتتحرك داخل هذا الإطار الواسع كل الثقافات الإنسانية في دوائر أو أُطُر متمايزة ذات تنوعات شاسعة ومستويات حضارية متباينة وتقوم بينها أحياناً حواجز وعوائق يصعب تجاوزها أو اختراقها أو النفاذ منها. إن الثقافات تتنوع تنوعاً شديداً فبعضها ذو أُطُر أو دوائر مغلقة لا تتفاعل مع الدوائر أو الأُطُر الأخرى وبعضها فضاءات مفتوحة تأخذ وتعطي إنها تتغذى من الثقافات وتغذيها. إن الثقافات عوالم متمايزة تشكَّلَتْ بظروف تاريخية وسياسية واجتماعية وطبيعية مختلفة وتكوَّنت بفعل مؤثرات كثيرة ومتنوعة فجاءت هي بهذا الاختلاف والتنوع.

إن مفهوم الثقافة من المستجدات المعرفية الحديثة التي تزخر بالمعاني الكثيفة والدلالات المركَّبة ولا يمكن فهم محتواه إلا بالرجوع لعلم الإنسان وخصوصاً الانثروبولوجيا الثقافية أو الاتنولوجيا وهو العلم الذي يقارن بين الثقافات وعموماً فإن معرفتنا نحن العرب ما زالت في الغالب معزولة عن الاهتمام بالمفاهيم الحديثة مما حَرَمنا من المفاتيح الضرورية للمعارف الحديثة، لذلك ينبغي أن نلتفت بمنتهى الاهتمام للتعرف على المفاهيم وتوطينها ونشرها بين الجميع، وبشكل عام فإن المفهوم بغض النظر عن محتواه يعرَّف بأنه: «مجموع الصفات والخصائص الموضِّحة لمعنى كلي أو فكرة عامة» إنه ليس مجرد لفظ يعطي المعنى مباشرة وإنما هو مفهومٌ مصنوعٌ بعناية شديدة وهو واسع الدلالة ومضغوط المضمون وكثيف المحتوى ومتنوع العناصر وهو يُعَبِّر عن معنى كُلّي أو فكرة عامة، إنه لا يتكوَّن ارتجالاً ولا يتبلور بسهولة بل يختصر بحوثاً واسعة ومتنوعة ويركّزها تركيزاً عظيماً فهو ثمرةٌ ناضجة وشديدة الثراء والتركيز وهي لا تبلغ نهاية نضجها واستوائها إلا نتيجة جهد خارق وحدس خلاق وصناعة متقنة. وكما يقول علي حرب في كتابه (مصائر المشروع الثقافي العربي): «المصطلح الجديد هو ثمرةُ الحدس والتخيُّل والابتكار كما هو ثمرةُ الجهد والمراس والحساب إنه صناعةٌ وتحويل سواء على مستوى اللفظ والعبارة أو على مستوى المعنى والدلالة» أما عن تطور المصطلح إلى مفهوم فيقول عنه: «المصطلح لا يغدو مفهوماً إلا بعد العمل عليه وتصنيعه بالإحالة والزحزحة أو بالتطعيم والتهجين أو بالصرف والتأويل أو بالتفكيك وإعادة التركيب، وعندما يتحول المصطلح إلى أداة

معرفية فعالة في القراءة والفهم أو التشخيص بعد أن كان مجرد لفظ ينبغي تحديد معناه أو التعريف بدلالته بحيث ينتقل عبر الفاعلية التخييلية والمفهومية من كونه مجرد معنى أوَّلي أو تصور ساذج أو مقولة عامة لكي يصبح منهجاً للمقاربة أو صعيداً للفهم أو فرعاً من فروع المعرفة أو نظرية علمية أو صيغة عقلانية أو شخصية مفهومة أو ممارسة فكرية مبتكرة".

ولكن مع كل هذه الجهود في تكوين المعرفة ثم في تكثيفها وتركيزها في مفهوم جامع فإن كثيرين لا يدركون المحاولات الشاقة التي تنتهي بصياغة المفهوم ولا يعرفون تحولات المضمون الجذرية التي تطرأ على الألفاظ بعد أن تتحوَّل إلى مفاهيم كثيفة الدلالات ولا يحاولون أن يصلوا إلى هذا الإدراك لأنهم يأخذون المعاني ارتجالاً من الاستعمال العام السائد ولم يعتادوا على الشك والمراجعة والتحقُّق، فهم لا يحسون بقصور معرفتهم بل يتوهمون أنهم مستوعبون المعنى تمام الاستيعاب مما يستبقي معنى المفهوم غائباً فيضيع المضمون المركَّب وتبقى الأمور تعالج من منظور المعجم اللغوي أو من الاستخدام السطحي السائد مما يؤدي إلى استمرار سوء الفهم وتداول الإدراك الخاطئ.

وما دام أن حديثنا عن مفهوم الثقافة حصراً فإن الذي يعنينا هنا أن نؤكد أنه رغم أن الفلاسفة قد أدركوا منذ العصر اليوناني بأن لكل مجتمع ثقافة يتشكل بها عقله تختلف عن ثقافات المجتمعات الأخرى، وأن الاختلافات الشديدة المحلوظة بين المجتمعات تعود إلى هذا التنوع الثقافي، إلا أن رائد علم الانثروبولوجيا ادوارد تايلور هو الذي بلور مفهوم الثقافة ونَحَتَه بهذه الصيغة المعرفية المحورية الشاملة وقد مهَّد لذلك بكتابه (أبحاث في التاريخ القديم وتطور البشرية) ثم سكَّ التعريف المتداول المشهور في كتابه الثاني (الثقافة البدائية) الذي يعرِّف فيه الثقافة بأنها: «ذلك الكل المركَّب المعقَّد الذي يشمل المعتقدات والمعلومات والفن والأخلاق والعرف والتقاليد والعادات وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضواً في مجتمع» وهذا التعريف يؤكد كَلَّيَّة المفهوم وتعقيده واتساع مدلولاته وتنوع عناصره، كما يؤكد أن الثقافة أكبر من الأفراد وأنها نتاج الاجتماع الإنساني وأن الإنسان يكتسبها ويتطبَّع بها دون اختياره فهي تسيِّره وتحدِّد ماهيته وترسم نمط تفكيره وتبني نماذج سلوكه وتصنع مسارات اهتماماته وترتِّب منظومة قيمه، فهو يكتسبها امتصاصاً تلقائياً بوصفه عضواً في مجتمع وليس بتخطيط منه سواء كان أمياً أم متعلماً، أما ما يفعله عن قصد بعد بلوغه الرشد فهو يأتي في الغالب تأكيداً لما كان قد تَشَكَّل به في طفولته فنمو المعرفة يشبه نمو الشجرة. إن النمو في النبات يكون امتداداً للبراعم الأولى وكذلك الإنسان يتشكل عقله في الطفولة أما ما يأتي بعد ذلك

من أفكار ومعارف ومعلومات فيتحوَّر ويتكيَّف ليبقى امتداداً للتَّشَكُّل الأول أو يظل طلاءً خارجياً غير ممتزج بالبنية الذهنية فلا مكان في العقل ولا في الوجدان لما ليس امتداداً لما هو مغروسٌ في الطفولة إلا في حالات استثنائية نادرة حين يكون الفرد قادراً على استقلال التفكير والنهوض بعبء المراجعة والتدارك والتصحيح وإعادة بناء الذات.

إن هذه الأهمية المركزية لمفهوم الثقافة تستوجب الحرص على أن يكون واضحاً لكل من يستخدمه وهذا يقتضي التعرّف عليه تعرُّفاً دقيقاً لتتضح دلالاته فالعالم الانثروبولوجي الشهير رالف لنتون يعرِّف الثقافة في كتاب (الانثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث) فيقول» :يُعْد مفهوم الثقافة من أهم الأدوات التي يتعامل بها الباحث الانثروبولوجي. إن الثقافة مصطلحٌ ملائم لتعيين المجموعة المنظمة من العادات والأفكار والمواقف التي يشترك فيها أعضاء أي مجتمع ولذا يكاد يكون من المتعذّر على أي عالم انثروبولوجي أن يبحث هذه الأمور دون استعمال هذا المصطلح» وفي كتاب آخر يُعَرِّفها رالف لنتون بأنها: «ذلك المجموع من خلال التوجيه أو المحاكاة الذي يشتركون فيه». إن قابليات الأفراد غير المحدَّدة عن الولادة تتحدَّد بالبيئات التي ينشأون بها فيكتسبون تلقائياً بهذه التنشئة المتمايزة لغات مختلفة وطرق تفكير مختلفة وعادات مختلفة واهتمامات مختلفة وقيماً مختلفة وانتماءات مختلفة وأنماط سلوك مختلفة وأخلاقاً مختلفة وتقاليد مختلفة ولكنهم يغفلون عن كل هذه الاختلافات باستثناء إدراك الاختلاف اللغوي فهم يدركونه بداهة لأنه اختلافٌ صارخ ولا يتطلب أي استقصاء فيدركه الأميون مثلما يدركه المتعلمون ولكنهم في الغالب لا يدركون أن كل عناصر الشخصية الفردية الفكرية والسلوكية تتطبَّع بهذه الاختلافات الثقافية. إن اكتشاف ظواهر التمايز الثقافي الأخرى يحتاج أولاً إلى استشكال ثم الاستقصاء حول أسباب وفواعل هذا التمايز.

إن الثقافة هي ذلك الكائن المعقَّد العجيب الذي لا نراه ولكنه يغمرنا كل الوقت بل يسري فينا مسرى الحياة ويحدِّد طبيعتنا بعد أن كانت مجرد قابلية. إن الفرد لا يذكر كيف تعلَّم لغة أهله وقومه فهو حين يكبر يجد نفسه يتكلم بهذه اللغة أو تلك ومثل ذلك يقال عن كل العناصر الثقافية التي شكَّلته فيها يعتقد وبها يفكّر وبها يحب ويكره وبها يوالي ويعادي. إن الثقافة التي تخلَّق بها وعيه هي التي تصوغه وتتحكَّم بعقله وتوجِّه وجدانه، فهو نتاجها واكتسب منها طبيعته الثانية إنه متطبِّع بثقافة أهله وقومه وهو لا يتذكَّر كيف صاغته فجعلته منتمياً إليها وذائباً فيها ومغتبطاً بهذا الانتماء والذوبان.

وبسبب هذا التعقيد والأهمية كثرت تعريفات الثقافة. إن ويسلر يعرّفها بقوله: "الثقافة كل الأنشطة الاجتماعية في أوسع معانيها مثل اللغة والزواج ونسق الملكية والاتيكيت والفن" ويعرّفها مرة أخرى فيقول: « الثقافة هي أسلوب حياة تتبعه الجماعة أو القبيلة تتضمن مجموعة المعتقدات» أما روث بندكت فتعرّف الثقافة بأنها: «ذلك الكل المركَّب الذي يشمل العادات التي يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع» أما بواز فيعرّف الثقافة بأنها: «ذلك الكل المركَّب الذي يشمل العادات الاجتماعية في جماعة ما وكل ردود أفعال الفرد المتأثرة بعادات المجموعة التي يعيش فيها وكل منتجات الأنشطة الإنسانية التي تتحدد بتلك العادات» أما بوقاردس فيعرّفها بقوله: «الثقافة هي المجموع الكلي لأساليب الفعل والتفكير لجماعة اجتماعية وهي تمثل مجموع التقاليد والمعتقدات والإجراءات المتوارثة» أما لووي فَيُعَرّف الثقافة بأنها: «ذلك المجموع الكلي لما يكتسبه الفرد من مجتمعه تلك المعتقدات والأعراف والمعايير الجمالية وعادات الطعام والحرف التي لم يُعَرِفها الفرد نتيجة نشاطه الابتكاري بل عرفها كتراث الماضي ينتقل إليه بواسطة التعلُّم الرسمي وغير الرسمي» ويُعَرّفها مالينو فسكي بقوله: «الثقافة هي ذلك الكل المتكامل الذي يتكوَّن من الخصائص البنائية لمختلف المجموعات الاجتماعية من الأفكار الإنسانية والمعتقدات والأعراف والحرف والأدوات» ويُعَرّفها هير سكوفيتس بقوله: «الثقافة هي طريقة حياة الناس» في مجتمع معيَّن أما بانزيو فيُعَرّف الثقافة بأنها «ذلك المجموع الكلي لذلك النسق الكلي من المفاهيم والاستعمالات والتنظيمات والمهارات والأدوات التي تتعامل بها البشرية مع البيئة لإشباع حاجاتها» أما بدني فيُعَرّفها بقوله: «الثقافة تتكوَّن من السلوك ومن الأفكار التي يكتسبها الأفراد من خلال المجتمع» أما راد كليف بروان فيرى أن الثقافة: «هي عملية اكتساب التقاليد الثقافية وهي العملية التي تنتقل بها اللغة والمعتقدات والأفكار والذوق والمعرفة والمهارات والاستخدامات في مجموعة اجتماعية معينة أو طبقة اجتماعية من جيل إلى آخر» أما فايربانك فيُعَرّف الثقافة بأنها» :شكلٌ عام يعبّر عن البنية الاجتماعية والنظام السياسي والأشكال الاقتصادية وبنية القيم» ويقول كروبير في تعريفها: «الثقافة هي مجموع ما أنتجه البشر في اجتماعهم كما أنها قوة هائلة تؤثر في البشرية جمعاء أفراداً وجماعات على المستوى الفردي والاجتماعي» ويُعَرّفها سابير بأنها: «مجموع الممارسات والمعتقدات المتوارثة اجتماعياً التي تحدّد جوهر حياتنا» أما ميد فتقول: «إن الثقافة تعني ذلك الكل المركَّب من السلوك المتوارث» وتقول أيضاً: «أما اصطلاح ثقافة فهو يعني أشكالاً من السلوك الموروث الخاص بمجتمع معين أو مجموعة من المجتمعات أو جنس معين أو منطقة بعينها أو زمن بعينه» ويُعَرّف بارسونز الثقافة بقوله: «إن الثقافة تتكوَّن من تلك النماذج المتصلة بالسلوك وبمنتجات الفعل الإنساني التي يمكن أن تورث بمعنى أن

تنتقل من جيل لجيل بصرف النظر عن الجينات البيولوجية» فمفهوم الثقافة إذن هو مفهومٌ محوري يتضمن الأفكار والتصورات الموروثة والعادات والقيم والمواقف السائدة في مجتمع معيَّن ومن أجل هذه الكثافة والأهمية تفرَّع من علم الإناسة فرعٌ علمي خاص هو (الاتنولوجيا) يهتم بدراسة الثقافات والمقارنة بينها.

المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية والثقافية قبل الغزو الفرنسي.

المطلب الأول: السكان في الجزائر قبل الاحتلال

ولكن مهما تكن الصناعة هامة فان الطابع الغالب على الحياة الاقتصادية في البلاد كان هو طابع الفلاحة. وكانت أغلبية السكان تسكن البوادي و الجبال والقرى الصغيرة. أما المد الكبرى فد كانت العناصر البارزة من سكانها هم من الأتراك "الكراغلة" ومن اليهود والعبيد والحبش. وكان التمييز الأساسي بين السكان المدن إلى سكان الأرياف نسبة 5% وكان مجموع سكان الجزائر وقت الاحتلال لا يقل عن ثلاثة ملايين نسمة بدون سكان الصحراء الذين لم تستطيع السلطات الفرنسية أن تحصيهم إلا في أوائل القرن العشرين. وأشهر المدن المعروفة اذ ذاك هي: الجزائر العاصمة وهران، تلمسان، معسكر مليانة، المدية، البليدة، المسيلة، زمورة، ميلة، بوسعادة، بسكرة، تبسة، القلعة، البرج، ندرومة، عنابة، شرشال، بجاية، جيجل، القل، تنس، دللس، مستغانم، وكان سكان كل منهما يترواح بين مائة ألف كتلمسان وقسنطينة. وثلاثة آلاف كعنابة وبجاية.

وهيكل المدن بصفة عامة هو أن يكون منازل في الطابق الأول من البناية وفي الطابق الأرضي اسطبل للحيوانات . وفسي الشوارع الرئيسية كانت تصطف الحوانيت والمطابخ والمقاهي والحمامات. وكان في مدينة الجزائر هو ملتقى الطرق الآتية من الداخل. وفي مدينة قسنطينة كان يوجد 33 معملا لدباغة الجلود و ٣٣معملا للسروج و١٦٧ معملا للأحذية. وكانت هذه الصناعات وحدها تستوعب 15% من اليد العاملة ويوجد بها 18 فرنا لطهي الخبز و 22 طاحونة مائية ومصنع كبير لصنع ذخيرة السلاح[1].

دخل المعلم بثلاث مرات من دخل العامل. ومستوى الحياة العامة بناء على ذلك كان أرفع مما أصبح عليه في عهد الاحتلال الفرنسي.

وفي تلمسان كان يوجد 500 معملا لصناعات النسيج والجلد والخشب والحديد. وكان الدخل المتوسط للفرد الجزائري في المدن أكثر بعدة مرات مما أصبح عليه في عهد الاحتلال الفرنسي إلى أيام الثورة. وكان العمال يتردون بدلة تتكون من سروال وسترة (فيستة) وشاشية. وطعامهم الكسرة والحليب والسمن والفواكه والقهوة واللحم بقلة. ومتوسط دخلهم اليومي 5

[1] – د.عبد الله شريط ومحمد المبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والإجتماعي،الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 188.

صوردى و 4 خبزات سمراء وهو ثمن 5 نعاج في الشهر. وبمدينة تلمسان كانت توجد 1043 عمارة للسكني. كل واحدة منها تؤوي 14 ساكنا. وفي معسكر ٨١٢ عمارة. وفي بجاية ٢٦٥ الخ ... وكانت عمارة مزودة بالعيون أو الآبار أو الفوارات. وقل أن يخلو منزل من الزرابي وأدوات الأكل التي تأتي بها الزوجة عند العرس.

وكانت الشوارع في مدينة البليدة مثلا أوسع من شوارع الجزائر وشوارع المدية مجهزة بالأرصفة وفي كل رصيف قناة للمياه أما سقوف المنازل فقد وجد الفرنسيون أنها هي بالضبط الموجودة في بلادهم. وبالجملة فقد كانت المدن الجزائرية قبل الاحتلال وحسب رواية مشاهدات الفرنسيين هي نفس مدن أوروبا في القرن التاسع عشر.

أما سكان البوادي فإن الكثيرين منهم في المناطق الجبلية كانوا يسكنون دورا حقيقية مبنية بالأحجار أو بالطوب المجفف. والسقوف مختلفة منها ما هو بالديس أو بالقرمود كما في جبال القبائل الكبرى. وغرف العائلة منفصلة عن اصطبل الحيوانات بالعكس مما كان موجودا في أوروبا في ذلك العهد بالذات. وثروة السكان هي أراضهم وما تنتجه من غلة أو حيوانات. والخصومات التي تنشأ تسوي في دائرة القبيلة نفسها بواسطة مجلس للجماعة مؤلف من وجوه القبيلة وشخصياتها المحترمة ومعينة من طرف القبيلة نفسها[1].

وينتقلون حسب الفصول من منطقة إلى أخرى بحثا عن الأعشاب للحيوانات. وفي حالة التنقل هذه يسمون "العشابة". ولكل عرش أو قبيلة بالإضافة الأراضي الخاصة– منطقة وسعة في الأرض هي ملك للعرش كله تستعمل للمرعى أو الحرث.

وإلى جانب الديار المبنية توجد أيضا الأكواخ وبيوت الشعر التي تتكون منها المشتى أو الدوار. ولكن هذا المساكن الشعبية في البادية كان محروما من جميع المرافق. وطعامهم يتكون من "الكسكسي" والكسرة والزيت والفلافل والسمن والدلاع والقهوة والتبغ واللحم بقلة والحليب بكثرة.

وباختصار فإن حياة الفلاح كانت أبعد ما تكون عن البذخ ولكنه كان بها مطمئنا.

المطلب الثاني: الحياة الثقافية قبل الاحتلال

هذه المجموعة من سكان المدن والأرياف كيف كانت تعيش من الناحية المعنوية وماذا كان مستواها الخلقي والثقافي؟ وماذا كانت التقاليد التي تتحكم في وسطها؟

[1]– د.عبد الله شريط ومحمد المبارك الميلي، المرجع السابق ص 189.

كانت العلاقة المعنوية والثقافية والفكرية التي تجمع بين المجتمع الجزائري هب الحضارة الإسلامية بما فيها من دين وثقافة وتقاليد وقوانين وأحكام. وهذه الحضارة عنصر انسجا بين 99% من مجموع السكان اذ أن الواحد في المائة المتبقي كان يتمثل في اليهود الذين لم يكن عددهم يزيد عن ثلاثين ألف شخص بحيث كان الإسلام ليس مجرد دين أو مادة للعبادة فقط عند الناس. وإنما كان أيضا مصدرا للثقافة والنظم القانونية والعلاقات الاجتماعية والتقاليد الوطنية وكان أهم عنصر من مقومات الشخصية الجزائرية.

ومن الناحية الثقافية لم يكن الشعب الجزائري أميا وفرنسا هي التي أتته بالثقافة والعلم بل كان أغلب الرجال يقرؤون ويكتبون. ومما يؤكد ذلك أن التوقيعات في السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي كان أغلبها يقع بالكتابة لا بالأصبع كما صار الأمر فيما بعد عندما تركز نظام الاستعمار الفرنسي. وكان في مدينة الجزائر وحدها عند دخول الفرنسيين مائة مدرسة لتعليم القراءة والكتابة والحساب. وكانت مداخيل المدرسة ونفقة المعلمين تؤخذ من الاحباس التي وقفها أصحابها قبل وفاتهم. وكانت مدن قسنطينة وتلمسان خصوصا مراكز حقيقية للثقافة المتوسطة وفي كل من هاتين المدينتين حوالي ٢٠٠٠ طالب و٦٠٠ مدرس. والدراسة فيها تتناول قوانين الفقه وأصول التشريع واللغة العربية. أما في البوادي فإن "الزوايا" هي التي كانت تتولى نشر التعليم. وفي نواحي تلمسان وحدها أكثر من ثلاثين زاوية للتعليم. والنفقات في هذه الميادين الثقافية كلها من أملاك الاحباس. كما كانت هذه الاحباس تنفق أيضا عن المشاريع الخيرية لفائدة العجزة والمرضى والفقراء الذين لا مورد لهم ولا أقارب وبذلك كانت تحفظ كراماتهم من التسول ومد اليد[1].

والكثيرون من متخرجي هذه المدراس يتمون تعليمهم العالي في القيروان[2] أو القاهرة وكثير من بينهم يتولون مناصب رفيعة في الدولة وخاصة القضاة والأئمة والأطباء. ومهما كانت درجات هذا التعليم وأنواعه مختلفة ومتنوعة فقد كان هناك مبدأ مشترك يجمع بينها ويلق فيها لجميع روادها وتحرص كل مدرسة على إشباع تلاميذها به: وهو مبدأ التسامح والأخوة الذي كان يعتبر هو روح الحياة الدينية والثقافية في البلاد.

ومن أبرز علامات هذا التسامح أن كل طائفة تحتكم لدى قاض من مذهبها: الحنيفة والمالكية، والميزابية. وحتى اليهود يحتكمون لدى الحبر. وكان لليهود مدارسهم الخاصة يعلمهم

[1]– المرجع نفسه، ص 190

[2]– المرجع نفسه، ص 191

فيها رجال دينهم. وللعبيد السود ما يسمى "قائد الوصفان". ولم تكن أية فئة من هذه الفئات تشعر بالضغط من طرف فئة الأكثرية وهي فئة المالكية.

أما المرأة فحياتها في المدينة تختلف عما هي عليه في البادية. في المدينة هي سيدة بيتها ولكنها محرومة من الشارع ومن المشاركة الرجال في الحياة العامة. أما في البادية فهي سافرة وعلاوة على ذلك تقاسم الرجل كل متاعب العمل بالإضافة إلى أعمالها البيتية وإنجابها للأولاد. ولكن المرأة في كلا الحالين كانت تتمتع باحترام خاص من الرجال.

والخلاصة أن هذه الجزائر التي دخلها الفرنسيون سنة ١٨٣٠ لم تكن تعيش بدون قانون وبدون ثقافة وبدون حضارة ومدن ومساكن وفلاحة منظمة وتجارة نامية وأسواق قائمة وطرق وجسور وصناعة وأسطول الخ...

إن هذه الوضعية العامة التي أتينا عليها لحد الآن في مختلف الميادين قد طبعت المجتمع الجزائري بطابع من الانسجام في مختلف مناطق فتوثقت فيها روابطه طيلة قرون وتوحدت فيها الخطوط العامة الثقافية الإسلامية العربية وتقاليده وعاداته الوطنية ومقومات شخصيته الاجتماعية وأنظمته الاقتصادية والقانونية بحيث أن الاحتلال الفرنسي لم يأت ثروة اقتصادية للسكان[1]

[1]– المرجع نفسه، ص 192

المبحث الثالث: أهمية دراسة المسكوكات من الناحية العقائدية

المطلب الأول: الإيمان بالخالق فطرة في النفس الإنسانية

في هذا المطلب نحاول البرهنة على أن السكة تعكس الجانب العقائدي للبلاد.

إن أول ما يجب على المكلف هو معرفة الله خالقه، عن طريق النظر، و الاستدلال بمخلوقاته. إذ أن الشعور بالخالق أمر فطري في الإنسان، فهو يستشعر من أعماق نفسه، بأن لهذا الكون الواسع ربا عظيما، وخالقا مدبرا، وهو مصدر الخير والنعمة، والتوفيق والرحمة، لكنه لا يدرك حقيقته، فيخضع له على حيرة من أمره، يرجو رحمته، ويخشى بأسه[1].

والدليل على ذلك الشعور ما اتخذته الأمم من أديان مختلفة، وعقائد شتى، كل ذلك يدل على الشعور بالخالق، وإن أخطئوا في تصوره، وظلوا في تحديده.

وقد تلمسوه في الموجدات المنظورة، وفي القوى المستورة، فظن أناس أنه الشمس، لمالها من الإنارة والحرارة، وبهما تنتظم الإنسانية، والحيوانية، والنباتية، فعبدوها خاضعين متذللين.

وظن أناس أنه النار لمالها من قوة الحرق والإبادة، فعكفوا على عبادتها، وقدموا لها القرابين، كما رأى فريق آخر أن الأعمال العظيمة التي هي فوق مستوى العادات المألوفة، تدل على عظمة فاعلها، وكذلك معجزات بعض الرسل الخارقة للعادة اعتقدوا أن صاحبها إله، أو حل فيه روح الله، فيعكف على عبادته والخضوع له، والتزلف إليه، رغم أنهم بشر يصيبهم التعب والجوع والأذى والمرض والموت، فاتخذ كل فريق من الناس معبود له حسبما توصل إليه إدراكه، وبلغ تصوره، فعبدوا البحر، والنهر، والتمساح، والحية، والبقر، والنسور، والسباع، والأشجار، والشياطين،والجن، والملائكة، والروح، والنجوم، والقمر، والأصنام والأوثان، ومما لا يحصى عدا[2].

فهو منشأ ضلالهم العقول القاصرة، التي لم تبلغ الرشد والكمال، لنستطيع التفكر في مظاهر الكون، وصفحات الوجود، فتتمكن من معرفة أنظمتها وعلاقتها بالخالق، وارتباطها به، ودلالتها عليه، بما ألبسها من دقة الصنع والإحكام و بديع التنظيم والإتقان، وما أسبغ عليها من

---

[1]– أحمد محي الدين العجوز، المرجع السابق، ص 105.

[2]–. قال مستر(آرثر): إذا عينت لجنة من الإنكليز الأكفاء حقيقة مثال اللورد (سالز بوري) واللورد (و السير روفس إسحاق)...إلخ لفحص الدين الذي يجب أن يتدين به العالم كله، لأجمعوا أمرهم على أن يختاروا الدين الإسلامي الذي يشهد له العقل، والذي يجيب رغبة الفؤاد والروح الشديدة، من الإتصال بالخالق سبحانه وتعالى.

كمال الفطرة التي جعلتها متماسكة الوحدات، مترابطة الحلقات يتمم بعضها بعضا، كل جزء منها يقوم بعمل، وكل نوع منها له وظيفة، وكل جرم فضائي في فلك، وكل كوكب سماوي في دوران، يترابط مجموعها بقانون جذبي عام، ويسودها نظام محكم لا ينتابه زلل، ولا يعتبر به خلل.

ولو جال عقل الإنسان السليم في هذه العوالم بتدبر و إمعان، لأدرك أن لها خالقا عظيما، يتصرف فيها عن علم شامل، وقدرة بالغة، وإرادة تامة، وحكمة كاملة[1]، ولأدرك أن هذا الخالق ليس بإنسان ولا أي شيء من الموجودات المحدودة والمخلوقات الضعيفة.

ولو فكر الإنسان في نفسه، وفي تكوين بدنه وروحه، و أعظامه، وأمعائه، ومشاعره وحواسه، بتكامل بمجموعها وجوده الإنساني على أحسن تقويم، وأبدع تنظيم، لأدرك سر الخالق فيه، وإبداعه في صنعه.

ولو فكر الإنسان كذلك في الحيوانات وأشكالها، والطيور وأصنافها، والنباتات وأنواعها، والزهرات وتناسق أجزائها، وائتلاف ألوانها، أنه من آثار قدرة الله، ومظهر من مظاهر حكمة الله سبحانه وتعالى، لآمن بخالقها ومبدعها.

وفي معنى كلمة "إله"، وما تقتضيه يقول ابن تيمية "والإله هو المألوه الذي تألهه القلوب. وكونه يستحق الإلهية مستلزما لصفات الكمال. فلا يستحق أن يكون معبودا محبوبا لذاته إلا هو، وكل عمل لا يراد به وجهه فهو باطل"[2].

فالإيمان بوجود الله فطرة في النفس الإنسانية، وهو أمر ضروري يحصل للإنسان كثمرة من ثمرات مواهبه العقلية. فمن الأمور المتفق عليها أن كل شيء له علة توجده، أو صانع يصنعه، فإذا نظر الإنسان إلى الكون واستعرض ما فيه من الكائنات لم صدفة بل لابد لها من موجود أوجدها، وإن الإسلام يدعو إلى استخدام العقل في الشؤون الدينية وخصوصا في الدلالة على الخالق، والآيات القرآنية التي دعت إلى الإيمان بالله ارتكزت على العقل والفطرة الإنسانية وجعلتهما سبيل المؤمنين في تدعيم إيمانهم، ومن أعظم الدلائل على وجود الله خلق هذا الكون،

---

[1]– قال(جون امبروز فلمنج): دكتور العلوم وأستاذ الهندسة الكهربائية بجامعة لندن:اعترف كبار العلم المدققين أن الطبيعة تحمل لنا شهادة نفسها، إنها نتيجة عمل لقوة مفكرة سامية، ولمننا لا ننكر أن بعض رجال العلم قصروا عن إدراك سر هذه القوة العقلية في هذا العالم الطبيعي.(أنظر هامش محي الدين العجوز، مناهج الشريعة الإسلامية، هامش ص9)

[2]– شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تمية، إقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم. بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ–1999م، ص417–418

وكذلك الليل والنهار والشمس والقمر آيات على وجود الله، وكذا وجود التصميم في الطبيعة، والخلايا الحية آية على وجود الله وخلق النبات آمن وجود الله، كما أن وحدات والوراثة آية على وجود الله، كما أن خلق الإنسان آية على وجود الله عز وجل، وخلق الذكر بجانب الأنثى آية على وجود إله خالق قادر، كما أن توالد الإنسان والحيوان آية على وجود الله ...إلخ[1]

المطلب الثاني: الأمة الإسلامية أمة واحدة

قال الله تعالى: "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ " [2]

وقال الله تعالى: "وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ " [3]

ويمكن تفسير هذين الآية على النحو التالي:

إن الدين السماوي دين التوحيد، والفكر، والعمل الاجتماعي، إذ أن من بين ما أثبته القصص القرآني أن الدين السماوي كله من عند الله عز وجل من عهد نوح عليه السلام إلى عهد محمد صلى الله عليه وسلم[4]

وإن هذه الآيات تنبئ بأن الدين واحد، وإن تعددت أنبياؤه، وتباعدت أزمنته، وتنوعت المجتمعات التي نزل فيها، أو عليها، فرسل الله أمة واحدة، ودينهم واحد، وملتهم واحدة، فما من نبي

---

[1]– عفيف عبد الفتاح طباره، وروح الدين الإسلامي. بيروت: دار العلم للملايين، 1977،ص56

* الإيمان لغة تصديق بوجود الله الخالق العظيم، وبصفاته الكمالية، وبما جاءنا به النبي محمد ε عن ربه.

* فالإيمان عمل باطني مصدره القلب.أما الإسلام فهو الإنقياد إلى الله تعالى بفعل أمر به وبهوتجنب مانهي عنه .

فالإسلام عمل ظاهري، مصدره أعضاء البدن، وهو بالرتبة الثانية من الإيمان. الإنسان يؤمن بقلبه أولا، ثم ينقاد إلى الله، ويستسلم له بفعل ما أمره به، واجتناب ما نهاه عنه. ولا يصح الإسلام بغير الإيمان.

* وأركان الإيمان ستة هي الإيمان بالله تعالى وبالملائكة والرسل والكتب السماوية وباليوم الآخر وبالقضاء والقدر. أما عن شعبه فهي الصفات الخلقية الفاصلة، والخصال الطيبة الكاملة من صدق وإخلاص وأمانة وارفة وإخاء وعدل ومروءة وكرم ينطبع بها المؤمن، فتصبح ملكات راسخة،يظهر بها السمو والعزة والمجد.

* قال (سنكس): أن الإسلام يتضمن في ذاته أكبر وأعظم ما يدركه الإنسان من تعاليم الدين، وتنظيم العلاقات التي يجب أن تكون بين الإنسان وخالقه،وبين الإنسان وأخيه، وأن تعاليمه أكثر انطباقا على نواميس الطبيعة وقوانينها والعقل الإنساني.

راجع أحمد محي الدين العجوز، مناهج الشريعة الإسلامية، ص ص 30–35 وهامش ص 20.

[2]– سورة الأنبياء، آية 92.

[3]– سورة المؤمنين، آية 52.

[4]– الدكتور محمد التومي، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم. تونس: الدار التونسية للنشر، 1986، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص88

إلا ودعا إلى التوحيد، وعبادة الله عز وجل، وطالب بإعمال العقل في الماضي و الآفاق والأنفس، وأمر بالمعروف،ونهى عن المنكر، فدين الله تعالى واحد من حيث المصدر و من الأصول العقائدية والتعبدية والعلمية من أخلاق واجتماع. ولا اختلاف بينها إلا في أمور تتعلق بالكيفيات والهيئات والمقادير والأزمنة.

إن ذكر قصص الأنبياء مجتمعة في سورة واحدة، وفي سياق واحد، والحديث عنهم بمضمون يكاد يكون واحد يؤكد أنهم، في اعتبار القرآن، أمة واحدة، فكلهم قد أوتوا الوحي، واحكم، والعلم والرشد وكلهم قد منحوا النصر، والتأييد وكلهم قد فازوا بالخلاص والنجاة مما حف بهم من مكروه وضر، وكلهم قد اعبدوا وأخلصوا واتقوا وفعلوا الخيرات وأمروا بالصالحات[1].

ويظهر كونهم أمة واحدة: في دعواتهم إلى دين واحد، أساسه التوحيد. قال تعالى: "لقد أرسلنا نوحا إلى قومه، فقال يا قومي اعبدوا الله مالكم من إله غيره إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم"[2].

إن حرص المقام القرآني على بيان ما نطق به أنبياء تباعدت أزمانهم، واختلفت أقوامهم بصيغة واحدة ليؤكد أن الدين الذي دعوا إليه واحد ويثبت أن مضمونه واحد ويثبت أن مضمونه واحد يتمثل في توحيد الله عز وجل وإفراده بالعبادة.

في دعواتهم أقوامهم إلى النظر، وإعمال العقل في الآفاق والأنفس. فهذا نوح عليه السلام يدعو قومه إلى النظر في نزول الأمطار المتتابعة، وتقدير أحجام ما ينتج بمفعولها من خصوبة، وزراعة وإنتاج وما يترتب على تلك الخيرات من طمأنينة، وأمن وراحة، وحياة، وعمران : "يرسل السماء عليكم مدرارا"[3].

1- د.محمد التومي، المرجع السابق،ص ص 88-90.

2- سورة الأعراف، آية 59.

3- سورة نوح، الآية 11.

-قال (غوستاف لوبون): إنني لا أدعو إلى بدعة مستحدثة، ولا إلى ضلالة مستنهجة، بل إلى دين عربي قويم، أوصاه الله إلى رسوله محمد، فكان أمينا على رسالته، حريصا على بث دعوته بين قبائل رحل، تلهت بعبادة الأحجار والأصنام، وتلذذت بترهات الجاهلية، فجمع صفوفه بعد أن كانت متفرقة، ووجه أنظارهم لعبادة الخالق، فكان خير برية على الإطلاق، فرسول كهذا الرسول جدير بإتباع رسالته والمبادرة إلى اعتناق دعوته، إذ أنها دعوة شريفة، قوامها معرفة الله خالق، والحض على الخير، والردع عن المنكر، بل كل ما جاء فيها يرمي إلى الصلاح والإصلاح أنشودة المؤمن. وهذا هو الدين الذي أدعو إليه جميع البشر. أنظر نفس المرجع، ص20.

ويدفعهم إلى النظر في الأموال،وتقييم المنافع المادية الحاصلة بسبب توفرها، وتداولها، وتأثيرها في تكوين الطاقة، وإحداث المشاريع الإجتماعية، وبعث المؤسسات الاقتصادية، وما ينجم عن الخيرات من نمو عددي. وازدهار اقتصادي بسبب ما وهبوا من أراض صالحة، وحقول منتجة، وبساتين مثمرة، وأودية جارية،ومياه عذبة. قال الله تعالى: "ويمددكم بأموال وبنين، ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا"[1]. وينبههم إلى أنهم لو نظروا في تلك الخيرات، لأدركوا أنها لم تخلق من تلقاء ذاتها، وأنها ما كانت بالضرورة رمية من غير رام، ولأدى بهم ذلك إلى ذلك "أن للعالم صانعا منعما" وأنه قدر للخير والشر جزاء، ولأفضى بهم بالتالي إلى الإعتراف بفضل الله عليهم، ودفعهم إلى العمل بما يتطلبه الاعتراف من طاعة وامتثال لعظمة وجلاله: "وما لكم لا ترجون الله وقارا"[2]. ويحثهم على توجيه العدسات نحو الأنفس ليدركوا بفضل الترشيح ما عليه أجسامهم، بالتحليل أغوار نفوسهم، وأطوار خلقهم وتحولهم من النطفة في الأرحام إلى العلقة، ومن العلقة إلى المضغة إلى العظام،ثم إلى كسوة العظام لحما، إلى أن آل إلى خلق آخر، تدرج إلى قوة من بعد ضعف ثم إلى ضعف وشيبة من بعد قوة : "وقد خلقناكم أطوارا"[3]. ثم يحضهم على التأمل، وإمعان النظر في القرآن الكريم[4] ليثير فيهم حب التطلع إلى ما وراء هذه الموجودات، ويدفعهم إلى أن ينفذوا إلى ما خلف الظواهر ليدركوا أولا قدرة الخالق المنشئة والمبدعة، وليهتدوا ثانيا إلى ما في الكون من قوى كامنة تساعدهم على تطوير شؤون حياتهم،...وتمكنهم من القيام بمهمتهم الحضارية : "ألم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقا، وجعل القمر فيهن نورا، وجعل الشمس سرجا، والله أنبتكم من الأرض نباتا ثم يعيدكم فيها، ويخرجكم إخراجا، والله جعل لكم الأرض بساطا لتسلكوا منها سبلا فجاجا"[5].

فقد بين الواقع التاريخي أن المجتمعات الإنسانية لم تدم على حال من الأحوال، ولم تستقر على وضع من الأوضاع، بل هي في تغير مستمر وتحول دائم، فقد انتقلت من أوضاع بسيطة إلى أخرى معقدة، وتحولت من أنماط حياتية رتيبة، إلى أخرى أشد حركة، وأكثر نماء وأدق تشابكا[6].

---

[1]– سورة نوح، الآية 12.

[2]– سورة نوح، الآية 13.

[3]– سورة نوح، الآية 14.

[4]– د.محمد تومي، المرجع نفسه، ص 91.

[5]– سورة نوح الآيات 15–20.

[6]– د.محمد التومي، المرجع نفسه، ص 366.

لقد كان القرآن الكريم ظاهرة وحي اتخذت واقع الناس موضوعا، وغاية وأحدثت فيه بنقدها وتوجيهها، وإلزامها تغييرا نافعة لأفراده، وظواهره، ونظمه، ولذلك كان له موقف معين يتمثل في جملة من قواعد والمبادئ في هذا التغيير الذي يحدث دوما في الحياة الاجتماعية. ومن أبرز ما وجد في القرآن الكريم في هذا الشأن قوله تعالى:"إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"[1].

إن الآية تتضمن تقريرا لسنة ثابتة في الاجتماع، إذ أنها بينت أن ما يعتري حياة الناس الخاصة والعامة وما ينتابها من ظروف ملائمة، أو غير ملائمة لا يطرأ عشوائيا، وبدون أسباب موضوعي، وإنما هو مرتبط بما يحدث للناس داخل أنفسهم من عزم إرادي، ومنوط بما يسلكون من أعمال هي في مقدروهم، ومتعلق بإلزامات هي في متناولهم. فإذا كانوا في حالة من القوة والنجاح، وكان ذلك بسبب ما يكونون عليه من استقامة في السلوك، والعلاقات والمعاملات، فلا تتبدل حالهم من الملائم إلى غير الملائم إلا إذا حادوا عن الطريق الذي يسيرون فيه، وعدلوا بصفة نظرية، وعملية عن أسباب عزتهم. وإذا كانوا ضعافا يقاسون الويل، والذل، والفقر ويعانون الفوضى و الانحلال والتمزق. كان ذلك بسبب ما أحدثوا من انحراف وإهمال، فلا تتبدل حالهم من السلب إلى الإيجاب، ومن الضراء إلى السراء إلا إذا انتهجوا طريق الإصلاح، وعزموا بكل جد على أن يستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير.

ثم إذا استعرضنا أحوال النشأة الإسلامية، ونظرنا إلى المراحل التطورية التي قطعتها، لاحظنا أنها تحولت من ضعف، وذلك في مكة إلى قوة وعزة في المدينة، وأنها انتقلت فيما بعد إلى قوة تقتحم الأرض، وتفتح البلدان، وتنتشر الحق، والأمن والسلام. ولم تستطيع أبراج المجوس ولا خنادقهم إيقافها، ولم تتمكن قلاع الرومان، ولا معاقلهم من صدها.

إن ما تحقق للأمة الإسلامية في عهدها الأول كان دون شك بسبب التغيير الذي حصل، والمتمثل في انخلاعهم من اجتماعية ضيقة آفاقها، واهية روابطها إلى اجتماعية واسعة، جعلتهم عباد الله إخوانا متحابين، متضامنين صفا واحد، وجسما واحدا، إن تغيير ما بالنفس الذي بدأ بمكة وانتهى بالمدينة، حول العربي من وحل الوثنة إلى صفاء التوحيد، ومن السيف إلى السلم، ومن القوة إلى القانون ومن الخوف إلى الأمان، ومن الثأر إلى القصاص ومن القبيلة إلى الأمة الواحدة[2].

---

[1]– سورة الرعد، الآية 11.

[2]– د.محمد تومي، نفس المرجع،ص 366.

فالحضارة الإسلامية هي صورة اليقضة الفكرية والهمة الإنشائية التي تولدت من حرارة إيمان المسلمين في الأجيال الأولى فمكنتهم من أن يخرجوا من المحيط الإقليمي إلى المحيط العالمي وأن يتناولوا المعارف كلها بداع من إيمانهم الديني، ولغاية تبدو في عظمة دينهم يستباح الفداء فيها، فتطورت على أيديهم وتواصلت و تقابست وتأصل ما بينها وبين دينهم فانطبعت بشخصيتهم، وتأثرت بأوضاعهم الفكرية الأساسية التي هي أوضاع الفكرة الدينية التي أنشأ الإسلام عليها أفكارهم والسكينة الإيمانية التي رتبت دعوة الإسلام عليها نفوسهم.

إن الاختلاف الأمة الإسلامية لا يتعارض مع كونها أمة واحدة، لأن الاختلاف في المجتمع الواعي مظهر صحي ينمي الأفكار، ويثريها ويفتح أمام المجتمع أفاقا جديدة تساعد على بقائه وتقدمه وعلى المسلمين جميعا أن يحاربوا كل نزعة تؤدي إلى التفرقة، وكل دسيسة يبثها العدو في نفوس ضعاف الدين.

الأمة الإسلامية وحدة متشابكة، يرتبط أبناؤها بعضهم ببعض على اختلاف أنواعهم، وألوانهم ولغاتهم برابطتين قوتين وهما :

- **الرابطة الفكرية:** وهي رابطة النشأة البشرية، فكلهم أبناء آدم وحواء.

قال الله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ "[1].

وهذه الرابطة عامة، تقتضي المودة، والمحبة وحسن التعامل والتعايش السلمي ورعاية الحقوق الطبيعية و الكسيبة وحرية الرأي وحرية الملكية الخاصة مع جميع أفراد البشر.

- **ورابطة روحية:** هي رابطة الدين

قال الله تعالى: "إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم يبن أخويكم وآتقوا الله لعلكم ترحمون"[2].

وهذه الرابطة تستوجب جميع ما تقدم في الرابطة الفطرية بمزيد من العناية والرعاية والإخلاص والإتحاد.قال الله تعالى: "وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ" [3] ولا تحول دون هذه

---

[1]– سورة الحجرات، الآية 13.

[2]– سورة الحجرات، الآية 10.

[3]– سورة آل عمران، الآية 103

الواجبات رابطة اللغة واللون والبيئة فالإسلام فوق ذلك كله، فو العصبية العنصرية والقبيلة و الإقليمية والقومية.

والمسلمون في بقاع الأرض، وأقطارها، وإنهم وإن تعددت لغاتهم، واختلفت ألوانهم، وتباينت أنواعهم أمة واحدة، تربط بعضهم ببعض عقيدة إسلامية واحدة.

فالمسلم العربي أخ للمسلم العجمي، ولئن تباعدت أقطارهما، عسر على كل منهما أن يتلاقى مع أخوانه الآخرين، فقد ربطت وحدة التوجه إلى الكعبة، من كافة الجهات خمس مرات كل يوم وليلة في الصلوات الخمس.

ثم تتوافد فئات كثيرة منهم من كل ناحية إلى الأرض الحرم في موسم الحج، لأداء النسك لله الواحد الأحد، في كل عام.

وهكذا يتضح لنا من خلال وصفنا للنقود، أنها تحمل رموز تشير إلى المعتقد للبلاد ألا وهو الإسلام، وهو الدين الحنيف الذي يعتنقه المسلمون، وهو العلم الإسلامي الذي آتانا عن طريق الوحي المنزل على الأنبياء والرسل عليهم السلام أجمعين، إذ يعتبر الإسلام علم إلاهي جاء ليزود الإنسانية ويكشف لها عن حقائق كانت مجهولة، وهذا العلم هو الذي أنار العقول ووضح لها معالم الطريق الذي تسير فيه لكي تعيش في أمن وسلام في الدنيا، وتسعد وتنجو في الآخرة، وتعتبر النصوص الإسلامية بمثابة موسوعة من العلوم في مختلف الميادين بالإضافة إلى ذلك فهو نظام عام.

يضبط حياة الناس من جميع الجوانب أخلاقيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعقائديا ويرسم الخطوط العريضة التي يسير فيها المسلمون، ولهم بعد ذلك حق الاجتهاد بعقولهم فيما يتعلق بالجزيئات المنبثق عن تلك الخطوط العريضة[1]، ولكنهم إذا حاولوا عنها فإنهم يكونوا قد ركبوا أهواءهم وسلكوا طريق الشر والفساد وحولوا حياتهم من الجنة إلى جحيم، لأن الإسلام لا يقيد العقل في اختيار الأسلوب المناسب والعمل والخلاق المبتكر، بيد أنه الإسلام لا يقيد العقل في اختيار الأسلوب المناسب

[1]– يعلق الشيخ أحمد محي الدين العجوز في كتابه مناهج الشريعة الإسلامية، صفحة 33 قائلا: "هذا البيان كله فوق مستوى الحياة التي نشأ فيها هذا الرسول العظيم، فقد أنشأ بين أحزان اليتم، وشدائد الحياة، لم يعن به مؤدب، ولم يوجهه مدرب، ولم يتلق أحد علما، فجاء بقرآن عظيم، حوى علوم الأولين و الآخرين، فكان بحر العلوم، وكنز المعارف، ومعدن الأسرار، ومنبع الفنون، وسفر الوجود، أقام به شريعة حكيمة، نظمت حياة الإنسان ونشر علوما غزيرة أيدتها، فكانت لها حججا قوية في بسط حقائق الكون، وكشف دقائق الوجود".وهو صلى الله عليه وسلم الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى

والعمل الخلاق المبتكر، بيد أنه يقيده حينما يسلك نهج الشر، فالإنسان حينما يختار نظاما سياسيا معينا يحقق به العدل والمساواة ويصلح أحوال الرعية من جميع الجوانب على غرار التعاليم الإسلامية العامة فهو سائر في طريق الخير والنتائج التي توصل إليها باجتهاده تعود على المجتمع بالنفع العميم فإن بوادره هذه من الأمور المحمودة المشجعة.

إن الإسلام نظام عام لا يقتصر على العبادات مثلما يدعي البعض وإنما يشمل جميع ميادين الحياة ويشكل هدفا واحدا وهو الرقي بالإنسان إلى مستوى أعلى وضبط حياته وتنظيم علاقاته بربه وبغيره من الناس ومع الطبيعة نفسها، وتعريفه بوجود الله والكون وبقيمته ومصدره ومكانته في هذا الكون الذي هو جزء منه والجزء لا ينفصل عن الكل بحيث لو فضلنا الإنسان عن الهواء والماء أو النباتات والحيوانات أو الأرض التي يستقر عليها الشمس التي تزوده بالنور والحرارة لما كان له وجود، ولذلك فإن الإسلام يولي أهمية لكل هذه الجوانب والعلاقات وينظر إليها بعين الاعتبار ويقدم للإنسان معلومات قيمة في هذا الشأن حيث عرفه بوجوده ومصيره وعلاقته بربه وبالطبيعة ومع بعضه البعض وكيفية تحركه ضمن هذه الحلقة الدائرية.

وما الوسائل الاقتصادية إلا نوع من تلك الأنواع المختلفة التي تنتمي إليها الإنسان ويحتك بها، وإذا فهم الناس هذه الحقيقة أمكنهم تكييف حياتهم مع ظروف البيئة ومراعاة النظام الطبيعي والتفاعل الاجتماعي الذي يقتضي الالتحام والتوافق الذي تستقيم به حياتهم. لقد وضح الإسلام معالم الطريق وما عليهم إلا أن يفهموه ويسيروا على هديه في حياتهم اليومية.

المبحث الرابع: السكة و دورها الفني في المجتمع

المطلب الأول: الفن و ضرورته في المجتمع

منذ أن استيقظ الإنسان في عصره السابق للتاريخ و تقلب في أحضان الطبيعة مهبط الفن و الجمال و مبعث الإلهام و سرح طرفه فيما حوله من روائع و بدائع، رأى أشياء بعضها جامدة كالصخر و بعضها متحركة كالإنسان والحيوان، فوقف ذاهلا حائرا يفكر ويستفسر عن هذا الكون و ما حواه من عجائب و أسرار، و ما لبثت أن إستهوته مفاتن الطبيعة و أثارت حسه البديعي و أيقظته محاسنها و أدهشه جمالها فراح مدفوعا بذلك الإلهام مساقا بذلك الميل يعمل على محاكاتها، و لا عجب في ذلك لأن من عرف الجمال حاكاه و تغنى برسمه.

و قد سعى الإنسان منذ نشأته إلى تمثيل ما يراه مندرجا من الاقتباس و التقليد إلى الابتكار و التجديد، و هكذا بدأت معرفته للفن معرفة ساذجة فطرية.

ثم تطورت معرفة الإنسان للفن فكانت خطوته الثانية أن حاول التعبير عنه بالألوان و هنا برز تذوقه للجمال و الشعور به و سرعان ما تطورت ونمت عنده ملكة الابتكار و التجديد و رغبة التجميل و التزيين. و من هنا يمكننا تعريف الفن على أنه ثقافة و علم ينبثق منه الفكر الحضاري و التاريخي للأمم و يعمل على تربية الإنسان عقليا، و نفسيا كما يحقق الجوانب العلمية و العملية عن طريق المشاهدة و الممارسة و ربط بالعمل و مسايرة التقدم التكنولوجي في العصر الحديث.

الشيء الذي يميز فن الرسم إنما هو عنصر العاطفة و اندماج الوحدات في العمل الفني حيث يحدث إحساسا مريحا في النفس و نشوة روحية رائعة تسمو بالفنان فتخرجه من دائرة حياته اليومية إلى حياة أسمى تبعث النشاط في روحه و تطور في خياله و فكره.[1]

والألوان من العناصر التي تساهم في ذلك، و اللون صفة يتميز بها كل جسم وتعتبر الألوان من العناصر المشوقة للإنسان فهي دافع قوي لتنشيط الخيال و القدرة الإبداعية.

والطيف الشمسي يتركب من سبعة ألوان وهي الأحمر والبرتقالي والأصفر والأخضر والأزرق والنيلي والبنفسجي.. وتحتوي الطبيعة على هذه الألوان منها الأساسية و الثانوية، و المنسجمة و المكملة و المتباينة و الحارة و الباردة.

[1]– محي الدين طالو، مبادئ الرسم . دمشق: دار دمشق للطباعة و النشر،1982م،ط2، ص ص 12–14.

المطلب الثاني: المذاهب الفنية

إن الفنان البارع هو الذي يلاحظ و يفكر بقوة و يسعى بكل حرية و نشاط لابتكار الفكرة في إنشاء المواضيع التي يود أن يعبر بواسطتها عن ذوقه الفني. و لقد تأثر الفنانون خلال عملهم الإبداعي بعدة مدارس منها المدرسة الكلاسيكية و المدرسة الرومانسية و المدرسة الإنطباعية أو التأثرية و التعبيرية و الوحشية و الواقعية أو ما يسمى بالمدرسة الطبيعية و المدرسة الرمزية و التجريدية و التكعيبية و السيريالية، كما تأثر الفنان العربي بالحرف العربي كأسلوب فني عربي محض، و كذا الفن الساذج.

1- الكلاسيكية:

تقوم الكلاسيكية على توازن العقل و المخيلة والشعور توازنا واعيا، و يكون الحضور المكثف للعقل دون غيره، لكن في انسجام تام و موحد يتجسد في أسلوب فني جميل. كما تعتمد الكلاسيكية على مبدأ الدقة والوضوح والشمول والاعتماد على العقل في التعبير. والمدرسة الكلاسيكية ليست ذات نزعة واحدة و حدود و مقاييس واحدة، فلقد رسم فنانوها خطوطا من طلب تجاربهم، ومن خصائص المدرسة حبهم للألوان الزاهية واعتمادهم على التاريخ و كذا اهتمامهم بالتفاصيل والملاحظات الجزئية و الدقيقة واستيعابهم للفن اليوناني و الروماني. ومن أهم فناني هذه المدرسة، لويس دافيد و جيرار وبوردون[1].

2- الرومانسية:

في بداية القرن 19م، ونتيجة للأسفار والحروب وقع اتصال كبير بين الشرق العربي والغرب الأوروبي، مما أثر على الكتاب والفنانين الغربيين وبالتالي قامت المدرسة الرومانسية كثورة على المدرسة الكلاسيكية وقواعدها الصارمة، ودعت الرومانسية إلى حرية الفنان، وتتميز المدرسة الرومانسية بطغيان العاطفة وتفجير الأحاسيس والمشاعر، بحيث يصبح للخيال طاقات إبداعية من وحي الذات، وزعيم هذه المدرسة أوجين دي لا كروا 1798-1863 الباريسي الأصل والمتأثر بأجواء مراكش ومن أهم خصوصياته الفنية، اللون و الحركة فقد كان يتلاعب بالألوان و له رسوم على سقوف الأوفر، ومن أهم زملائه تيودور روسو ودويتي.

[1]- عبد القادر بوشيبة، مجلة زيانة (العدد14 الصادر بتاريخ جوان 1990، ص31).

وقد سافر الكثير من الفنانين الأوروبيين إلى بلاد المشرق و المغرب العربي، فرسموا لوحات من واقع هذه البلاد و أخذوا بجمال طبيعتها فسموا فنانون مستشرقون.

و الجدير بالإشارة أن المدرسة الرومانسية تتشبث بالأجواء الدينية، و تنطلق بوجدان الفنان من الذات إلى الكون ثم من الكون إلى الذات، أي بمعنى آخر استيعاب الكون استيعابا ذاتيا.

3- التأثرية:

تمثل المدرسة الانطباعية أو التأثرية منعطفا كبيرا في تاريخ الفن، وتعتبر بداية للمدارس الفنية التي لا تزال تتكاثر إلى يومنا هذا. و هي تنادي بنبذ جميع القيود الأكاديمية في الرسم و العمل بحرية حتى تظهر شخصية الفنان الحقيقية.

اهتمت المدرسة التأثرية بالعوامل المتغيرة في موضوع الطبيعة كالضوء مثلا، و ليس معنى التأثرية أنها تعبير عن شعور الفنان فحسب بل المقصود هو تعبير اللوحة عن لحظة معينة من اللحظات العابرة التي تمنح للفنان شعورا خاصا و معينا في الوقت ذاته، و هذا بحسب الضوء و الوقت و الجو[1].

لم يكن شغف التأثيريين بالطبيعة للطبيعة نفسها بل لأنها تمثل بمناظرها المتعددة والمختلفة ألوانا ضوئية، لهذا كان كلود مونيه 1840-1926 زعيم التأثيريين يرسم عدة لوحات لمنظر واحد، لأن في اعتقادهم أن كل منظر خارجي ليس واحدا بل مناظر متعددة وهذا حسب الضوء و الزمان و العوامل النفسية الأخرى.

رسم التأثريون ما تراه العين فقط، و من فناني المدرسة التأثرية رينوار1841-1930، و إدغار ديغا 1834-1917 الذي نجد له عدة لوحات منفذة بالباستيل.

4- التعبيرية

يندرج أسلوب مجموعة كبيرة من الرسامين الجزائريين ضمن التعبيرية، وهي بمثابة محطة من المحطات التي يحل بها الرسامون قبل انتقالهم إلى غيرها من الأساليب والاتجاهات و نذكر من فناني هذا الاتجاه "فارس بو خاتم " و"عابد مصباحي " وعبد العزيز رمضان" هؤلاء الرسامون عبروا عن مواضيع وثيقة الصلة بالثورة التحريرية، وكذالك "نور الدين شقران" و غيره

[1]- عبد القادر بوشيبة، المرجع نفسه، ص32.

و من أشهر زعماء المدرسة التأثيرية:

، P aul Cizenné. « impressionnisme »، Cl Money، A.Sisley E Degas

أما الفنان "مردوخ" فقد عبر ببعض أعماله عن مواضيع ثورية ثم تنقل إلى الأسلوب التكعيبي، ثم إلى شبه التجريدي في محاولات لابتكار أسلوبه الفردي.

5- الوحشية

يميل أصحاب هذا الاتجاه إلى استخدام الأساليب البسيطة في التعبير دون توخي العمق، فهم يستخدمون الألوان بطريقة فوضوية و لا يتقيدون بقواعد نظرية في ممارستهم الفنية. والشيء الجدير بالإشارة أن أغلب فناني هذه المدرسة عاشوا حياة بؤس، فلقد كانوا عمالا كادحين في معظمهم، و من أشهر أتباع هذا الاتجاه ماتيس و فلامنك و ديران. و تعتبر الوحشية ردة فعل عنيفة ضد التأثرية.

6- الواقعية: (أو ما يسمى بالمدرسة الطبيعية)

ظهرت الواقعية كرد فعل طبيعي للمدرسة الرومانسية التي أفرطت في تمجيد العاطفة وإهمال الجوانب الأخرى في العملية الفنية. و يعتبر الفنان جان فرانسوا ميليه حلقة اتصال بين المدرسة الرومانسية و المدرسة الواقعية. و هو القائل : "لم يخلق الإنسان للطبيعة بل الطبيعة للإنسان". و كانت لوحاته تشمل على قسط كبير من الواقعية، فالفن عنده لم يعد عنده متعة جمالية بل أصبح له غاية يهدف إلى تربية العمال إيديولوجيا، و بهذا تعد الواقعية دعاية للمذهب الاشتراكي ويعد غوستاف كوربيه 1819-1877 من رواد هذه المدرسة، ومن لوحاته تفيض واقعية : (عمال الحياكة) و(الكادحين في المناجم)...إضافة إلى ماني ومن أشهر لوحاته "غذاء على العشب"[1].

[1]- عبد القادر بوشيبة، المرجع نفسه، ص 32-33

7-الرمزية:

ترى المدرسة الرمزية، أن الهدف الأساسي للفن هو أن يظهر ما يدور حول اللاشعور. إن رسم الطبيعة في نظر الرمزيين يعتبر وسيلة للوصول إلى عالم الأحلام والآمال، كما يمكن اعتبار أن الرمزية مهدت لظهور الوحشية و التكعيبية و السوريالية في القرن العشريين. لقد عبرت المدرسة الرمزية عن جوانب غامضة في نفسية الفنان، و كذالك عميقة مستخدمة في ذلك الظلال و الضباب...لا يهتم الرمز يون بالموضوع الخارجي، فالفن عندهم تعبير شخصي عن مواقف ذاتية، و هم يميلون إلى جعل الأشياء جميلة .

8-التجريدية:

التجريدية ثورة على المذاهب و النزاعات الفنية السائدة، و التجريدية لا تعتبر عن الواقع بل هي واقعية من نوع خاص، فهي تعبير فني لا يحتوي الواقع المنظور، هي انسجام كامل، وترتيب و تناسق خاص يعتر عن النفس الداخلية للفنان، بمختلف تناقضاتها و أشكالها. استقى التجريديون تجاربهم الفنية من العصور القديمة، زمن الكهوف والكتابات القديمة والزخارف الشرقية و نقوش قبائل الزنوج و الهنود الحمر. ومن أهم التجريديين بوفيه الذي نقل العصر الحجري، و "ماتيو" الذي نقل خط الزمن، و"بيكاسو" الذي نقل رسوم العبيد، و"كاليه" الذي نقل السجاد الشرقي.

فالتجريدية ليست مجرد ثورة في ميدان الفن بل تعدت ذلك إلى مظاهر العلوم وتأثيراتها والاكتشافات الأثرية في أوائل القرن التاسع عشر. يرى التجريديون أن تكنيك العمل الفني هو حسابي هندسي، بحيث كل شيء جمالي مقسم إلى نسب حقيقية واقعية. و لقد اعتبر بعض التجريديين أن رأس الإنسان أصغر من حجم الجسم سبع مرات و الحقيقة أنهم التجريديون كالأقدمين سئموا فهم المادة و أشكالها لذلك عبروا برسوم تجريدية[1].

ومن بعض التجريديين في أوربا، من روسيا "كاندسيكي" و " مالفيتش" و إثنان من هولندا هما "موندريان" و "فان دوزبرغ" و "فرانسوا كوبكا" من تشيكوسلوفاكيا.

أما في الجزائر، فمن الأسماء المشهورة بالأسلوب التجريدي، نذكر الفنان "محمد خدة " فهو يعد رسام تجريدي إذ لم يمارس الأساليب الأخرى في فنه، يكاد يكون هذا الفنان مدرسة لوحده في الإتجاه التجريدي الجزائري، و له أسلوبه المميز فهو يستوحي الخط العربي و اللاتيني،

[1]- عبد القادر بوشيبة، المرجع نفسه، ص33.

و كذلك الطبيعية يخرجها في خطوط و ألوان فريدة من نوعها، و من الفنانين التجريديين نذكر كل من قرماز أكمون الذي يبني تجريديته على الخط و أخيرا "عبدون" أما "مارتيناز" فأسلوبه شبه تجريدي و قد تأثر به الرسام " قاصر رمضان" و نجد التشابه كبيرا بين أسلوب "مارتيناز" و "قاصر رمضان" و " محمد بن بغداد" هؤلاء يستوحون الزخارف الشعبية و الأرقام في تكوين أعمالهم الفنية.

9- التكعيبية:

قطع التكعيبيون الصلة بين تقليد الطبيعة والإنتاج الفني، وكان همهم الأساسي هو التحرر من الشكل، ولكنهم إلتزموا بقواعد صارمة في الفن، كقواعد الهندسة و الرياضيات، و نادوا بأن ليس المهم ما نرسم بل كيف نرسم؟ ورفضوا رفضا قاطعا كل موضوع له صلة بالطبيعة، فالفنان عندهم متحرر من الطبيعة، فهو يبني عالما لا يطابق العالم الخارجي[1]. البداية الأولى لنشأة هذا المذهب كان قائما على تحليل و تركيب المكعبات، لأنه – المذهب– كان يختزل كل شيء في زوايا هندسية، و سطوح منتظمة. مرت التكعيبية بمرحلتين أساسيتين هما:

- **المرحلة التحليلية:** و تغلب عليها الملامح الحزينة، فرسوماتهم لا ترى بالعين فهي مجرد خطوط بيانية.
- **المرحلة التوفيقية التركيبية:** في هذه المرحلة تحرر الفنان من القيود السابقة، وعاد من جديد يستخدم الألوان والوجوه الإنسانية والمظاهر الحقيقية الخارجية من الطبيعة. ومن أبرز فناني هذا المذهب بيكاسو وبراك. ومن أشهر الرسامين الذين إتبعوا الأسلوب التكعيبي في أعمالهم، في الجزائر، نذكر كل من "بشير يلس" و"شكري مصلي" و"محمد إسياخم" و إسماعيل صمصوم و "إبراهيم مردوخ" و كل من هؤلاء له طريقته الخاصة في التكعيبية.

بدأ بشير يلس بلأسلوب الواقعي و إنتهى إلى التكعيبية، أما مصلي و إسياخم فأسلوبهم ما بين التكعيبية و شبه التجريد، و يتميز أسلوب إسماعيل صمصوم بالتكعيبية و الفسيفسائية و هو من نوع فريد.

10-السيريالية:

[1]- عبد القادر بوشيبة، المرجع الآنف الذكر، ص ص 34-35.

يعتبر هذا المذهب لغزا في نظر فلاسفة الفن، ظهر مذهب السيريالية سنة 1914 و كان بمثابة صرخة حادة في وجه حظارة القرن العشرين التي تميزت بالقتل و السفك و الدمار.

تمثل حركة السيريالية ثورة في وجه كل إلتزام إجتماعي، و كانت عبارة عن ردة فعل على التكعيبية، و نادت بسقوط العقل، و رأت أن الذكاء لا ينفع وحده لإسعاد البشرية، بل قد استخدم الذكاء في تدمير الإنسان و راحوا يعبرون عن أفكارهم الثورية بكل جرأة و شجاعة. و قد لاقت أفكارهم في بداية الأمر إنتشارا واسعا إلا أنها جوبهت بعد ذلك و انحصرت في بعض الأفراد.و من أشهر فناني السيريالية الفنان الإسباني "سلفادور دالي". أما في الجزائر فالقليل من الفنانين الجزائريين إهتموا بالأسلوب السيريالي في أعمالهم و نذكر من فناني هذا الإتجاه كل من "حنكور" و "الطاهر وامان".

11- التشويه في الفن المعاصر:

يعتبر التشويه ظاهرة فنية، و في نفس الوقت ظاهرة معرقلة للتطور الفني و إزدهاره، و التشويه خاصية معاصرة في الفن ظهرت نتيجة التطورات العلمية الهائلة و تعقد الحياة الإجتماعية و الإقتصادية من جهة، و تضارب الآراء الفكرية في عالم الفكر و الأدب و الفن من جهة أخرى.

12- الحرف العربي:

الحرف العربي أسلوب فني عربي محض، تكون في المشرق العربي و يعتبر الفنان العراقي " شاكر حسن آل سعيد" رائد هذا الإتجاه الفني، وهذا الإتجاه له صداه في العديد من البلدان العربية.

يعتبر " محمد بوثليجة" ممثل هذا الإتجاه في الجزائر، ثم في القاهرة حيث درس فن الرسم و الخط العربي، و لعل دراسته المزدوجة لهذين النوعين من الفن التشكيلي هو الذي جعله يهتم بأسلوب الحرف العربي.

13- الفن الساذج:

أغلب الرسامين المهتمين بهذا الإتجاه،من الفنانين العاصميين الذين لم يزاولوا أي دراسة فنية، بل كونوا أنفسهم بمجهوداتهم الخاصة و نذكر من هؤلاء كل من " باية محي الدين" "سهيلة بلدحار" وليد محمد القشعب و"غدوشي" فنجدهم يستوحون مواضيعهم من الحياة الشعبية، أما "نجار" فنجد في أعماله مسحة من الفطرية و هو يتناول في أعماله عدة مواضيع خاصة مناظر الطبيعة و الأحياء الشعبية.

14- الجماعات الفنية:

يوجد ضمن الإتحاد الوطني للفنون التشكيلية مجموعات من الفنانين المتكتلين في جماعات فنية، و قد تكونت هذه الجماعات لعدة أسباب مختلفة.

فنجد جماعات متكونة تحت إطار معين، بينما نجد جماعة أخرى عبارة عن مجموعة من خريجي مدرسة واحدة، و من الجماعات الفنية نذكر كل من جماعة (الخمسة والأربعين) و جماعة الفوج الأول و كذلك جماعة الأوشام و جماعة الفنون الإسلامية.

ومن الملاحظ أن جماعة (الخمسة والأربعين) لا يجمع بين أفرادها سوى النشاط الفني الجماعي فكلهم ينتمون إلى عدة أساليب واتجاهات مختلفة و نذكر من فناني هذه الجماعة إسياخم و حيون كربوش و شقران أما جماعة الفوج الأول فيمثلون خريجي جمعية الفنون الجميلة و نذكر منهم كل من نجار بوردين حمشاوي ابن الشيخ و غيرهم و قد ظهر هذا الفوج في نهاية الستينات و بداية السبعينات أما جماعة الأوشام فيستعملون الزخارف الشعبية و الأوشام في أسلوبهم الفني ويمثل هذه الجماعة كل من "مارتيناز"و "قاصر" ومصلي. ومن الفنانين المهتمين بالخط والمنمنمات والزخرفة الإسلامية نذكر من بين هؤلاء كل من "علي كربوش" و"مصطفى أجعوط" و"مصطفى بلكحلة" و"بوعرور" و"بن تونس" وغيرهم.

المطلب الثالث: النقد الموجه للمذاهب الفنية:

لقد تضاربت الأقوال و تباينت الآراء واختلفت النظريات وتنافرت المواقف بصدد مشكلة الإبداع الفني، لذا يقع كل من يتصدى لهذه المشكلة، في حيرة و غموض فهناك من يعلق مشكلة الإبداع الفني على حبال الأساطير والغيبيات وهناك من يردها إلى ضياء العقل، والبعض يتلمسها في ثنايا الواقع الإجتماعي والتاريخي، والبعض الآخر يتغلغل بها إلى أغوار النفس و خفاياها.

وفي حقيقة الأمر فإن مشكلة الإبداع الفني تدور حول منبع الإبداع الفني، وعلته وكيفية حدوثه، وكيفية تخارج الإبداعات و كيف تحققت في أعمال فنية ملموسة و ما يرتبط بذلك من آداء وتنفيذ يتطلب بالتلي وجود المادة و وجود عمل على تلك المادة.

إن كل إبداع فني هو نتاج ذات مبدعة متفاعلة تفاعلا كليا و ديناميا مع ذاتها و مع الأبعاد الإجتماعية و التاريخية و كل ما هو واقعي. و إن تمايز الفنون واختلافها من فنان لآخر يعزي إلى ما يسمى بالإطار الذي يساهم في تنظيم الإدراك و التذوق.

وفي حقيقة الأمر إن منبع الإبداع الفني[1] يتمثل في شخصية الفنان ككل و تفاعله مع البيئة إذ أن شخصية الفنان المبدع شخصية عاقلة إنفعالية صانعة تعيش في بيئة ذات مضمون ثقافي إجتماعي، **تاريخي، تتبادل معها الأثر و التأثير بطريقة دينامية متفاعلة من خلال إطار إكتسبت مضمونه من** الخارج.

أما عن علة الإبداع الفني فهي تكمن في إنفعال الفنان و توتره إزاء أحداث أو تجارب أو ظواهرخارجية، تثيره و توتر وجدانه، و تكون هي السبب أو العلة في دفعه إلى الإبداع وفقا لإطاره ذي المضمون المكتسب من الخارج.

وعملية الإبداع الفني تبدأ من لحظات ما قبل الإلهام إلى لحظات الإلهام ثم إلى لحظات ما بعد الإلهام و كيفية تخارج الإبداعات في أعمال فنية ملموسة و ما للمادة من أهمية و كذلك ما لعنصر التنفيذ أوالآذاء أو العمل من دور في الخلق و الإبتكار أو الإختراع في مجال الفن، وأن هذا الإبتكار و ذلك الإختراع لا بد أن ينفرد به أناس تميزوا عن العامة بمميزات وتفوقوا على غيرهم بصفات.

وفي هذا الصدد يحضرني قول كانون:"إن التفكير الطويل في موضوع ما، وإعطاءه فرصة النضج في الذهن في حالات النوم و الراحة، ينتهي عند أكثرية الباحثين و طلب العلم،

---

[1] – *–لمعرفة أدق بالإتجاهات التي تناولت الإبداع الفني من مزايا مختلفة يمكن للقارئ أن يرجع إلى الأبحاث التالية:

New York 1958).،The creative process(A Mentor book

و هو يحتوي على آراء 28 فنانا و ناقدا حول مشكلة الإبداع الفني، مأخوذة من صميم أعمالهم.

p.p.110-118.،64، psychol.Rev.1957،J.P. : Creative Abilities in the arts،Guilford

1921.، Paris Alcon 6ème ed .، T. : L’imagination créatrice،Ribot

بإلهامات وحلول مفاجئة، كأنما في العقل ناحية تعمل في الخفاء أو على هامش الفكر، وتحمل إلى الذهن الواعي نتيجة عملها في أوقات مختلفة تسمى حالات الإلهام ".

ولكن ذلك لا يؤدي إلى النتيجة القائلة إن كل الناس فنانون، إذ يتطلب الأمر القدرة على التنظيم و القدرة الهائلة على التركيب و القدرة الفائقة على التنفيذ و إنما يميز الفنان عن غيره من الناس هي قدرته على تسجيد أفكاره في فن ما، فإذا انمحت هذه القدرة لم يعد فنانا وإنما انخرط في جماهير الناس.

وكذلك ما يميز الفنان هي القدرة على الإحساس بوجود مشكلات تتطلب حلا، والقدرة على إعادة تنظيم الأفكار وربطها بسهولة، والقدرة على إنتاج عدد كبير من الأفكار في وحدة زمنية معينة مما ينتج فرصة أكبر لإيجاد أفكار إبداعية، ومرونة الفكر، وأصالته و القدرة على التحليل و التركيب و التجديد و التقييم الذي يتطلب إختيار أو إنتقاء.

وكذلك من المكونات الرئيسية للإبداع في العلم و الإختراع و الفنون عوامل الأصالة والمرونة و الطلاقة، أي القدرة على الإنتاج عدد كبير من الأفكار في وحدة زمنية معينة.

وهكذا يمكن تفسير مشكلة الإبداع الفني تفسيرا كاملا من موقف ذاتي موضوعي، و أن هذا الموقف يشير إلى تفاعل الذات مع الموضوع، أو تلاحمهما معا، أو تداخل عناصرهما بطريقة يكون من المتعذر علينا فيها أن نقرر أن هذا يعتبر ذاتيا و ذلك موضوعيا إنه موقف تفاعل كامل و إندماج ثام، إنه يشير إلى إتحاد ما هو موضوعي بما هو ذاتي، أو إندماج الأنا بالنحو و بالعالم بما يحتويه من ظواهر إستطيقية و أعمال فنية.

أما عن شخصية الفنان المبدع، فهي شخصية عاقلة إنفعالية صانعة، تعيش في بيئة ذات مضمون ثقافي تاريخي إجتماعي، تتبادل معها الأثر والتأثير بطريقة دينامية متفاعلة، من خلال إطار نوعي اكتسب مضمونه من الخارج.

فلولا وجود العقل[1]و الحواس لما استطاع الفنان أن يكتسب الإطار بملاحظاته وقراءاته و إطلاعاته الموجهة المنظمة و مرانه الذي يحقق استقراره إطاره، و لولا إنفعال النفس ما استطاع الفنان أن يتوتر و ينفعل و يلجأ إلى الخارج و ينفد إلهاماته في أنغام أو تشكيلات او اقوال او احجام تسمع او ترى او تقرا.

وما يجب التنويه إليه إن الإطار المكتسب بالإطلاع الموجه و المران المستمر شرط ضروري للإبداع و يعطي للفنان منهج و أسلوب و طريقة خاصة به، فلولا الإطار لما تمكن

الرسام أن ينتج أو يبدع، و في هذا الصدد يستدل علي عبد المعطي بما قاله يوسف مراد : "إن لم يكن الشاعر أو الأديب أو الفنان ذا ثقافة واسعة، أجهد عقله في إكتسابها (مكونا بذلك الإطار الخاص به) لما أتيح له أن يصوغ الآيات الفنية الخالدة التي تطوي الدهور طيا بدون أن تفقد روعتها، بل تزداد جمالا كلما اتسعت آفاق الإنسان الثقافية و اصبح أوسع فهما و أنفذ صبرا".

وهكذا إن الفنان يلزمه إطار يحصل عليه بكثرة تذوق الأعمال الفنية في مجال الرسم والتصوير والنحت. وما يجب التنويه إليه كذلك هو أنه باستطاعة الفنان أن يحمل عدة أطر وذلك إذا كانت إطلاعاته و قراءاته متعددة طبقا لأوجه نشاطاته. و لكي يتفوق إطار على سائر الأطر لا بد أن يكون في درجة عليا من القوة تفوق سائر الأطر.

ويرجع هذا التفوق إلى توجيه و تنظيم قرارات وإطلاعات ومشاهدات الفنان الخارجية في نطلق هذا الإطار الذي قوي و تفوق على سائر الأطر الأخرى، حينئذ يتم التدريب والمران الذي يؤدي إلى إنتظام الإطار و زيادة رسوخه و متانته.

ومن هذا يتضح لنا أن منبع الإبداع الفني هو شخصية الفنان ككل و كوحدة دينامية متفاعلة مع بيئة ذات أبعاد إجتماعية و تاريخية.

فمنبع الإبداع الفني ليس الأسطورة كما قررت ذلك نظرية الإلهام أو العبقرية، و ليس هو العقل المغلق على ذاته الذي لا يتفاعل مع النفس و الحواس و الخارج كما ترى النظرية العقلية، ولا بالعقل الجمعي أو اللاشعور الشخصي أو الجمعي كما ذهب إلى ذلك زعماء الحركة السيريالية من أمثال فرويد و يونج، و إنما منبع الإبداع الفني إنما هي شخصية الفنان ككل، ووحدة لانفصام فيها ولا إنقسام شريطة ألا نغفل الأبعاد التاريخية والإجتماعية للشخصية، فحينئذ لا يكون عقل تلك الشخصية منعزلا و مستقلا عن وجدان الفنان وحواسه وعالمه، ولا تكون نفس الفنان متخبطة في جيشان باطني يدور في جانب مظلم حالك هو مرة لا شعور شخصي، و أخرى لا شعور جمعي، ولا تكون حواس الفنان تصنع في تخبط لا يضاء بنور عقل استمد مضمون إطاره من الخارج.

ولا تكتسي بألوان نفس انفعلت بوقائع وأحداث وظواهر خارجية ولا تخضع لإمكانيات تشكيلات أو تطويعات المادة في إبداع فني. أما علة الإبداع الفني فتكمن في أن الفنان يعاني انفعالا أو توثرا إزاء أحداث أو وقائع أو ظواهر إجتماعية أو سياسية أو إقتصادية أو مشاهد جمالية أو أعمال فنية أو كتابات أو أقوال تدور حول تلك الأحداث أو الوقائع أو الظواهر أو

المشاهد أو الأعمال تثير نفسه و توثر وجدانه و تكون بالتالي هي السبب أو العلة في دفعه إلى الإبداع الفني.

والجدير بالإشارة أن شخصية الفنان المتفاعلة مع ذاتها و مع خارجها في نفس الوقت تحتاج إلى جهد كبير، ودراسة معمقة، ومران مستمر في سبيل اكتساب مضمون الإطار الخاص بها، فإذا ما رسخ في هذا الإطار، استطاع الفنان أن يبدع و ينتج في حدود ذلك الإطار الذي تثريه باستمرار تجارب جديدة.

فالإطار يحدد نوع المادة التي يتجه إليها الفنان لتجسيد إلهامه أو تحقيق فكرته هذا من جهة، أما من جهة أخرى يكتسب مضمون الإطار ذاته من المادة نفسها و عن طريق الحواس فبالتالي يتجه الفنان إلى الحجارة في النحت، و يتجه آخر إلى الألوان. فالفنان يدرس من ناحية خصائص و تكوينات و إمكانيات المادة، و من ناحية أخرى، و من أجل إكتساب أفضل و أجود لمضمون إطاره يدرس الفنان كيف توزعت هذه المواد في أعمال فنية و متى تكون محققة لتناسق أفضل، و تناغم أجمل، و في أي الأحوال يكون إستخدامها أيسر و أعظم ؟ و ما هو أقصى عطاء يمكن أن تمنحه أو تعطيه؟

هذا يعني أن الفنان لا يلجأ إلى الألوان باعتبارها مادة أولية بل يدرس خصائصها و امتزاجاتها و طبيعتها و أقصى ما يمكن أن تعطيه و أيها أكثر دلالة للتعبير عن معنى معين، أو فكرة أو أمل أو عاطفة أو تمني أو رغبة أو سرور أو قدسية...إلخ لا يلجأ إلى الحجارة من حيث هي كتلة صماء و حسب بل يدرس خطوطها و أعماقها و تكويناتها و طبيعتها و إمكانيات كل نوع منها و دلالته وأقصى ما يمنحه...إلخ. و قل مثل ذلك بالنسبة إلى مواد جميع الفنون[1].

---

[1] – –إعتبر أنصار النظرية الإجتماعية المجتمع الأساس الجوهري للفن نذكر منهم:

*أرنست فيشر، ضرورة الفن، ص15.

*سيني فنكلنشتين، الواقعية في الفن، ص40.

راجع : عز الدين إسماعيل، الفن و الإنسان .بيروت: دار القلم، 1974، ص22.

حسن محمد حسن، الأصول الجمالية للفن الحديث.القاهرة: دار الفكر العربي،ص55.

طالع : د.علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص237–239.

لكن الفنان لا يقتصر على دراسة مادته و حسب، إنما يقوم بالتمرن عليها فليوناردو دافينشي كثيرا ما رسم و ألغى، فبالتالي كلما تدرب الفنان على مادته و تمرن عليها ومارسها عمليا كلما تفتحت المادة على أسرارها و صارت مفهومة لديه.

وعلى الفنان كذالك أن يستمع إلى نداء المادة و يلبي طلباتها، لأنها في بعض الأحيان تخرج عن طوعه فتأبى أن تجسد إلهامه، أو أن تشكل فكرته فقد تكون ليونة الفكرة أرق من أن تتشكل في حجارة قاسية، و قد يكون بريق الإلهام أسطع من أن يتجسد في ألوان باهتة و في هذه الحالة يعدل الفنان عن مادته لكي يتوافق مع طبيعتها و إمكاناتها و أثناء إصطدام الفنان بعوائق المادة، قد يكتشف عن أسرار أو جمال تشكيل يؤديان به إلى إلهام مناسب يقوم بتنفيذه بواسطة العمل، و من هنا يمكننا التأكيد على أن العمل عنصر أساسي يجمع بين الفنان و مادته و لولاه لما تم التشكيل و لما تحقق أي إبداع فني على الإطلاق.

ومن هنا يتضح لنا أن بين الفنان و عمله و مادته صلة وطيدة و تفاعل و إتصال و أثر و تأثير، فهي عناصر متلاحمة فيما بينها، لأن الفنان بلا عمل لا إنتاج له، و كذلك بلا عمل لا تشكل المادة في إنتاجات فنية و العمل لا يتم إلا بواسطة الفنان.

يرى أصحاب النظرية السيكولوجية أن الإبداع الفني أصل في اللاشعور الشخصي (نظرية فرويد) و الجمعي (نظرية يونج)

أحيل المهتمين بهذا الموضوع إلى :

سيجموند فرويد، التحليل النفسي و الفن، دافنشي –دستوفسكي .ترجمة سمير كرم، بيروت : دار الطليعة، ص 91.

الخاتمة

يعتبر علم المسكوكات والنقود من العلوم الوثائقية والتاريخية والأثرية الهامة. كما لا يمكننا إغفال الدلالات الدينية والفنية (رسوم، نقوش، أشكال هندسية) والتي تتضمنها المسكوكات أحد أهم الوثائق والشواهد والدلائل الأكثر مصداقية على عهود وعصور تاريخية موغلة في القدم شابها الكثير من الأخطاء والمغالطات التاريخية الجمة، ولكون المسكوكات والنقود من المكونات الرئيسية للهوية الوطنية فقد تنامى الاهتمام بها خلال الأعوام الأخيرة.هذا ما حاولنا إثباته في هذا البحث و التطرق إلى العديد من القضايا الهامة عن هذا العلم والمجال الهام والشيق.

ظل مجال وعلم المسكوكات والنقود لعقود عديدة يدرس باعتباره احد الفروع العلمية الهامة لعلم الآثار الذي يعنى (بدراسة البيئة المادية الدالة على ماضي الإنسان والتي تشمل الموضوعات التي يمكن رؤيتها وتحسسها وقياسها وتصنيفها).

وانطلاقا من هذه الأطروحات العلمية يؤكد علماء الآثار أن المسكوكات تعتبر من المصادر والبيانات الأثرية الهامة لدراسة تاريخ المجتمعات القديمة بل إنها تشكل لهم مصدراً معلوماتياً هاماً يمكنهم من وصف ميدان دراسة الأشياء العتيقة، في الوقت ذاته ظهرت العديد من الدراسات التاريخية الهامة التي ترى بضرورة وأهمية إيلاء المؤسسات الأكاديمية التاريخية اهتماماً كبيراً بعلم المسكوكات والنقود وذلك لما له من علاقة وثيقة بعلم التاريخ ولكون المسكوكات تعتبر مصدراً وثائقياً معلوماتياً صادقاً للتحقق والتأكد من الكثير من الأحداث التاريخية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والدينية لمجتمع من المجتمعات أو شعب من الشعوب.

وهذا ما يؤكد العديد من الرؤى العلمية لنخبة من المؤرخين وفلاسفة التاريخ وعلم الآثار ومنهم أستاذ علم الآثار (ستيوارت بيجوت) الذي يؤكد بأن علم الآثار هو فرع في الواقع للدراسة التاريخية ويؤيده في ذلك المؤرخ لانجلوا وسيتنوبس بقوله إن (التاريخ يصنع من وثائق) وعلى الرغم من وجود أطروحات علمية معارضة لهذه الآراء التي لازالت تؤكد بأن هناك تبايناً علمياً جوهرياً في مهام واختصاصات كل من علم الآثار والتاريخ، إلا أن ما يهمنا هنا هو التأكيد على أن المسكوكات أصبحت تعتبر من المصادر الوثائقية التاريخية الهامة لكتابة التاريخ، كونها تتضمن كتابات ومعلومات وتواريخ توثق علميا

للعديد من الأحداث والمراحل السياسية والاقتصادية والدينية والفنية التي مرت بها العديد من المجتمعات أثناء مراحل تطورها.

ناهيك عن أن عمل اهتمام المؤرخ الأكاديمي ينصب بدرجة علمية رئيسة على الكتابات وكل ما هو مدون في الوثائق الحجرية المسندية أو المسكوكات والنقود أو أي وعاء معلوماتي، وإجمالاً هناك إجماع لدى معظم المؤرخين والأثريين على أن المسكوكات والنقود تعتبر من أهم وأصدق المصادر الوثائقية التاريخية والأثرية الأساسية لكتابة ومعرفة تاريخ المجتمعات والدور الذي كانت تلعبه النقود في هذه المجتمعات عبر مختلف العصور، حيث (يعتمد مدى ما تلعبه النقود من دور في المجتمع على تركيب هذا المجتمع، وإلى حد ما فإن تأكيد عكس ذلك هو أيضاً مقبول: فإن كنا نرى كيف تؤدي النقود وظيفتها في المجتمع المعني يمكننا أن نحكم على طابع هذا المجتمع وعلى العلاقات المادية والاقتصادية والسياسية والثقافية بين الناس فيه.

إن مراحل تطور البشرية تتباين فيما بينها من جملة ما تتباين به، بماهية النقود التي كانت متداولة فيها.

ومن هذه المناهج: التاريخ عامة ومناهج البحث التاريخي والمؤلفات الأكاديمية في مجال المصادر التاريخية أو مصادر المعلومات التاريخية والعلوم والمعارف المساعدة للمؤرخين في دراسة فترة تاريخية معينة. بما تحمل من مصادر وثائقية ومعلوماتية وتاريخية وسياسية ودينية (الأختام، العملات، الشعر(الرنوك) شعار الدولة.. الخ وهي مجالات وقضايا علمية أصبحت أساسية ورئيسة في مشروع مؤسسة تخطيط برامج التنمية الثقافية .حيث تكمن أهمية المسكوكات والعملات النميات في ما تقدمه للباحث من معلومات قيمة، فسواء كانت العملات معدنية أو ورقية، فإنها تحمل صوراً للآلهة أو الملوك أو الأمراء، وأسماء وذكرى حوادث، إضافة إلى سنة سكها، فتمكن الباحث بذلك من تحديد أزمنة العهود السياسية وحياة الملوك والحكام، وتدله على تاريخ الأساطير والأديان ومستوى الفنون والصناعة والحياة السياسية والاقتصادية ومدى النشاط التجاري. ولذلك يعتبر (علم النميات أو النومات (numismatics) أي علم النقود أو المسكوكات، من العلوم الهامة في دراسة نواح من التاريخ، فالعملة والأنواط بما تحمله من صور الآلهة وصور الملوك

والأمراء وأسمائهم وذكرى الحوادث التاريخية، وسنوات ضربها تقدم للباحثين مادة تاريخية قيمة بالنسبة للتاريخ القديم وتاريخ العصور الوسطى في المشرق والمغرب على السواء فالعملة اليونانية –مثلاً– تكشف عن كثير من الحقائق في تاريخ الجماعات السياسية التي كانت ذات كيان خاص مكنها من أن تسك هذه العملة، ولم يعرف وجود بعض هذه الجماعات إلا عن طريق عملتها التي حفظها التاريخ من الضياع. وتساعد العملة والمسكوكات عامة في دراسة تاريخ الأساطير والعبادات والفنون والعلاقات السياسية ونشاط التجارة أو فتورها وكذلك الحال بالنسبة للعملة والمسكوكات التي صنعتها الحكومات والدول والمقاطعات والمدن والهيئات الدينية أو العلمانية في أنحاء أوروبا في العصور الوسطى.

وهكذا يتضح لنا من خلال هذه الدراسة ، أن بالفعل تعتبر السكة بمثابة مرآة المجتمع تعكس كل جوانبه، سواءا التاريخية فمن خلال تطلعنا إلى المراحل التي مرت بها بلادنا نعي ما كابده أبناء هذا الشعب الأبي لكي نحيا و تحيا الأجيال الصاعدة في عزة و كرامة و إستقلال، و لكي نستخلص العبر و نستعد بالإيمان و العلم و الإخلاص إلى بناء البلاد و تطويره في شتى الميادين.

وتحيلنا كذلك الرموز والدلالات والنقوش الموجودة على السكة إلى الوضع الجغرافي للبلاد وإلى سياستها.

و يتضح لنا كذلك من خلال دراسة القطع النقدية أن للسكة أدوارا عديدة تلعبها في حياة المجتمعات اليومية ، سواء الإقتصادية منها كتسهيل التعامل و التبادل التجاري، أو تعريفنا بالسياسات التنموية للبلاد سواء في المجال الزراعي أو التجاري أو الثقافي، أو الدور الإعلامي الذي ربما يزيد بكثير عن الدور الإقتصادي و ذلك لما له من تأثير في نفوس العامة بل هو تماما ما تلعبه الصحافة حاليا على إختلافها ، و قد كانت هذه النقود تضرب في مناسبات متعددة سواءا سياسية أو إجتماعية أو دينية و الغرض من ذلك توصيل آراء ضاربيها و مبادئهم و عقائدهم العامة.

ويستخدم صاحب النقد نقوشا كتابية أو رسوما أو علامات أو رموزا تفصح عن غرض صاحبها. كما أنها مدرسة للتصوير في مراحلها المختلفة ومدرسة لتطور الخط العربي بأنواعه ، بل مدرسة للفنون الزخرفية و الهندسية و الفلكية وغير ذلك بالإضافة إلى ما تضمنه من كني و

ألقاب و مدن ضرب و من تم يمكن إعتبارها جامعة العلوم و المعرفة زيادة عن كونها تمثل جانبا وثائقيا هاما، و بالتالي فهي تعد أهم المصادر لكتابة التاريخ.

وهكذا تتحقق كل الفرضيات الجزئية و يتضح أن السكة لها أدوارا عديدة و مهمة، تستحق بالفعل الدراسة والاهتمام والبحث الجدي في هذا الميدان، ألا و هو علم النميات. وخلاصة ما يمكن قوله عن نقود الأمير عبد القادر الجزائري مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، أن بالرغم من قلة المعلومات التي تضمنتها نقود الأمير، فهي تكشف عن حقائق كان الأمير ينوي تحقيقها في الميدان حتى يثبت شخصية الدولة السياسية والاقتصادية على حد سواء، منها:

1. الرغبة في القضاء على تعدد أنواع النقود التي كانت شائعة في التداول.
2. تحديد طرق التعامل في البيع والشراء طبقاً لمعايير السكة الجديدة التي حددت أقيامها بالنسبة للنقود الأجنبية.
3. إحياء تقاليد السكة العربية التي فقدت شخصيتها الحضارية منذ عهد الأتراك العثمانيين الذين أفرغوها من محتواها الروحي.
4. استعمال الآيات القرآنية لأول مرة على السكة المغربية، خاصة الآيات {ربنا افرغ علينا صبراً وتوفنا مسلمين} و{ربنا افرغ علينا صبراً وثبت أقدامنا} و{إن الدين عند الله الإسلام}.

فعلى الباحثين في علم النميات دراسة المسكوكات دراسة حضارية وذلكً مما تحمله من نصوص كتابية ورموز وربطها بمسائل التاريخ، ذلك بأن النقود تعتبر ذات أهمية كبيرة بما تلقيه من أضواء كاشفة على التاريخ، ومدى ارتباطها بالنظم المالية والسياسية. هذا، فضلاً عما تقدمه من معلومات حول التطور الصناعي والفني، ومدى الاستقلال الحضاريّ للدولة التي أشرفت على ضربها.

وفي الأخير أرجو في النهاية أن يحقق الله بهذا العمل ما أرجوه من نفع لطلاب العلم، و الأجيال الصاعدة، آملة أن تجد فيها تلك الأجيال ما يشرف حاضرها و يعينها على بناء مستقبلها و تخلصها من المركبات التي تعانيها.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- ارجمن (كوران): السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1847)، ترجمة عبد الجليل التميمي ، تونس .
- اسكوت (الكلونيل): مذكرات الكلونيل اسكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر . 1841 ، ترجمة و تعليق إسماعيل العربي ش.و.ن.ت ، الجزائر _ 1981 .
- ابن التهامي (الحاج مصطفى): تاريخ الأمير عبد القادر ، مكتوب في جزء منه بخط الأمير نفسه .وضع سنة 1849.
- البديوي (احمد ،فوزي احمد) : <<الأمير عبد القادر الجزائري>> (دبلوم ، جامعة القاهرة ،معهد الدراسات الإفريقية ، 1964).
- بوعزيز (يحي): الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري الطبعة الثانية الجزائر 1964.
- بوعزيز (يحي) وميكال دي ابلز : الجديد في علاقات الأمير عبد القادر مع اسبانيا و حكامها العسكريين بمليلية . قسنطينة : 1982.
- بوعزيز (يحي): ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ،مطبعة البعث قسنطينة.
- تشرشل (شارل هـ):حياة الأمير عبد القادر ترجمة ابو القاسم سعد الله. الدار التونسية للنشر _ش.و.ن.ت ،1974. ط 2 المؤسسة الوطنية للكتاب 1982.
- التميمي (عبد الجليل): بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ،تونس ، الجزائر، ليبيا من 1816-1871، تونس.
- الجيلالي (عبد الرحمن): حول سكت الأمير عبد القادر . وزارة التربية الوطنية الجزائر 1966.
- جواد المرابط: التصوف و الأمير عبد القادر الحسني الجزائري، دار اليقظة العربية 1966.
- حرب (أديب): التاريخ الإداري و العسكري للأمير عبد القادر (جزءان) المؤسسة الوطنية للكتاب-1983.

- الزبيري(محمد العربي): الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الجزائر 1982.
- الصلح(عادل): سطور من الرسالة. بيروت 1966. الطبعة الثالثة مزيدة منقحة بيروت، 1966. الطبعة الثالثة مزيدة منقحة بيروت ، دار اليقظة العربية.
- عبد القادر الجزائري (محمد بن):تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر تحقيق و تقديم ممدوح حقي دار اليقظة العربية بيروت 1964.
- العربي (اسماعيل): المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر. الطبعة الثانية الجزائر ش.و.ن.ت 1982.
- العربي(اسماعيل): العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر. ديوان المطبوعات الجامعية 1983.
- العسلي(بسام): الأمير عبد القادر الجزائري ،بيروت دار النفائس _1980.
- قداش (محفوظ): الأمير عبد القادر (مترجم) الجزائر س.و.ن.ت. الجزائر_1974.
- السيد(فؤاد صالح): الأمير عبد القادر شاعرا ومتصوفا، ش.و.ن.ت. الجزائر.
- 1_ن.ف.خميليوقا:
- <<دولة عبد القادر الجزائري>>، دار <<ناؤوكا>> ، موسكو 1973 ،128ص.
- 2_ستيبا نوفتش (يوري) :
- الامير عبد القادر دار مولدايا غفاريا موسكو 1968.

ثانيا: المقالات

- العربي(إسماعيل): التمثيل الدبلوماسي بين الأمير عبد القادر و فرنسا.الثقافة. وزارة الإعلام والثقافة. الجزائر عدد 23 سنة 1974.
- العربي (إسماعيل): الامير عبد القادر علي ضفاف ملوية ,الشعب.العدد 10,39 افريل 1976.
- العربي(إسماعيل):الأمير عبد القادر في أسطورة عاطفية , الثقافة . وزارة الإعلام
- و الثقافة . العدد 4 سنة 1971 .
- ابن الاعلام(م.ص): "تاريخنا الوطني—الأمير عبد القادر ." القبس عدد 3 , سنة 1974.
- ابن حراث (عبد القادر):"جوانب من شخصية الأمير عبد القادر من خلال مؤلفاته الأدبية" امال , العدد 8 , جويلية 1970.
- ابن هدوقة(عبد الحميد):"الامير عبد القادر و المجابهة اللامتكافئة" , الثقافة, العدد 75 , سنة 1983 .
- العربي(اسماعيل):"التمثيل الدبلوماسي بين الامير عبد القادر و فرنسا" , الثقافة العدد 23 , سنة 1974 .
- ابن عائشة (الطاهر):"جوانب حساسة في حياة الامير عبد القادر" الوان العدد 54 سنة 1983 .
- البوعبدلي (المهدي):"اضواء على تاريخ حياة الامير عبد القادر " . مجلة التاريخ , المركز الوطني للدراسات التاريخية , العدد 2 .
- البوعبدلي(المهدي):"وثائق اصلية عن حياة الامير عبد القادر " , الثقافة العدد 75 , سنة 1983.
- العربي(اسماعيل):" الامير عبد القادر في اسطورة عاطفية " , الثقافة العدد 4 , سنة 1971العربي(اسماعيل):"الامير عبد القادر على ضفاف ملوية" , الشعب الاسبوعي العدد 39 افريل 1976 .
- العربي (اسماعيل) "التمثيل الدبلوماسي بين الأمير عبد القادر وفرنسا " ،الثقافة العدد 23 سنة 1974.

- العربي (اسماعيل) : "دور يهوذا ابن دران في دبلوماسية الأمير عبد القادر".المجلة التاريخية المغربية . العدد 17– 18.سنة 1980.
- العربي (اسماعيل) : "حكومة الأمير عبد القادر"، الثقافة، العدد 75، سنة 1983.
- العربي (اسماعيل) : " معاهدة تافنا أو انتصار الدبلوماسية الجزائرية".مجلة تاريخ وحضارة المغرب. العدد 11. سنة 1974
- (يتضمن المقال صورة للنص العربي لمعاهدة تافنا)
- بوعزيز (يحي): "اتصالات الأمير عبد القادر باسبانيا وحكامها العسكريين بمليلة"، الثقافة ، العدد 65 ،سنة 1981.
- بوعزيز (يحي): " موقف بايات تونس خلال ثورة الأمير عبد القادر" ، الأصالة، العدد 23 سنة 1975.
- بوعزيز (يحي): "الأمير عبد القادر ومشروع قناة قابس وبحر افريقيا" .الأصالة، العدد 25 ، سنة 1975.
- بوعزيز (يحي): "وثائق جديدة عن موقف الأمير عبد القادر والدولة العثمانية من الثوار المقرانيين عام 1871"، الثقافة. العدد 35، سنة 1977.
- بركات (أنيسة): "الجانب الأدبي في شخصية الأمير عبد القادر" ، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، سنة 1983.
- بوعزيز (يحي): " جهود الأمير عبد القادر وخلفائه في تدعيم الجبهة الشرقية القسنطينية"، الأصالة، العدد 48. سنة 1977.
- بقطاش (مرزاق): "الأمير عبد القادر في قصيدة للشاعر فكتور هيجو"، المجاهد، العدد 1004، نوفمبر 1974.
- بلغراد (محمد) : "الجانب الصوفي والثقافي في حياة الأمير عبد القادر" ، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، سنة 1983.
- بوعزيز (يحي): "تدخل الأمير عبد القادر لدى بايات تونس ووزرائها لصالح الثائرين الكبلوتي وبن ناصر بن شهرة" ، مجلة الجمعية الجغرافية والآثار، وهران ، 1977.

- بوريبة (رشيد): "القلاع والحصون والمؤسسات العسكرية التي أنشأها الأمير عبد القادر" ،الثقافة العدد 75، سنة 1983.
- بوعزيز (يحي): "اللقاء التاريخي بين الأمير عبد القادر وحاكم سبتة ومليلة الاسباني" الثقافة، العدد 75، سنة 1983.
- بوعياد (محمود): "أهم الأحداث في حياة الأمير عبد القادر الإنسان " الثقافة ، العدد 75، سنة 1983.
- بوعمران (الشيخ): "مراسلة الأمير عبد القادر مع الامام شميل من القفقاز"،الثقافة ، العدد 75، سنة 1983.
- بونار (رابح): "الأمير عبد القادر حياته وأدبه "،أمال ، العدد 8، جويلية 1970.
- التجاني (علي حيدر): "الأمير عبد القادر الجزائري قصيدة مخطوطة في رثائه"، العدد 37 ، سنة 1977.
- بونار (رابح) : "تعليق على شعر الأمير" ، أمال ، العدد 8جويلية 1970.
- تكور (فضيلة) وآخرون: "تعليق حول نداء الأمير عبد القادر لأهل فجيج مع وثيقة النداء" ، مجلة التاريخ ، المركز الوطني للدراسات التاريخية ،سنة 1983.
- الجندي (أحمد) : "الأمير عبد القادر الشاعر" ، الثقافة ، العدد 75، سنة 1983.
- جريري (أحمد) : "نبذة عن حياة الأمير عبد القادر "، ألوان ، العدد 54، سنة 1983.
- جحا (فريد): "الأمير عبد القادر متصوفا" مجلة المعرفة، دمشق...
- حاجيات (عبد الحميد): "الأمير عبد القادر وإنتاجه الأدبي" ، مجلة التاريخ ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، سنة 1983.
- حاتم (عماد) : "الأمير عبد القادر، عرض لكتاب ألف باللغة الروسية من طرف يوري ستينا نوفتش أصدرته دار مولدايا غضاريا في موسكو سنة 1968"، الثقافة ، العدد 41 ، سنة 1979.
- خرفي (صالح): "الفروسية العربية في شعر الأمير عبد القادر «المعرفة، العدد 15، أكتوبر 1964.

- الحج (مجلة): "عبد القادر الجزائري البطل العربي المسلم" ، السنة السابعة، العدد 5 أفريل 1963.
- خرفي (صالح): "الفروسية في شعر الأمير عبد القادر"، المعرفة، العدد 16، نوفمبر 1964.
- خرفي (صالح): "الأمير عبد القادر هل تغزل في سيدة فرنسية ؟، الثقافة، العدد 4 جويلية 1971.
- دهينة (عطاء الله): "نضال الأمير عبد القادر ضد الاستعمار الفرنسي"، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، سنة 1983.
- خمار (بلقا سم): "في ملحمة البطولة والحب"، الثقافة، العدد 16، نوفمبر 1983.
- دودو (أبو العيد): "الوجه الآخر لمقابلة التافنا (بوجو عبد القادر)" المجاهد الثقافي، العدد 8 ، جوان 1979.
- الزبيري (محمد العربي) : "من مدونة الكفاح التحريري المسلح بالجزائر: الأمير عبد القادر" ، المجاهد ، العدد 946، سبتمبر 1978.
- البرير (عبد الرحمن): "الأمير عبد القادر الجزائري"، مجلة الكشاف،بيروت ، 1928، المجلد 2 ، الجزء 9.
- الجزائري (محمد سعيد): "الأمير عبد القادر والجمعية الماسونية"، مجلة الحقائق ، دمشق 1329هـ، (1909)، المجلد 2 الجزء2.
- الجندي (أنور): تراجم الإعلام المعاصرين في العالم الإسلامي، مكتبة الانجلد المصرية ط 1 ، 1970.
- البيطار(عبد الرزاق): حلية البشر فيتاريخ القرن الثالث عشر ، الجزء الثاني.
- الشطي (جميل): روض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر، دار اليقظة العربية، دمشق، 1945.
- التميمي (عبد الجليل): "الأمير عبد القادر بدمشق (18551860)" المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 1516.
- ركيبي (عبد الله) : "وفاء وعبرة" ،الجيش، العدد 38، جويلية 1965.

- السائحي (محمد الأخضر): "دعوة الأمير"، الثقافة، العدد 75، سنة 1983.
- زوزو (عبد الحميد): "رسائل من الأمير عبد القادر إلى الجنرال ذي ميشيل"، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، سنة 1983.
- سعد الله (أبو القاسم): " أول اتصال عبد القادر بالبريطانيين والأمريكيين"، وهو عبارة عن عرض لكتاب ألف بالانجليزية، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 18، سنة 1974.
- السائحي (محمد الأخضر عبد القادر): "إشعار الأمير عبد القادر"، المجاهد، العدد 1085، سنة 1981.
- سعد الله (أبو القاسم): "حياة الأمير عبد القادر، المجاهد الثقافي، الإعداد 1213141516، سنة 1970.
- سعيدوني (ناصر الدين): "موقف الأمير عبد القادر من بقايا السلطة التركية بالجزائر" ، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، سنة 1983.
- سعد الله (أبو القاسم): "مؤلفات المشرفي المعاصر للأمير عبد القادر"، الثقافة، العدد 75، سنة 1983.
- سعيدوني (ناصر الدين): "النظام الضريبي في دولة الأمير عبد القادر"، الثقافة ، العدد 75، سنة 1983.
- شريط (عبد الله): "مشكلة الحكم الإسلامي في دولة الأمير عبد القادر ونظرية ابن باديس"، الثقافة العدد 75، 1983.
- السيد (فؤاد صالح): "الأمير عبد القادر في دمشق"، الثقافة العدد 75، سنة 1983.
- صاري (الجلالي): "دور البيئة الطبيعية في إستراتيجية الأمير عبد القادر" ،الثقافة العدد 75 ، سنة 1983.
- طالبي (عمار): "الأمير عبد القادر والتصوف"، الثقافة العدد 75، سنة 1983.
- صيام (زكرياء عبد الرحمن): "الأصالة والتجديد في شعر الأمير عبد القادر" الثقافة، العدد 75، سنة 1983.

- صيام (زكريا):"الأمير عبد القادر في المشرق العربي"، جريدة الشعب، الأعداد 6006، 6012، 6018، 6024، سنة 1983.
- عيسى (علي): "الأخلاقيات القتالية عند الأمير عبد القادر"، الثقافة، العدد 75، سنة 1983.
- قداش (محفوظ): "جيش الأمير عبد القادر: تنظيمه وأهميته" ، الثقافة، العدد 75 ، سنة 1983.
- العطار (نجاح): "الأمير عبد القادر الأسطورة"، ألوان، العدد 54، سنة 1983.
- قاسم (مولود): "استمرارية الدولة الجزائرية في نظر الأمير عبد القادر "، الثقافة العدد 75 ، سنة 1983.
- مناصرية (يوسف) : "مهمة ليون روش بالمغرب ضد الأمير عبد القادر " ، مجلة التاريخ المركز الوطني للدراسات التاريخية ، سنة 1983.
- مزيان (عبد المجيد): "عبقرية متكاملة "، الثقافة ، العدد 75 ، سنة 1983.
- –يلس (شهاب الدين)وآخرون : "ببلوغرافية حول الأمير عبد القادر (باللغة العربية)"، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، سنة1983.
- ياسين (كاتب): "الأمير عبد القادر واستقلال الجزائر"، الثقافة، العدد 75، سنة 1983.
- نادر (وديع): "الأمير عبد القادر "، مجلة الورد الصافي، بيروت 1911، المجلد 2، الجزء3.
- حقي (ممدوح): "الأمير عبد القادر الجزائري، أدبيا وعالما"، المعرفة، الخامسة، العدد 54، أب (أغسطس) 1966.
- حاطوم (نور الدين):" من سيرة الأمير عبد القادر الجزائري ونضال الشعب العربي في الجزائر"، المعرفة، السنة الخامسة العدد54 ، أب (أغسطس) 1966.
- زيدان (جرجي): تراجم مشاهير الشرق، الجزء الأول.
- بن عاشور (محمد الفاضل): "من وثائق الوحدة: ست رسائل من المولى عبد الرحمان ابن هاشم سلطان المغرب الأقصى إلى الأمير عبد القادر الجزائري"، الفكر، السنة الخامسة العدد2 ، نوفمبر 1959.

- بوكوشة (حمزة): "صفحات من الكفاح الجزائري الأمير عبد القادر"، المعرفة العدد 11، 12، ماي جوان، 1964.
- أحمد (بن محي الدين): تاريخ في سيرة أخية الأمير عبد القادر.
- العجوز (الشيخ أحمد محي الدين): منهاج الشريعة الإسلامية، بيروت، مؤسسة المعارف، 1983.
- الشافعي (حسن محمود)، العملة وتاريخها، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970م.
- التومي (محمد)، المجتمع الإنسان في القران الكريم، تونسية للنشر الجزائري، 1986.
- السويدي (محمد)، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
- الجميل (مكي)، البدو البداوة في البلاد العربية، مصر، سرس الليان، 1962.
- العربي (محمد ولد خليفة)، الثورة الجزائرية معطيات وتحديات، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 19911411 هـ.
- الجيلالي (عبد الرحمن)، حول سكة الأمير عبد القادر ، وزارة التربلية الجزائر ، 1966.
- القزوني (شاكر)، محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر، ديان المطبوعات الجامعية، 1992.
- الموسوي(ضياء مجيد)، الإصلاح النقدي، الجزائر، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، 1993.
- ابن خلدون (عبد الرحمن)، المقدمة، بيروت، دار الجيل.
- الحضري (محمد)، نور اليقين، دمشق بيروت، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، 1419هـ-1981م.
- -ابراهيم (زكريا)، مشكلة الفن، القاهرة، مكتبة مصر، 1959.
- اسماعيل(عز الدين)، الفن والإنسان، بيروت، دار القلم ، 1974.
- ابن نبي(مالك)، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، القاهرة، دار الجهاد، 1960.

- ابن نبي(مالك)، مشكلة الثقافة، دمشق، دار الفكر، 1979.
- ابن نبي(مالك)، آفاق جزائرية للحضارة للثقافة و المفهومية ، ترجمة الطيب شريف، بيروت ، دار الفكر، 1971.
- ابن نبي(مالك)، دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1977.
- ابن نبي(مالك)، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، القاهرة، دار الجهاد، 1957.
- بناني (محمد الصغير)، سماتي (محفوظ)...، مذكرات الأمير عبد القادر، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة والنشر والتوزيع، 1998.
- بن تمية (شيخ الإسلام تقي الدين أحمد)، اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، 1420 هـ- 1999م.
- بن كثير (إسماعيل) الإمام أبي القداء، قصص الأنبياء، الجزائر، دار التجديد الفني، 1401 هـ -1981م.
- بن صالح العمر(إبراهيم)، النقود الائتمانية دورها واثارها ي اقتصاد إسلامي، المملكة العربية السعودية، در العاصمة 1414.
- بن قربة (صالح)، المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1986.
- بوحوش (عمار)، الذنيبات (محمد محمود)، منهاج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- بشير الإبراهيمي (محمد)، سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المطبعة الجزائرية الإسلامية، قسنطينة، 1935.
- جابر (أبو بكر)الجزائري ، هذا الحبيب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم يا محب، للمملكة العربية السعودية- المدينة المنورة، دار المدينة للنشر والتوزيع، 1419هـ-1998.
- جويو (جان ماري)، مسائل فلسفية الفن المعاصرة، ترجمة سامي الدروبي، بيروت، دار اليقضة العربية، 1965.

- جابر (أبو بكر)الجزائري، منهاج مسلم، الجزائر، دار ابن باديس، 1384هـ-1964.
- دفتر (ناهض عبد الرزاق) ، المسكوكات، العراق، دار التعليم العالي، 1982.
- دنيا (شوقي)،تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1404هـ.
- دويدار (محمد)، دروس في الإقتصاد النقدي والتطور الإقتصادي، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، بدون سنة نشر.
- هني (أحمد)، العملة والنقود، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- ولعو (فتح الله)، توزيع المداخيل النقود و الانتمان، دار الحداثة، لبنان، 1981
- هني (أحمد)، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- حسيني (أحمد حسن أحمد)، تطور النقود في الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة، 1409هـ.
- حسن (حسن محمد)، الأصول الجمالية الفن الحديث، القاهرة، دار الفكر العربي.
- حليمي (علي عبد القادر)، جغرافية الجزائر، طبيعية بشرية إقتصادية، دمشق، مطبعة الإنشاء، 1968.
- طالب الإبراهيمي (أحمد)، من تصفية الإستعمار إلة الثورة الثقافية، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، سنة 1972.
- طبارة (عفيف عبد فتاح)، روح الدين الإسلامي، بيروت، دار العلم للملايين، 1977.
- طالو(محي الدين)، مبادئ الرسم، دمشق للطباعة و النشر، 1982م.
- يوسف(أحمد أحمد)، ليوناردو دافنشي، مصر، دار الجامعات المصرية ، 1979.
- يسري أحمد (عبد الرحمن)، اقتصاديات النقود، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1979.
- لطرش(الطاهر)، تقنيات البنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2003.
- ماري (أنستاس) الكرميلي البغدادي ، النقود العربية وعلم النميات، القاهرة، المطبعة العصرية، 1939.

- لومبار (موريس)، الإسلام في مجده الأول، ترجمة وتعليق إسماعيل المغربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1979.
- مولانا (محمد علي)، حياة محمد ورسالته، بيروت، دار العلم للملايين، 1977.
- سمك (نجوى عبد الله عبد العزيز)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي، رسالة
- ماجيستر كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1990م.
- سلامة (عبد ارحمن ابن الدوايمة)، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
- عبد المعطي (علي محمد)، فلسفة الفن، بيروت، دار النهضة العربية، 1985.
- عمر التير (مصطفى)، التنمية والتحديث، طرابلس، معهد الإنماء العربي، 1980.
- عجمية (محمد عبد العزيز) والعقاد (مدحت)، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، بيروت دار النهضة العربية ، 1984.
- فرويد (سيجموند)، التحليل النفسي والفن، دافنشي –دستويفسكي، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة بيروت.
- قريصة (صبحي تادرس)، النقود والبنوك، بيروت، دار النهضة العربية، 1984.
- صابر (محي الدين)، عوامل التغيير الحضاري في نمط الحياة اليومية، بحث في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (رعاية البدو وتحضيرهم توطينهم) القاهرة، 1965.
- رشيدي شيحة (مصطفى)، الإقتصاد النقدي المصرفي، بيروت، الدار الجامعية، 1975.
- شريط (عبد الله) والميلي (مبارك)، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والإجتماعي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1965.
- شريط (عبد الله)، من واقع الثقافة الجزائرية ، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981.
- شريط (عبد الله)، المشكلة الإديلوجية وقضايا التنمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.

- تشيكو (آمنة)، مفهوم الحضارة عند مالك بن نبي و أرنولد توينبي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- تركي (رابح)، الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم ،ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.
- خضير (إدريس)، فلسفة الإقتصاد في الإسلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

ثالثا: المجلات:

- الألفي (أبو صالح)، ضرورة الفن للمجتمع العربي النامي، مجلة الثقافة.
- العربي (محمد ولد خليفة)، أبحاث اقتصاد التربية، نشأتها و تطويرها مجلة الإقتصاد، الصادرة عن وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية، العدد 53 سبتمبر–أكتوبر 1979.
- الحسيني (باقر محمد)، معرض المسكوكات ، مجلة المسكوكات، عدد 3.
- السكة الإسلامية الصادرة عن المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، 1984.
- بوشبية (عبد القادر)، المذاهب الفنية، مجلة متحف زبانة.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد خاص بميثاق التربية رقم 23/33أبريل 1976.
- جيلالي (عبد القادر)"مجلة متحف زبانة.
- حتروبي (مسعود)، لماذا التراث ؟ ،مجلة الوحدة، العدد 219، ماي1985.
- دودو (أبو العيد): مفهوم الثورة الثقافية في الجزائر "، مجلة الثقافة عدد 13 فيفري– مارس 1973م.
- مؤنس (حسن)، الدوحة المشتبكة في ظوابط دار السكة، صحيفة مهعد الدراسات الإسلامية بمدريد، العدادن1–2، 1958.
- راسم (محمد)، الفنان الجزائري للرسم التصغيري، مجلة الفنون الجميلة، 1939.
- مجلة ميديا بنك، رقم 25، سنة 1996.
- شريفي (محمد سعيد)، الفنون التشكيلية العربية وسبل تطورها، مجلة الثقافة عدد 31 فبراير –مارس 1976.

- خمار (محمد)، الحياة الثقافية في الجزائر والعواصم العالمية، مجلة الثقافة، العدد 31، صقر ربيع الأول 1396هـ فبراير – مارس1976م.
- شحاتة (حسين حسين)، الفروق الأساسية بين المصاريف الإسلامية والبنوك الربوية، مجلة البنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ع35 ، جماد الآخرة 1404هـ .

الموسوعة:

- بن منظور (أبو الفضل محمد)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، بدون سنة نشر.
- بن هادية (علي)، البليش (بلحسن)، بن الحاج (الجيلاني)، القاموس الجديد، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.
- فهمي(عبد الرحمن)، موسوعة النقود العربية وعلم النميات، فجر السكة العربية، القاهرة ، 1965.
- قاموس المنهل.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Ageron, Ch-R, Histoire De L'Algérie, Paris, Puf,1964.
- André, Taino, Le Maghreb Entre Les Mythes, Paris, P.U.F.,1967.
- A.Djilali , quelques considérations sur la monnaie de l'Emir Abd-el-kader, Alger, 1966.
- Bouchnaki, M, La Monnaie De L'emir Abd-El-Kader, Alger, SNED, 1976.
- Brethes, Contribution A L'histoire Du Maroco Par Les Recherches numismatiques, Casablanca, 1939.
- Ben Romdhane Khaled, 25 Sciecles De Monnaies Tunisiennes, Tunis, Edition De L'agence Nationale Du Patrimoine, 1996.
- Berger pierre, la monnaie et ses mécanismes (que sais-je), éditions Bouchene, Alger, 1993. Presse Universitaires de France, 1968.

- Blanchard, le problème algérien, réalités perspectives, paris, PUF, 1995.
- Benissad, M.E, économie du développement de l'Algérie , Alger, office des publications universitaires, paris, economica, 1982.
- Benissad, M.E, économie du développement de l'Algérie, Alger, office des publications universitaires, paris, 1963.
- Berbugger, A, Algérie historique, pittoresque et mounumentale, paris, 1843.
- Bousauquet, B, A history on a esthric, introduction, london 1892.
- Bosauquet , B , A history on a esthetic ,Introduction, London 1892.
- boutim, reconnaissance des villes, ports et batteries d'Alger, Paris,1927.
- Chenntouf tayeb, l'algerie politique (1830 – 1954). Alger, office des publications universitaires, 2003.
- Benachenhou, A, planification et développement en Algérie 1962-1980. Alger, sur les presses de L'E.N. Imprimerie commerciale, 1980.
- Benissad, M.E, Economie du développement de l'Algérie, Alger , office des publications universitaires, Paris,economica,1982
- Ct Assalet, Numismatique française de la 1er République (1792) à Nos jours (1938) ,paris, 1938.
- Desperez, CH , Alger Naguère Et Maintenant, Alger, 1898.
- Dr Baudens , relation historique de l'expédition de Tagdempt, Paris,1841.
- Edhem, pacha, l'architecture ottomane, Constantinople, 1873.
- Fanon, franz, les damnés de la terre, Maspero, paris, 1962.
- Gentari mohammed, organisation politico- administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954 à 1962. Alger, office des publications universitaires, 1994.
- Golivin, L, la mosquée, ses origines, sa morphologie, ses diverses fonctions, son rôle dans la vie musulmane, plus spécialement e Afrique Guadet, J, éléments et théories de l'architecture, paris, 1902.
- Germmont, de, histoire d'alger sous la domination turque, paris, 1957.
- G.Marcais et A.Dessus-Lamare, recherches d'archéologie Musulmane, Tihert-Tagdempt, dans Revue Africaine, 1946, p.34.
- Helleiner, G.K, The Less Developed Countries And The International Monetary System, 1974.
- Henri Garrot, Histoire Générale De L'Algérie. Paris, 1910.

- Johnson (eds). African Perspectives, Papers In The History, Politics And Economics Of Africa Present To Thomas Hodgkin. Cambridge Université.
- J.Mazard, histoire monétaire et numismatique des colonies et

  De l'Union française, Paris, 1953.
- Marçais, G, la Vie De L'art D'Alger A L'époque Turque, Dans Congres International De L'art Turc, Ankara, 1959.
- M.Douel, un siècle de finances coloniales, Alger ,1930.
- Perroux, François, Problèmes De L'Algérie Indépendante, Paris, Presses Universitaires De France, 1963.
- Saladin, h, l'art musulman, dans bulletin archéologie du comite des travaux historique., t.xxviii, 1905.
- Tavlas, Georges S, Le Rôle Internationale Des Monnaies, Revue media Bank, N°36 (juin – juillet) 1998.
- Vel, A, Contribution A L'étude Des Dirhèms De L'époque Almohade D'après Un Groupe Important De Monnaies Récemment découverts à Tlemcen, paris, 1933.
- Velljovic evelyne, le musée de la monnaie histoire d'un peuple. Paris, la compagne d'hauteville, 1992.

LES REVUES

- Abdelkamel fenardji, M, place de l'investissement étranger dans la stratégie de développement de l'économie algérienne et secteurs à promouvoir, in revue media bank,n°9, 1994.
- Benbadis, A, Arts Et Culture, Baya Et La Peinture Naïve, In Revue Média Bank, N° 37, 1998.
- Bennbadis, Abdelmajid, Arts Et Culture, Mesli Chukri, Peinture Visionnaire Réalisé, In Revue Media N°34, 1998.
- Benbadis, A, Arts Et Culture, Mohamed Racim, Peinture Miniaturiste Algérien (1e Partie), In Revue Media Bank, N°26, 1996.
- Badis, A, Arts Et Culture, Vie Et Œuvre De M'Hamed Issaikhem Grand Peinture Humaniste Et Universaliste, In Revue Media Bank, N°31, 1997.
- Babelon, E, Et Autres, Encyclopedia Universalis, La Numismatique, In Revue Media Bank, N°21, 1995.

- Boubakraoui, A , Centrale De Bilan, Organisation Fonctionnement, In Revue Media Bank, N°25, 1996.
- Bouyakoub, F, Problématique Du Financement Bancaire, Le Risque De Crédit Et Sa Gestion, In Revue Média Bank, N°24, 1996.
- Boughida, Halim, Djohar Ferhaoui, Et Autres, Emissions De Billets De Banque Algériens Et Thèmes In Revue Media Bank, N°22, 1996.
- Bari farouk,M, et M^{elle} rahache, souad, les technologies de l'information au service de la modernisation des banques, in revue media bank, n°48, 2000.
- Bourgin, G, les doucements de l'Algérie conservés aux archives nationales dans revue africaine., t.c , 1906.
- Ballu, A, quelques mots sur l'art musulman en Algérie, dans revue africaine.,t.48, 1904.
- Bel, A, une histoire de l'art musulman dans revue africaine, t,69, 1928.
- Cauvet, les marabouts, petits monuments funéraires et motifs du nord de l'Afrique, dans R.AF., t.64.
- Derruis, H, commerce extérieur : réflexion succinte sur la nouvelle approche du commerce extérieur et de la politique monétaire, in revue média bank. n° 14 ,1994.
- Dib, said, l'évolution de la règlementation bancaire algérienne depuis la promulgation de la loi sur la monnaie et le crédit, la supervision des banque et des établissements financiers, in revue media bank, n° 49, 2000.
- Derrius, H, Commerce Extérieur, Réflexion Succinte Sur La Nouvelle Approche Du Commerce Extérieur Et De La Politique Monétaire, In Revue Média Bank, N° 14.
- Dif, Mohamed, Mécanisme De Mise En Place D'un Marche Financier En Algérie In Revue Media Bank, N°13 (Septembre) 1994.
- Derruis, H, Commerce Extérieur Réflexion Succinte Sur La Nouvelle Approche Du Commerce Extérieur Et De La Politique Monétaire, Revue Média Bank. N°14.
- El-Hasser, Choaib, L'intervention Du Directeur Général De La Banque D'Algérie, Réformes Et Opportunités D'investissements Dans Le Secteur Bancaire Algérien, In Revue Média Bank, N°48, 2000.
- Farrugia De Candia, Monnaies Aghlabites Du Mussé Du Bardo Dans Revue Tunisienne, 1935.

- Fallenbuchl, Z.M , Investment Policy For Economic Development Some Lessons Of The Communist Expérience, The Canadian Journal Of Economics And Political Science, Février 1963.
- Fel CH, et Ranis, Gustav, 1969, Economic Develpment In Historical Perspective, American Economic , Review 59, Numb 2may.
- Guilford, j.p , creative abilities en the arts, psychol, rev. 1957, revue n°64.
- Georges, s, Tavlas, études Et Analyses, Le Rôle Internationale Des Monnaies , Le Dollar E.U. Et L'euro, In Revue Media Bank, N°36 , 1998.
- Hiouani, A , Le Marché Interbancaire Des Changes En Algérie , In Revue Media Bank , N° 24, 1996.
- H. La voix , catalogue des monnaies musulmanes de la biblio-

  Thèque Nationale, Espagne-Afrique, Paris 1886, pp.511-513.
- Ibn badis, A, Arts Et Culture, La Vie Exaltante De Nasredine Dinet, In Revue Media Bank, N° 24, 1996.
- Ibn- Badis, A, La Peinture Algérienne, Revue Media Bank N°23, Avril- Mai, 1996.
- M.Kaddache, l'émir Abd-el-kader, Alger, 1974.collection "Art et Culture", du Ministère de l'information et de Culture.
- J.Farrugia de Candia, Monnaies algériennes au musée du

  Bardo, dans Revue Tunisienne, n 45-57, 1941,p.131.
- Pascallon, P , Le Systéme Monétaire Et Bancaire Algérien, Banque N° 289,1970.
- P.Ernest-pjcard, la monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830, Alger,1930.
- Restone, Mounir, Le Système Monétaire Algérien Avant Colonisation Et La Banque De L'Algérie, Revue Media Bank N°7, aout –septembre, 1993.
- Ribot, T, L'imagination Créatrice, Paris Alcon 6^{éme} Ed., 1921.
- Revue Belge, Monnaies Royale De Belgique.
- Safir, Sid-Ahmed, De L'imprimerie A L'hôtel Des Monnaies, Revue Média Bank, Juillet 1992.
- Seers, D, The Rôle Of Industryin Development, Some Fallacies, The Journal Of Africain Studies, N°4, 1963.
- Sisley, A, Degas, E, Money, Cl , Cizenne, Paul, Impressionnisme, Arts-Plastiques- Rétrospective In Comite De Fêtes De La Ville D'Alger, Samson Ismail (1934-1988), In Revue Media Bank, N°25, 1966.

- Sidbon-Beyda , la question monétaire au Maroc, Paris , 1921.
- Sid Ahmed, Abdelkader, Croissance et développement, le Développement en pratique l'expérience des économies du tiers-monde depuis 1945, Alger, office des publications universitaires, 2 éditions, 1981, t2.
- Ouyahia, Ahmed, lois et règlements, Décret exécutif n° 98-194 du 7 Juin 1998 portant désignation de l'institution chargée de la Privatisation.

ENCYCLOPEDIE

- Encyclopédie De L'islam, Nouvelle Edition, T.2, Brill, Paris 1965,T.3,1971.
- Benjamin Stora, Dictionnaire Bibliographique Des Militants Nationalistes Algériens 1926- 1954.
- Henni, M, Dictionnaire Des Termes Economiques Et Commerciaux Français-Arabe Alger, OPU Beyrouth, Libraire Du Liban, 1984.
- Dictionnaire Larousse.

الملاحق

الملحق 01 :

PISTE DE REFLEXIONS

LA NUMISMATIQUE

La numismatique est la science des monnaies. Elle étudie ces objets dans leur aspect formel, leur valeur de signe et leur développement historique. Les monnaies sont partie intégrante de l'histoire économique. Reflets du pouvoir qui les émet et de la société qui les utilise, elles sont aussi révélatrices des institutions, des phénomènes et des courants. Elles sont une page d'histoire de l'art, étant parfois les seuls témoins d'oeuvres disparues. A l'historien, à l'économiste, au philosophe, la numismatique livre le matériau complexe des phénomènes monétaires qui les fait s'interroger sur la nature même de la monnaie.

■ DEFINITION ET OBJET

Si l'on considère la monnaie comme un morceau de métal dont le titre, le poids, la dimension, la forme sont déterminés par un pouvoir politique qui, par la marque officielle qu'il y appose, en garantit la valeur et l'authenticité, la numismatique doit restreindre son champ d'études aux seules espèces métalliques. Si l'on conçoit la monnaie comme un objet matériel utilisé comme instrument de mesure des valeurs des biens et des services, comme réserve de pouvoir d'achat, le champ des études numismatiques s'agrandit, exclut toute forme de troc, mais englobe toute forme primitive de monnaie aussi bien que le papier monnaie et la monnaie de nécessité. Toutefois, la monnaie scripturale ne relève pas de la numismatique. Coquillages, morues séchés, blocs de thé, fers de lance, fourrures, poivre, pièces de monnaie faites de métal précieux ou vil, billets de banque, monnaies obsidionales, jetons des chambres de commerce, billets de confiance, bons de monnaie de municipalités et de firmes privées, timbres-monnaie, monnaies des camps de prisonniers... le domaine de la numismatique est donc très vaste. la monnaie primitive est un document prémonétaire, existant avant la monnaie telle qu'elle a été définie plus haut et telle qu'elle apparaît pour la première fois au cours du VIIème Siècle avant notre ère et dans un lieu déterminé, l'Asie Mineure. Cela ne signifie pas que le reste du monde soit entré immédiatement dans la phase monétaire. La monnaie de nécessité ressemble par certains côtés à la monnaie primitive en ce sens que, comme elle, elle n'a pas le caractère de monnaie selon la définition stricte.

Mais ce document paramonétaire se situe à l'intérieur d'une histoire monétaire qui est, par intermittence, renouvelable; il remplace, pour un temps, la monnaie qui habituellement alimente la vie économique d'une région ou d'une ville.

La numismatique ne s'attache pas seulement à l'étude de la monnaie, mais porte ses recherches sur des objets voisins : instruments de métrologie (poids, monétaires ou dénéraux, poids), jetons de calcul et de présence, médailles, objets monétiformes pour la plupart, n'assumant aucunement le rôle de monnaie, ils possèdent cependant avec la monnaie certains points communs, dont la connaissance est utile à la numismatique.

■ L'ETUDE DES MONNAIES

La masse des monnaies métalliques, en raison de leur importance dans l'histoire monétaire du monde, est le centre et l'objet majeur des études numismatiques.

■ DESCRIPTION

De nos jours, une monnaie métallique est parfaitement lisible : l'autorité émettrice, accompagnée d'un portrait ou

d'un type allégorique ou symbolique signé par l'artiste qui l'a composé, y est clairement indiquée : la pièce porte une devise caractéristique du régime en cours et sa valeur faciale : on y relève les marques de l'atelier monétaire et du graveur responsable de la fabrication, la date de frappe : on en prend aisément la dimension.

Se reportant à un document officiel, on a connaissance des caractéristiques de l'émission, des chiffres annuels de frappe. Sur des monnaies anciennes, tous ces éléments ne sont pas toujours réunis : légende, date, marques d'émission, d'atelier, de graveur, de directeur, d'artiste font parfois défaut; en l'absence des textes réglementant les caractéristiques d'une émission, chacun de ces éléments pose un problème en même temps qu'il est instrument d'identification de la monnaie elle-même. Toute étude numismatique porte donc sur la matière de la monnaie, son poids, sa dimension, sa valeur, la détermination du droit et du revers elle déchiffre et transcrit les légendes (du droit, du revers, de la tranche), décrit les types, fait le relevé des signes particuliers (marques, appelées différents, de l'émission del'atelier monétaire, du directeur et du graveur de celui-ci, signature de l'artiste).

■ METAL

Une monnaie est d'abord un morceau de métal, appelé flan, pesant le poids voulu, selon le métal employé et selon son titre, la monnaie possède une valeur intrinsèque. Différentes méthodes sont employées pour connaître la composition du métal et le titre: analyse chimique et micro-chimique, mesure de la densité de l'alliage, analyse superficielles (spectrographie, fluorescence), analyses par activation neutronique. L'hétérogénéité du métal, l'enrichissement superficiel ou en profondeur des pièces empêchent d'obtenir des résultats aussi précis qu'on le souhaiterait. L'analyse chimique, étant destructrice, ne peut être couramment pratiquée. Il semble qu'il reste toujours un écart entre le titre déterminé et le titre primitif. Pourtant des résultats satisfaisants sont acquis : identification de faux et d'imitations, détermination des différentes sources du métal utilisé, confirmation ou infirmation d'un classement, chronologie précise d'une dévaluation.

■ POIDS ET DIMENSION

Quel que soit son degré de conservation, après circulation, thésaurisation dans le sol, après rognage (la monnaie ne reçoit de forme correctement ronde et sa tranche n'est cannelée et ne reçoit d'inscription qu'à l'époque moderne), une pièce de monnaie ne pèse jamais son poids originel. Le flan n'est d'ailleurs fabriqué pièce à pièce (al pezzo) que s'il est de métal très précieux, sinon il est fabriqué (on dit taillé) dans un lingot d'un poids donné (poids d'un marc au Moyen Age, qui varie selon les pays). Une collection de flans est ainsi tirée du lingot (les textes indiquent le nombre à tailler) ; le poids des flans est approximatif dans les limites d'une tolérance fixée de façon que, «le fort portant le faible», l'ensemble ait le poids du marc.

En l'absence de textes précisant ce poids, l'on cherche à connaître le poids légal théorique d'une pièce à partir d'exemplaires connus. L'utilisation de méthodes statistiques permet d'obtenir une connaissance non rigoureuse du poids originel. Elle ne serait juste que dans la mesure où lui serait appliquée,

une correction exacte correspondant à l'usure des monnaies. Celle-ci, dont on essaie de fixer un pourcentage moyen, n'est guère facile à déterminer, car elle varie selon la nature de la pièce et sa circulation. Les courbes de fréquence ont l'intérêt de faire apparaître une différence dans le poids de monnaies considérées comme identiques jusque-là.

Il est difficile également avant que la monnaie ait un flan régulier, la protégeant de tout rognage, de donner à une pièce sa dimension exacte : le diamètre du grènetis extérieur, si la pièce en possède, peut y suppléer.

■ VALEUR

Métal, poids, dimension précisent la matière dont est faite la monnaie, le système métrologique auquel elle est rattachée, la forme qu'elle prend. Le nom qu'elle porte, sa dénomination, traduit ces trois éléments en même temps qu'il exprime la valeur de la pièce. Si celle ci a été parfois indiquée pendant l'Antiquité et au Moyen Age, ce n'est que très tardivement dans l'époque moderne qu'une pièce porte sa valeur faciale. Mais le pouvoir libératoire d'une monnaie ne dépend pas entièrement de sa valeur intrinsèque, elle n'en dépend plus du tout lorsque celle-ci est nulle (monnaie fiduciaire, papier monnaie, monnaie de nécessité). Sa valeur est fixée par l'autorité qui l'émet. Pourtant le poids et le métal précieux dont ont été faites les monnaies, de l'Antiquité à des jours encore récents, commandent en partie cette valeur. La frappe d'une monnaie profitant au pouvoir émetteur, celui-ci se doit de fabriquer une pièce qui lui rapporte plus que le coût de la fabrication. Aussi, sera-t-il amené, selon les cas, à varier le titre, le poids et la valeur nominale, parfois les trois en même temps. Ce sont là trois sortes de mutations monétaires, connues par les textes ou après examen des pièces, et dont les causes sont diverses : besoin grandissant de monnaie (phénomène de monétisation de l'économie), manque de métal ou cherté de celui-ci fluctuation, à l'échelle internationale, du rapport des deux métaux précieux, or et argent.

■ TECHNIQUE DE FABRICATION

Par le procédé de la frappe (les monnaies occidentales, à de très rares exceptions près, ne sont pas coulées, à la différence de celles d'Extrême-Orient), le flan reçoit en relief les empreintes gravées en creux des deux matrices entre lesquelles il a été placé ; ces matrices, l'une étant fixee et l'autre mobile, sont appelées des coins. Le côté du flan qui reçoit l'empreinte du coin mobile est appelé le revers de la pièce. On s'accorde à décrire une pièce de monnaie en commençant par le côté qui porte le nom ou le symbole de l'autorité émettrice et que l'on appelle le droit. Il n'est pas certain que le droit, tel qu'il est décrit, coïncide toujours avec le droit tel qu'il est frappé. Si l'on sait que le coin fixe s'use moins que le coin de revers et que le nombre des coins de revers est donc, plus élevé que celui des coins de droit, il est possible de déterminer quel est le côté de la pièce qui provient du coin fixe.

C'est en effet sur les pièces existantes que l'on décèle leurs coins d'origine. Sur différents exemplaires sortant d'un même coin, de droit ou de revers, on peut suivre l'usure grandissante du coin. En examinant les deux côtés des pièces d'une même émission et sortie d'un même atelier, on détermine les coins d'où elles proviennent; ainsi saisit-on la suite chronologique théorique d'une frappe : monnaies provenant d'un

premier coin de droit et d'un premier coin de revers, du même coin de droit et d'un second coin de revers, d'un second coin de droit et du même second coin de revers, du même second coin de droit et d'un troisième coin de revers et ainsi de suite. A un coin de droit correspondant deux ou trois coins de revers d'après les témoignages apportés aussi bien par les monnaies antiques que par les monnaies médiévales. Les liaisons de coins prouvent la succession de type différents, montrent le passage d'un règne à un autre, expliquent le remploi d'un coin à un moment donné d'un monnayage, prouvent l'existence d'un atelier central de fabrication et d'ateliers secondaires, d'alliances monétaires entre Etats et Villes. Aussi bien pour l'Antiquité que pour le Moyen Age, on avance le chiffre de dix mille ou seize mille pièces pour la production d'un coin de droit.

Connaissant la production et le nombre de coins employés, il serait facile de calculer la production d'un atelier et, de là, le volumee de tout un monnayage. A partir de coins existants, on calcule d'après les monnaies subsistances le nombre de coins restant inconnus. Mais il n'est pas prouvé qu'il soit frappé autant de pièces qu'un coin peut en produire.

L'examen de la position relative des deux coins au moment de la frappe peut être fructueux. L'ajustage des deux coins, c'est à dire lorsqu'ils sont toujours dans la même position l'un par rapport à l'autre (en faisant tourner une pièce autour de son axe vertical, le revers apparaît toujours dans la même position par rapport au droit, soit parallèle et de même direction, soit parallèle et de direction inverse, soit perpendiculaire), permet de déceler les caractéristiques habituelles d'un atelier : leur abandon prouve que cet atelier n'est plus placé dans les mêmes conditions de frappe et l'on décèle généralement les indices d'une frappe hâtive ainsi qu'une dégénérescence du style des pièces. La forme de la tranche des flans peut être aussi caractéristique d'un atelier.

■ LEGENDES ET TYPES

L'identification du pouvoir émetteur n'est pas immédiate : il faut en reconnaître le symbole ou le nom. Si la monnaie ne porte aucune date, le nom lui même pose un problème : plusieurs princes portent le même nom suivi de la même titulature. Si ce nom n'est pas suivi d'un numéro d'ordre, il faut recourir à d'autres éléments de la monnaie pour identifier le monarque (style, types, marques) ou à l'étude comparée des trésors monétaires. Si deux princes de même nom se suivent et que leurs pièces soient du même type, il est possible que l'on ne puisse départager entre les pièces de l'un et de l'autre. Le phénomène d'immobilisation peut jouer également : des pièces ont été frappées, parfois sur deux ou trois siècles, avec le même nom de prince, les mêmes légendes et les mêmes types. Des différences de style, de métal, de poids, quelques variantes dans les légendes, une étude de coins, la place de ces pièces au sein de trésors monétaires permettent de résoudre le problème.

Le déchiffrement des légendes (inscriptions) et des types (figures) est révélateur d'un régime en cours dans tels pays ou telle ville, de l'usurpation du droit régalien de la frappe, d'une imitation par une autorité rivale. Une légende annonce une victoire, une conquête, une annexion ; un type est le symbole d'une politique, la manifestation d'un culte : un portrait, l'oeuvre d'un artiste, la représentation d'une oeuvre d'art aujourd'hui disparue, aussi bien

qu'une indication sur l'évolution de la coiffure féminine en tel siècle et en tel pays. D'autres légendes et d'autres pièces existantes, dont les types et légendes restent apparents, servant de flans aux nouvelles monnaies. Ces surfrappes dénotent un manque de métal, une hâte a frappée de nouvelles pièces pour se procurer aux moindre frais de nouvelles ressources : elles sont des éléments sûrs de la chronologie des émissions. Par les contremarques qu'elle y appose, une autorité valide des monnaies plus anciennes ou qui ne lui ressortissent pas. C'est aussi l'indice d'un besoin immédiat de numéraire et de ressources.

■ DIVISIONS DE LA NUMISMATIQUE

La numismatique se divise en numismatique antique, médiévale et moderne, d'une part, et en numismatique occidentale, orientale et extrême orientale, d'autre part. La monnaie métallique occidentale est, en fait née en Asie Mineure au cours du VIIème Siècle avant J.C. On entend par monnaies grecques toutes les monnaies frappées à partir de ce siècle par les villes grecques de la Méditerranéen et toutes celles qui proviennent plus ou moins directement du monnayage grec. Le classement de ces monnaies, adopté universellement depuis le XVIIIème Siècle, est géographique. Il part de l'Espagne et, par la Gaule, l'Italie, il embrasse tous les pays de la côte nord de la Méditerranée, l'Asie Mineure, va jusqu'en Perse, pousse même une pointe en Bactriane : par la Phénicie, la Palestine, l'Arabie, il revient vers l'Ouest abordant l'Afrique par l'Egypte, poursuivant par la Cyrénaique : il se termine par la Zeugitane, la Numidie et la Maurétanie. Ce classement n'est guère satisfaisant : parmi ces monnaies grecques sont classées les monnaies perses de l'époque parthe, les monnaies celtes de l'Europe occidentale et Centrale qui forment un monde à part.

Quant aux monnaies appelées impériales grecques, qui furent frappées sous l'autorité des Romains dans les villes grecques conquises, on peut se demander si elles sont grecques ou romaines.

Les monnaies romaines de la République et de l'Empire composent le second volet des monnaies antiques. A partir de ce monnayage, les monnaies sont classées dans l'ordre chronologique.

Byzance ouvre le chapitre des monnaies médiévales, de la réforme d'Anastase(495), jusqu'à la conquête de Constantinople. Avec le démembrement de l'Empire romain apparaissent les monnaies des peuples barbares, suivies des monnaies de l'Empire-carolingien. A partir de la fin du Xème Siècle, la numismatique est nationale. Il faut y ajouter les monnaies de l'Orient latin (Etats francs de Syrie et de Palestine, de Grèce, de Chypre, de Rhodes et autres établissements nés des croisades), des colonies européennes et des pays nouveaux de l'Amérique et de l'Afrique.

La numismatique orientale comprend les monnaies musulmanes et les monnaies de l'Inde. Les monnaies de l'Extrême Orient diffèrent des monnaies occidentales par leurs formes et leurs dimensions variées du fait qu'elles sont coulées : on citera les monnaies de Chine, du Japon, de Corée, de l'Indochine et de la Malaisie.

Source : Encyclopédia Universalis

■ BIBLIOGRAPHIE

E. BABELON, Traité des monnaies grecques et romaines 1re. part. : «Théorie et doctrine», vol I, Paris, 1901 / J. BABELON, «Numismatique», in l'Histoire et ses méthodes, Encyclopédie de la Pleiade, Paris 1961/ P. GRIERSON, «La Numismatique et l'Histoire», in Rév. Univ. Bruxelles, n° 3 mars-avril 1950 ; Bibliographie numismatique, Bruxelles, 1966 / Numismatic Literature, t. I, New York, 1947 / Numismatisches Literatur-Blatt, 26 vol., Hanovre, 1880-1939 / V. TOURNEUR, Initiation à la numismatique, Bruxelles, 1945.

الملحق 02 :

NUMISMATIQUE

PIECE DE DEUX (2) DINARS/OR

LA Banque d'Algérie a procédé à la création, par le règlement 96/05 du 23 mai 1993, d'une pièce en or (2 DA/or) à l'effigie de l'Emir Abdelkader dans le cadre de la commémoration du 34ème anniversaire de l'indépendance de l'Algérie.

L'émission de cette pièce entre dans le cadre de la politique d'émission de monnaies et médailles en métaux précieux aux effigies des personnalités célèbres de l'Histoire de l'Algérie.

La Banque d'Algérie a déjà procédé à l'émission de 3 pièces en or (1992) et de 3 pièces en argent (1994).

La commercialisation de ces nouvelles pièces en or débutera vers la fin du mois de juillet 1996 et les modalités seront portées à la connaissance du public.

DISPOSITIF REGLEMENTAIRE

ARTICLE 1er :

La Banque d'Algérie frappe et émet une pièce de monnaie métallique de deux (2) dinars en or au titre de 920/1000.

ARTICLE 2 :

Les caractéristiques générales de la pièce visée à l'article 1 ci-dessus sont les suivantes :

— l'avers représente l'effigie de l'Emir Abdelkader ;
— le revers comporte la valeur faciale de deux (2) dinars en or ;
— elle est de type monométallique en or jaune (22 carats).

ARTICLE 3 :

Les spécifications techniques et la description de la pièce sont fixées comme suit :
1- SPECIFICATIONS :

1- Titre or : 920/1000
2- Epaisseur au cordon : 1,35 ± 0,02 mm
3- Poids total de la pièce : 6,45 g ± 0,07 g
4- Poids or : 5,934 g
5- Diamètre : 21 mm ± 0,02 mm
6- Composition : Au : 920/1000
Ag : 40/1000
Cu : 40/1000

2- DESCRIPTION :

1- Avers :

A- Motif principal : portrait de l'Emir Abdelkader.

B- Mention en toutes lettres et en langue nationale : "L'Emir Abdelkader" apposée en demi-cercle, au dessus du portrait.

C- De part et d'autre du portrait, les dates de naissance et de décès de l'Emir Abdelkader selon les calendriers :

- hégirien (à droite) «1222
1300»

- grégorien (à gauche) «1807
1883»

II- Revers :

A- Motif principal : chiffre "2" stylisé, au centre.

B- Mentions en toutes lettres et en langue nationale :

Sur la partie supérieure : "Banque d'Algérie".
Sur la partie inférieure : "Deux dinars/or".

C- De part et d'autre du chiffre "2", le double millésime hégirien (à droite) et grégorien (à gauche) de l'année de frappe.

III- Tranche : Gravure en relief sur tout le pourtour de la pièce et à des intervalles réguliers, d'une série de symboles, chiffres et caractères arabes.

ARTICLE 4 :

L'émission de la pièce sus-visée en quantité et en qualité (Proof et BU) ainsi que son prix initial et les modalités de sa distribution seront fixés par une instruction de la Banque d'Algérie.

ARTICLE 5 :

Le présent règlement sera publié au Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

REGLEMENT N°96-05 DU 23 MAI 1996 PORTANT FRAPPE ET EMISSION D'UNE PIECE DE MONNAIE METALLIQUE DE DEUX DINARS EN OR

SPECIFICATIONS			مواصفات	
COMPONENT COMPOSITION	AU AG CU	920 / 1000 40 / 1000 40 / 1000	ذهب فضة نحاس	تركيب
WEIGHT POIDS	g	6,45	غ	وزن
GOLD WEIGHT POIDS OR	g	5,934	غ	وزن الذهب
THICKNESS EPAISSEUR	mm	1,35	مم	سمك
DIAMETER DIAMETRE	mm	21	مم	قطر

الملحق 03 :

Algeria signs deal with bank creditors

By Roula Khalaf in London

ALGERIA and the London Club on bank creditors yesterday signed the $ 3.2 bn rescheduling agreement reached last May with the banks' steering committee.

The committee at the time agreed to extend debt maturing between March 1994 and december 1997 over a period that stretches from 12,5 to 16 years, allowing for a grace period of 6,5 years, but had to seek approval of all debt holders before signing with Algiers.

The signing in London will allow Algerian debt to trade more freely on the secondary market. The single biggest tranche of the debt reached a low point of less than 30 cents to the dollar in february 1995 but has since climbed back up to nearly 60 cents to the dollar.

Finalisation of the London Club agreement comes at a time when French aid to Algeria is set to be scaled back. According to French foreign ministry officials, direct treasury assistance, which accounts for FF1bn ($193m) of the total FF6bn in yearly aid, will be cut this year. The size of the reduction has yet to be determined, but officials said it would not reach 50 per cent, as had been reported in the French press. Whether the cuts affect the other FF5bn which is in the form of credit guarantees for the purchase of French products, has yet to be decided and is the subject of discussions with Algerian officials.

Although the cuts will be seen as a response to persistent calls for French aid to be used as leverage on the Algerian government caught in a four-year crisis pitting Islamic militants against security forces, French officials said yesterday the cuts were due to financial constraints and fall within the general reduction in foreign aid.

Algeria can continue to count on help from the International Monetary Fund, however. In its second review of a $1.8bn credit facility approved last may, the IMF board on Tuesday was satisfied with the country's economic performance and approved continued drawing of funds. Algeria has met the performance targets set by the Fund, after having failed on two counts in the first review last november. To compensate Algeria for the increase in cereal prices, the IMF also agreed to a $250m financing facility.

IMF officials said Algeria was in line for a small budget surplus in 1996, as projected. The budget deficit fell to 1.4 per cent of gross from 4.4 per cent the previous year.

Foreign exchange reserves, which fell short of IMF set targets in november, had climbed to $2.5bn by the end of may, pushed by higher oil prices.

Financial Times/28.06.96

الملحق 04 :

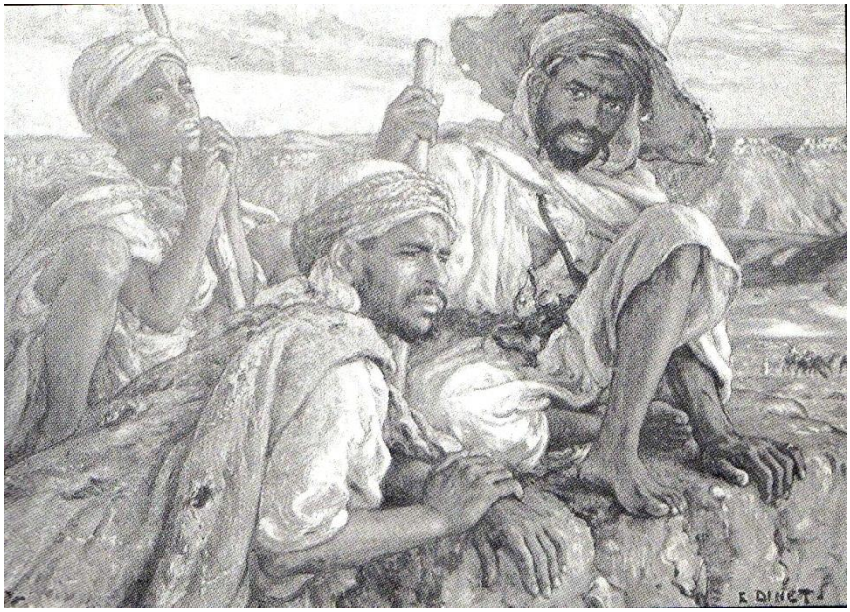

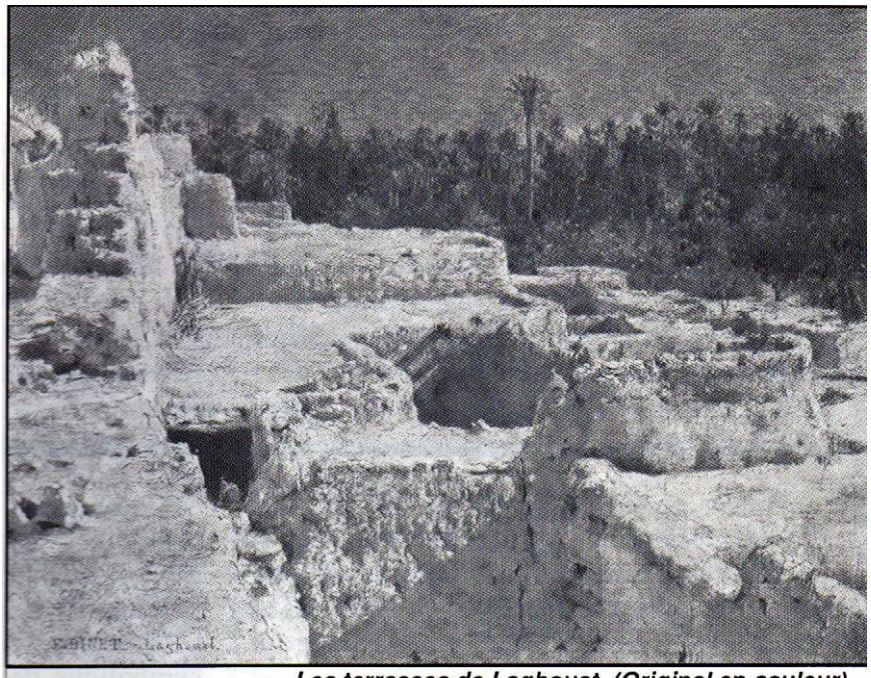

Les terrasses de Laghouat. (Original en couleur)

الملحق 05 :

DE L'IMPRIMERIE A L'HOTEL DES MONNAIES

L'Hôtel des Monnaies , C'est un effectif de 450 personnes et une gamme de produits diversifiés;mais cette structure de la Banque d'Algérie n'est pas connue de tous. Nous l'avons visitée pour vous.

L'Hôtel des Monnaies, un des quatre sites des structures centrales de la Banque d'Algérie. C'est aussi l'un des plus ancien puisque ce bâtiment a été construit en 1925, et a été, depuis l'indépendance, agrandi, renové et transformé pour répondre à des besoins croissants. Cette structure de la Banque d'Algérie a une importance particulière car elle représente un aspect de la souveraineté nationale qui est la fabrication de notre monnaie.

En 1963, soixante quinze algériens travaillaient à l'Hôtel des Monnaies. Depuis cette période, le personnel (environ 450 personnes actuellement) a quasiment été multiplié par six et a été totalement algérianisé depuis 1969.

Deux grandes missions:

La fabrication de monnaie et de documents de valeurs et de sécurité.

Les missions de l'Hôtel des Monnaies de la Banque d'Algérie se distinguent en deux grandes catégories: d'une part, la fabrication de billets de banque et de la monnaie métallique et d'autre part, la fabrication d'instruments d'authentification (poinçons, cachets secs, etc..) ainsi que des documents de valeurs et de sécurité (passeports, timbres-poste, timbres fiscaux, bons, actions, diplômes, chèques, pièces d'identification etc...) - à cela, il convient d'ajouter la fabrication d'imprimés pour les besoins de l'Institution.

Cinq structures composent l'Hôtel des Monnaies.

La Direction de la Fabrication Fiduciaire a pour tâche la production de billets de banque et de documents de valeur et de sécurité.

La Direction de la Frappe des Monnaies et Médailles produit les pièces de monnaie, poinçons, insignes, cachets secs, médailles et autres articles métalliques.

Deux autres directions sont chargées du soutien technique et administratif.

Le soutien technique, à savoir études, documentation, laboratoire, informatique, programmation, maintenance des équipements et des installations etc.., est assuré par la Direction des Etudes, Programmation et Maintenance.

Le soutien administratif, c'est à dire gestion du personnel, comptabilité et finances, approvisionnement et gestion des stocks etc.., est dévolu à la Direction de l'Administration Générale.

La cinquième structure est chargée du contrôle (chambres fortes, ateliers de sécurité, produits stratégiques, respect de la réglementation etc...) et de la sécurité (surveillance générale des locaux et bâtiments - mouvements des personnes - sécurité incendie - hygiène et sécurité des travailleurs etc...).

Du fait de l'aspect stratégique de sa fonction, cette structure est dirigée par le Directeur Général de l'Hôtel des Monnaies.

En raison de la spécificité de ses activités, l'Hôtel des Monnaies doit dispenser avec ses propres moyens humains et matériels une formation particulière et continue pour la quasi totalité du personnel technique. De plus, il est à noter l'existence d'une équipe pluridisciplinaire d'une quinzaine d'universitaires qui ont, entre autres, pour tâche de suivre, capitaliser et intégrer toute évolution technologique liée à l'activité de l'Hôtel des Monnaies sachant qu'une des préoccupations essentielles est la prévention contre les contrefaçons.

Pour des motifs de sécurité, l'Hôtel des Monnaies est dans l'obligation d'assurer toute la maintenance de l'ensemble de ses équipements et installations avec ses propres moyens humains et matériels et à

الملحق 06 :

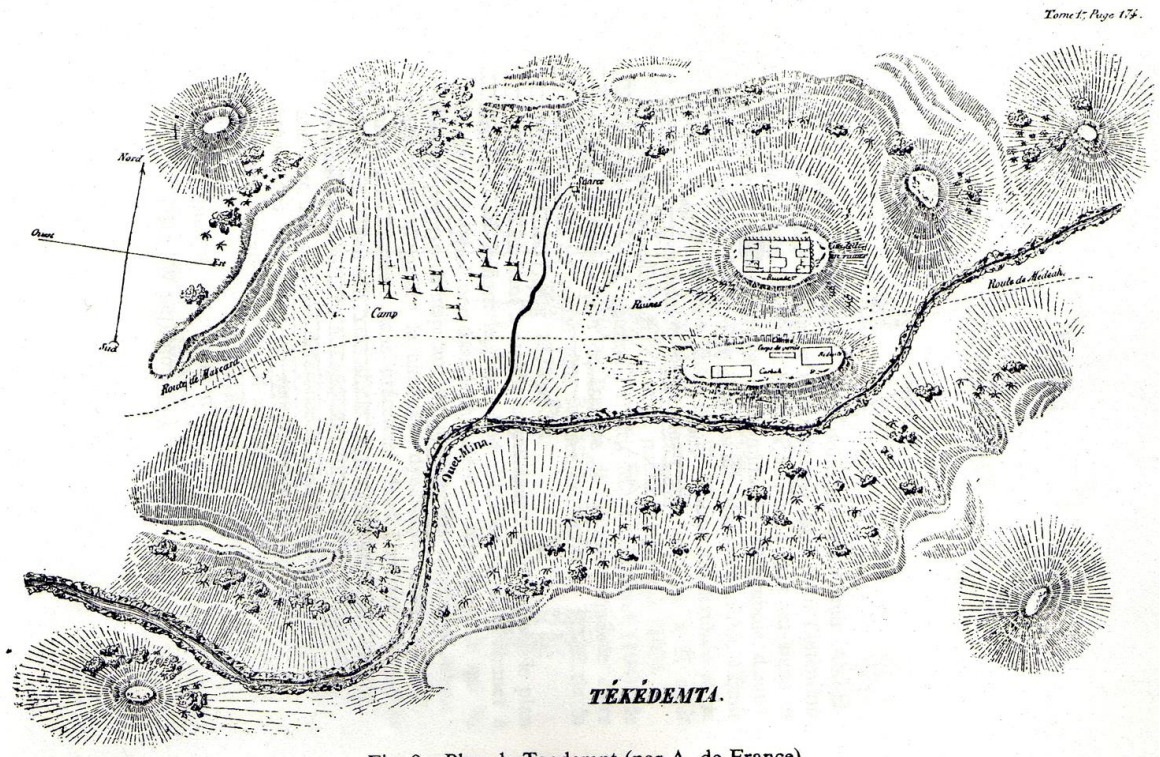

Fig. 9 : Plan de Tagdempt (par A. de France).

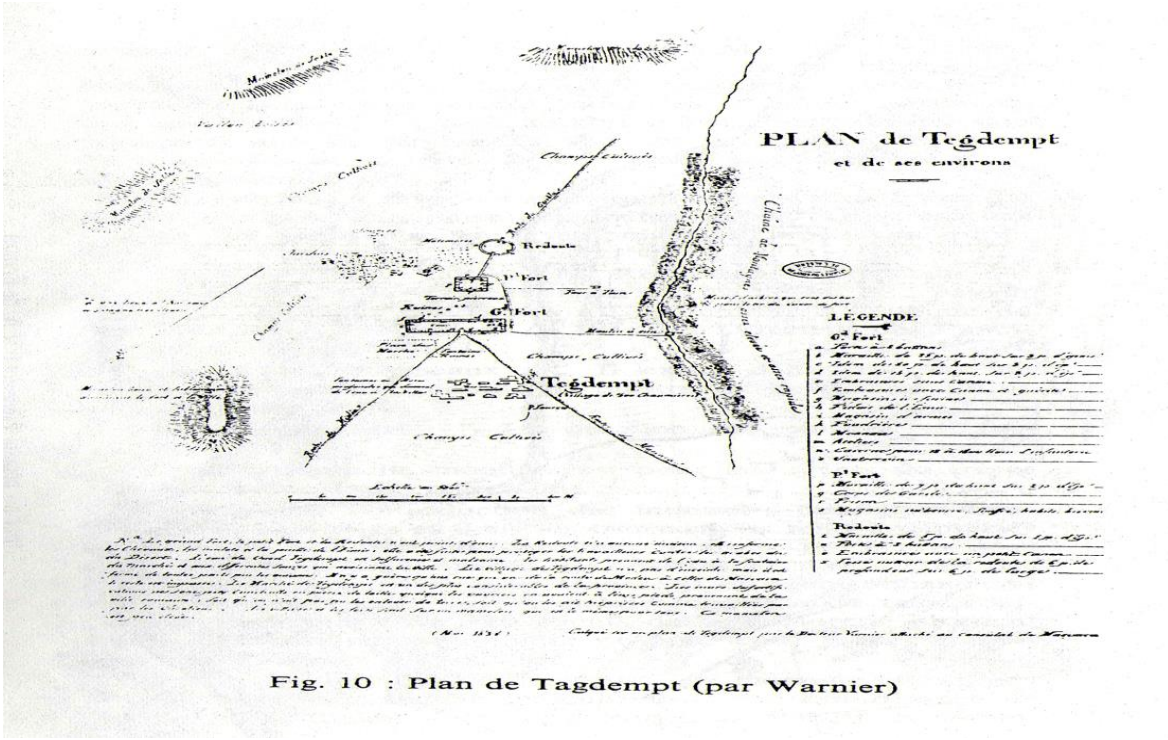

Fig. 10 : Plan de Tagdempt (par Warnier)

Fig. 11 : Plan de Tagdempt (par D. Eustache)

Fig. 11 bis : Plan topographique du site de Tagdempt.

الملحق 07 :

C & F/ EZ / I & F | 12 - 1988 | ١٩٨٨ - ١٢ | التزييف والتقليد

II A-k-2

ALGERIE I ALGERIA I ALGERIEN I ARGELIA

الجزائر

CONTREFAÇONS ET FALSIFICATIONS * COUNTERFEITS AND FORGERIES
ERKENNUNGSZEICHEN ECHTER UND GEFÄLSCHTER BANKNOTEN UND MÜNZEN
IMITACIONES Y FALSIFICACIONES

التزييف والتقليد

BILLETS HORS COURS
NO LONGER LEGAL TENDER
NOTEN AUSSER KURS
BILLETES SIN CURSO LEGAL

ورقة لا سعر قانوني لها

20 FRANCS 124 x 91 mm.

٢٠ فرنكا ١٢٤ × ٩١ ملم

Hors cours/
Not legal tender/
Ausser Kurs/
Fuera de curso: **05-04-1954**

لا سعر قانوني لها منذ: ٥/٤/١٩٥٤

Remarques/Remarks/Bemerkungen/
Observaciones:

الملاحظات

Echangeable à la BANQUE CENTRALE jusqu'au/
Exchangeable at the CENTRAL BANK until/
Einwechselbar bei der ZENTRALE BANK bis zum/
Canjeable en el BANCO CENTRAL hasta el: **10-04-1954**

كانت ممكنة الاستبدال لدى المصرف المركزي حتى: ١٠/٤/١٩٥٤

50 FRANCS 146 x 93 mm.

٥٠ فرنكا ١٤٦ × ٩٣ ملم

Hors cours/
Not legal tender/
Ausser Kurs/
Fuera de curso: **05-04-1954**

لا سعر قانوني لها منذ: ٥/٤/١٩٥٤

Remarques/Remarks/Bemerkungen/
Observaciones:

الملاحظات

Echangeable à la BANQUE CENTRALE jusqu'au/
Exchangeable at the CENTRAL BANK until/
Einwechselbar bei der ZENTRALE BANK bis zum/
Canjeable en el BANCO CENTRAL hasta el: **10-04-1954**

كانت ممكنة الاستبدال لدى المصرف المركزي حتى: ١٠/٤/١٩٥٤

100 FRANCS 156 x 93 mm.

١٠٠ فرنك ١٥٦ × ٩٣ ملم

Hors cours/
Not legal tender/
Ausser Kurs/
Fuera de curso: **05-04-1954**

لا سعر قانوني لها منذ: ٥/٤/١٩٥٤

Remarques/Remarks/Bemerkungen/
Observaciones:

الملاحظات

Echangeable à la BANQUE CENTRALE jusqu'au/
Exchangeable at the CENTRAL BANK until/
Einwechselbar bei der ZENTRALE BANK bis zum/
Canjeable en el BANCO CENTRAL hasta el: **10-04-1954**

كانت ممكنة الاستبدال لدى المصرف المركزي حتى: ١٠/٤/١٩٥٤

Cette feuille remplace/ This sheet replaces/
Dieses Blatt ersetzt/ Esta hoja substituye: A-k-2 (1B - 2B) 01-1985

تحل هذه الصفحة على صفحة: A-k-2 (ب + ب ١) ١٩٨٥

C&F/EZ /1&F 12 - 1966 | ١٩٨٨ - ١٢ 21 II A-4-2

500 FRANCS 160 x 84 mm. ٥٠٠ فرنك ١٦٠ × ٨٤ ملم

Hors cours/
Not legal tender/
Ausser Kurs/
Sin curso legal: **31-01-1966**
لا سعر قانوني اعتبارا من: ١٩٦٦/١/٣١

Remarques/Remarks/Bemerkungen/
Observaciones: الملاحظات

Echangeable à la BANQUE CENTRALE jusqu'au/
Exchangeable at the CENTRAL BANK until/
Einwechselbar bei der ZENTRALE BANK bis zum/
Canjeable en el BANCO CENTRAL hasta el: **28-02-1966**
كانت ممكنة الاستبدال لدى المصرف المركزي حتى: ١٩٦٦/٢/٢٨

500 FRANCS 162 x 84 mm. ٥٠٠ فرنك ١٦٢ × ٨٤ ملم

Hors cours/
Not legal tender/
Ausser Kurs/
Sin curso legal: **31-01-1966**
لا سعر قانوني اعتبارا من: ١٩٦٦/١/٣١

Remarques/Remarks/Bemerkungen/
Observaciones: الملاحظات

Echangeable à la BANQUE CENTRALE jusqu'au/
Exchangeable at the CENTRAL BANK until/
Einwechselbar bei der ZENTRALE BANK bis zum/
Canjeable en el BANCO CENTRAL hasta el: **28-02-1966**
كانت ممكنة الاستبدال لدى المصرف المركزي حتى: ١٩٦٦/٢/٢٨

5 NOUVEAUX FRANCS 162 x 84 mm. ٥ فرنكات جديدة ١٦٢ × ٨٤ ملم

Hors cours/
Not legal tender/
Ausser Kurs/
Sin curso legal: **31-01-1966**
لا سعر قانوني اعتبارا من: ١٩٦٦/١/٣١

Remarques/Remarks/Bemerkungen/
Observaciones: الملاحظات

Echangeable à la BANQUE CENTRALE jusqu'au/
Exchangeable at the CENTRAL BANK until/
Einwechselbar bei der ZENTRALE BANK bis zum/
Canjeable en el BANCO CENTRAL hasta el: **28-02-1966**
كانت ممكنة الاستبدال لدى المصرف المركزي حتى: ١٩٦٦/٢/٢٨

1.000 FRANCS 184 x 93 mm. ١٠٠٠ فرنك ١٨٤ × ٩٣ ملم

Hors cours/
Not legal tender/
Ausser Kurs/
Sin curso legal: **13-04-1964**
لا سعر قانوني اعتبارا من: ١٩٦٤/٤/١٣

Remarques/Remarks/Bemerkungen/
Observaciones: الملاحظات

Echangeable à la BANQUE CENTRALE jusqu'au/
Exchangeable at the CENTRAL BANK until/
Einwechselbar bei der ZENTRALE BANK bis zum/
Canjeable en el BANCO CENTRAL hasta el: **18-04-1964**
كانت ممكنة الاستبدال لدى المصرف المركزي حتى: ١٩٦٤/٤/١٨

C.A.F./E.Z./I.&F. 12-1985 | ١٩٨٥ - ١٢ — 37 — II — A-K-2

10 NOUVEAUX FRANCS 184 x 93 mm. — ١٠ فرنكات جديدة ١٨٤ × ٩٣ ملم

Hors cours/
Not legal tender/
Ausser Kurs/
Sin curso legal: **13-04-1964**
لا سعر قانوني لها منذ : ١٣/٤/١٩٦٤

Remarques/Remarks/Bemerkungen/
Observaciones: — الملاحظات

Echangeable à la BANQUE CENTRALE jusqu'au/
Exchangeable at the CENTRAL BANK until/
Einwechselbar bei der ZENTRALE BANK bis zum/
Canjeable en el BANCO CENTRAL hasta el: **18-04-1964**
كانت ممكنة الاستبدال لدى المصرف المركزي حتى : ١٨/٤/١٩٦٤

5.000 FRANCS 201 x 105 mm. — ٥٠٠٠ فرنك ٢٠١ × ١٠٥ ملم

Hors cours/
Not legal tender/
Ausser Kurs/
Sin curso legal: **13-04-1964**
لا سعر قانوني لها منذ : ١٣/٤/١٩٦٤

Remarques/Remarks/Bemerkungen/
Observaciones: — الملاحظات

Echangeable à la BANQUE CENTRALE jusqu'au/
Exchangeable at the CENTRAL BANK until/
Einwechselbar bei der ZENTRALE BANK bis zum/
Canjeable en el BANCO CENTRAL hasta el: **18-04-1964**
كانت ممكنة الاستبدال لدى المصرف المركزي حتى : ١٨/٤/١٩٦٤

50 NOUVEAUX FRANCS 201 x 105 mm. — ٥٠ فرنكا جديدا ٢٠١ × ١٠٥ ملم

Hors cours/
Not legal tender/
Ausser Kurs/
Sin curso legal: **13-04-1964**
لا سعر قانوني لها منذ : ١٣/٤/١٩٦٤

Remarques/Remarks/Bemerkungen/
Observaciones: — الملاحظات

Echangeable à la BANQUE CENTRALE jusqu'au/
Exchangeable at the CENTRAL BANK until/
Einwechselbar bei der ZENTRALE BANK bis zum/
Canjeable en el BANCO CENTRAL hasta el: **18-04-1964**
كانت ممكنة الاستبدال لدى المصرف المركزي حتى : ١٨/٤/١٩٦٤

10.000 FRANCS 225 x 114 mm. — ١٠٠٠٠ فرنك ٢٢٥ × ١١٤ ملم

Hors cours/
Not legal tender/
Ausser Kurs/
Sin curso legal: **13-04-1964**
لا سعر قانوني لها منذ : ١٣/٤/١٩٦٤

Remarques/Remarks/Bemerkungen/
Observaciones: — الملاحظات

Echangeable à la BANQUE CENTRALE jusqu'au/
Exchangeable at the CENTRAL BANK until/
Einwechselbar bei der ZENTRALE BANK bis zum/
Canjeable en el BANCO CENTRAL hasta el: **18-04-1964**
كانت ممكنة الاستبدال لدى المصرف المركزي حتى : ١٨/٤/١٩٦٤

الملحق 08 :

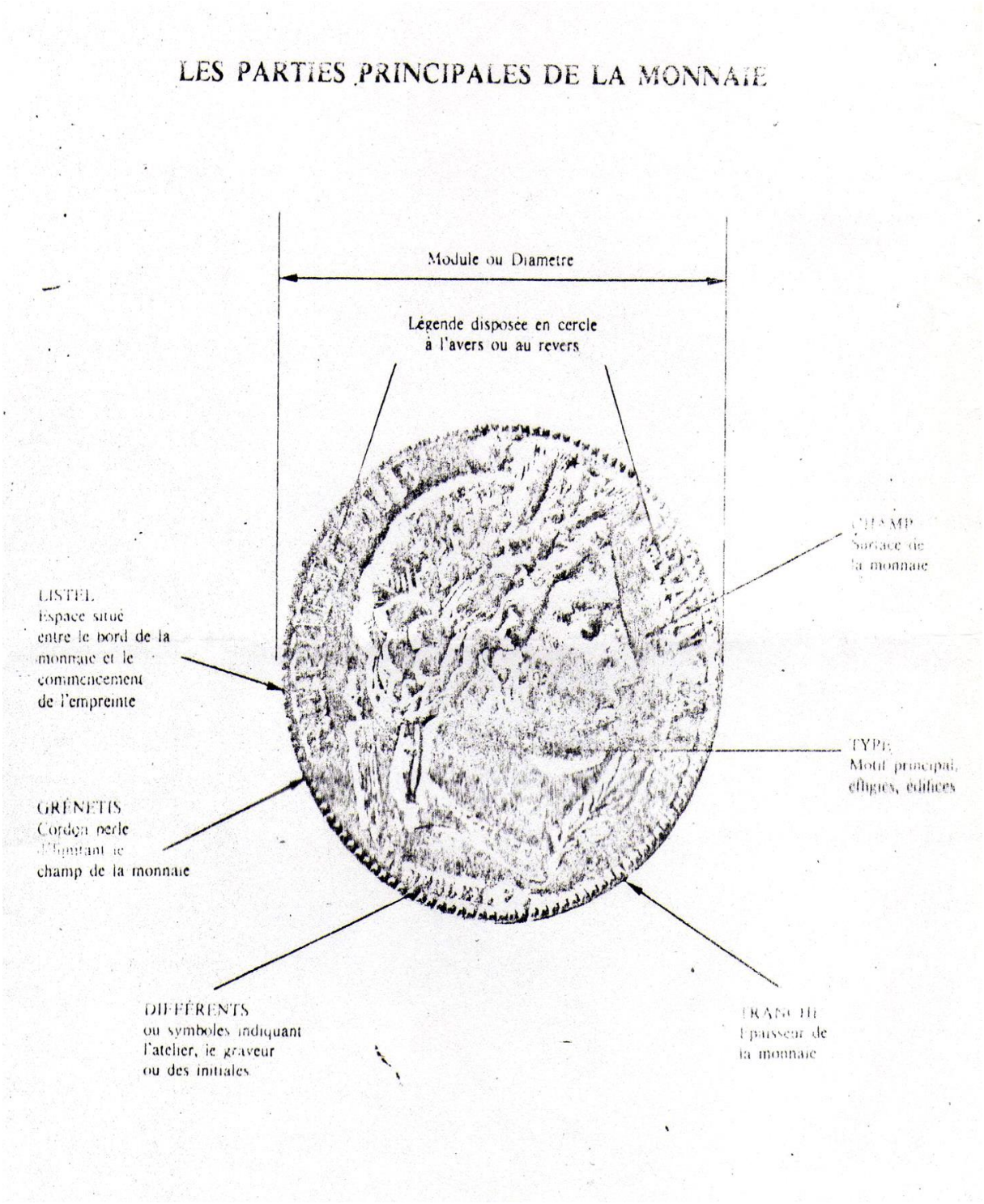
LES PARTIES PRINCIPALES DE LA MONNAIE
Module ou Diametre
Légende disposée en cercle
à l'avers ou au revers
LISTEL
Espace situé
entre le bord de la
monnaie et le
commencement
de l'empreinte
GRÈNETIS
Cordon perle
champ de la monnaie
TYPE
Motif principal,
effigies, édifices
DIFFÉRENTS
ou symboles indiquant
l'atelier, le graveur
ou des initiales

الملحق 09 :

هذه الصورة تكشف لنا عن كنز من النقود العربية في كيس[3].

صورة لقوالب ضرب السكة (المحفورة)

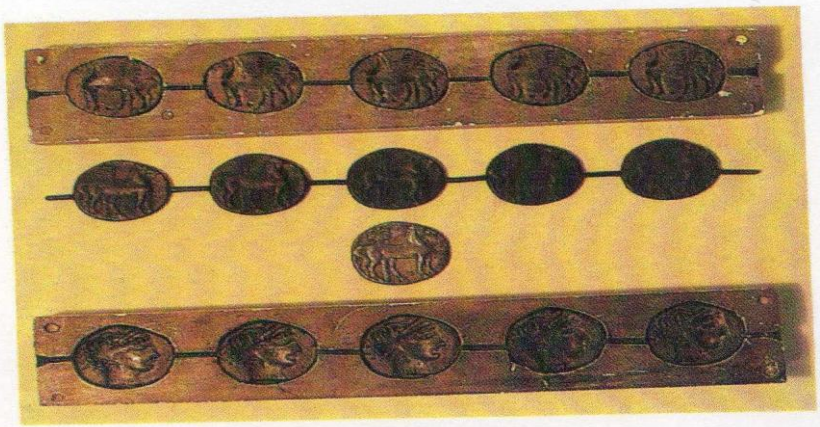

صورة تمثل قوالب السك (المصبوبة)

الملحق 10 :

- 2 -

- 1-

- 3 -

Poinçon : bloc de métal portant en relief la gravure de l'une des faces de la pièce. - 1
Les poinçon sont souvent employés pour enfoncer dans un coin des lettres, des éléments de lettres des détails du dessin.

Champ : Chaque face d'une pièce de monnaie et surtout la partie laissée libre à - 2
gauche ou à droite du motif.

Coin : Bloc de métal portant en creux la gravure de l'une des faces de la pièce et servant à sa fabrication. On distingue le coin inférieur (la pile, ou coin dormant) et le coin supérieur (le trousseau, ou coin mobile).

Jeton : Objet monétiforme, généralement en laiton ou en cuivre, ayant divers - 3
usages. Il fut employé comme instrument de calcul, surtout du XIVe au XVIIe siècle. La terme désigne aussi de petites médailles, distribuées lors d'occasions particulières.
Evelyne Veljovic, op. Cit., p. 68 – 69.

و إن صناعة النقود تتم بطبيعة الحال في إطار شرعي صارم وفقا لمواد و قوانين تسن في مواسم تشريعية و مراسيم رئاسية. و كل قطعة من النقود لها خصوصياتها و مواصفاتها، و مميزاتها التقنية، وموضوعها، و تاريخ سكها.

أما في وقتنا الحالي، فتستعمل عدة تقنيات ذات مستوى عال يمكن تلخيصها في ست عمليات كبرى، تكمن أول عملية لصناعة النقود في صناعة القوالب النقدية ثم تليها عملية السك و الضرب ثم مراقبة الكيفية و الكميات المصنوعة، ثم تليها عملية التغليف و عملية صناعة أجهزة السك.

الصورة رقم: 1

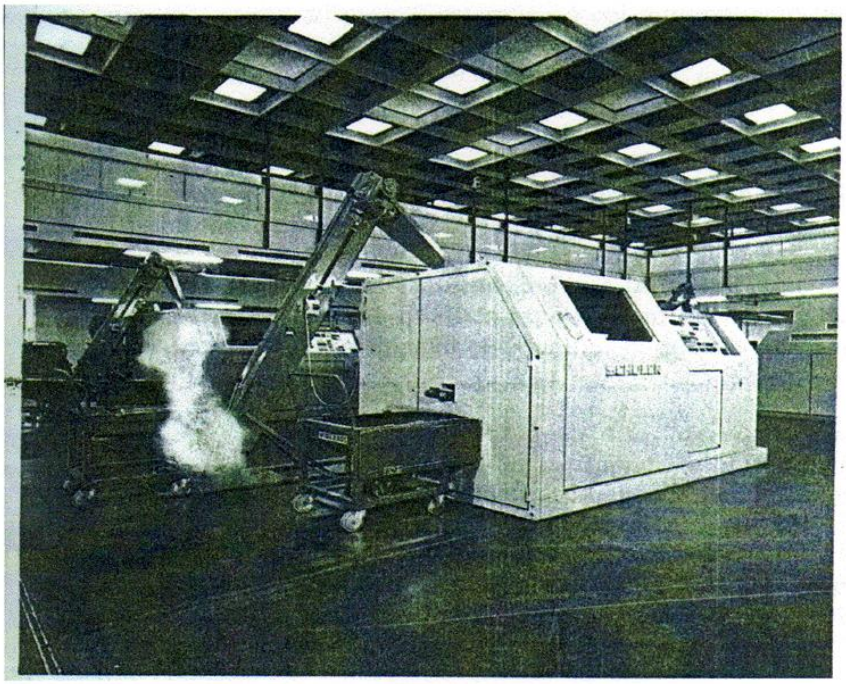

تبين لنا هذه الصورة آلة لسك النقود عبارة عن مكبس نقدي لصنع النقد المعدني.
مثل هذا المكبس النقدي بإمكانه سك وضرب **700** قطعة نقدية في الدقيقة، و يكمن للعامل إنتاج أكثر من طن من القطع النقدية في اليوم.

الصورة رقم: 2

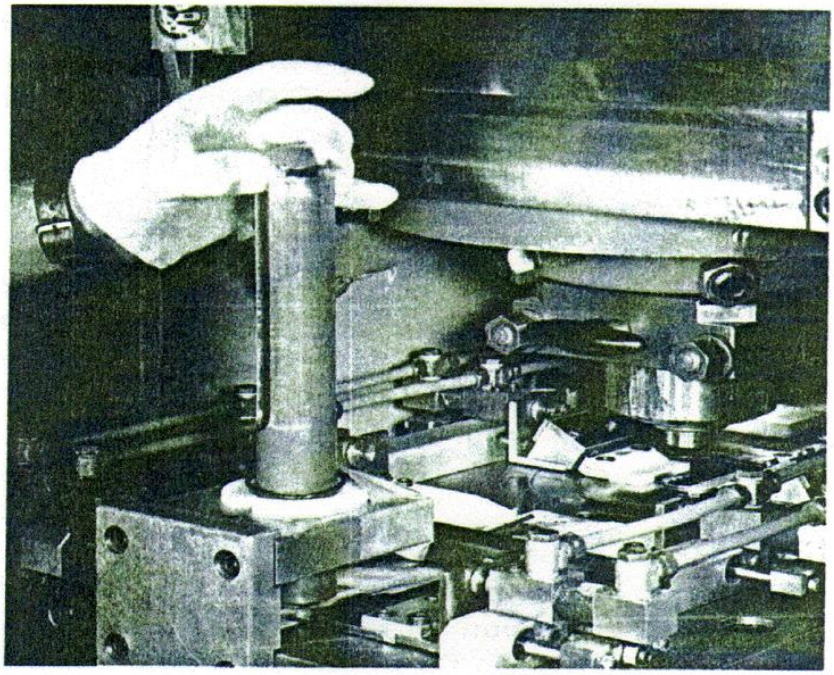

إن سك القطع النقدية من نوعية « proof » لا يمكنها أن تتقبل أي خطأ لذا يكون العمل يدوي بحث و على العامل المختص من الفحص الدقيق لكل قطعة نقدية.

الصورة رقم: 3

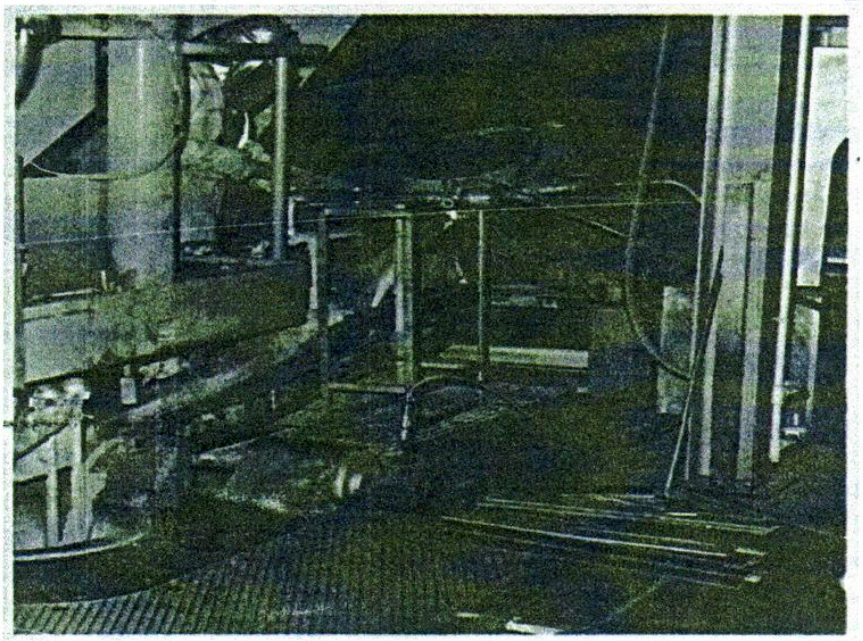

هذه الصورة توضح لنا عملية تدويب و صهر المعدن في القوالب عن طريق هذه الآلة.

الصورة رقم: 4

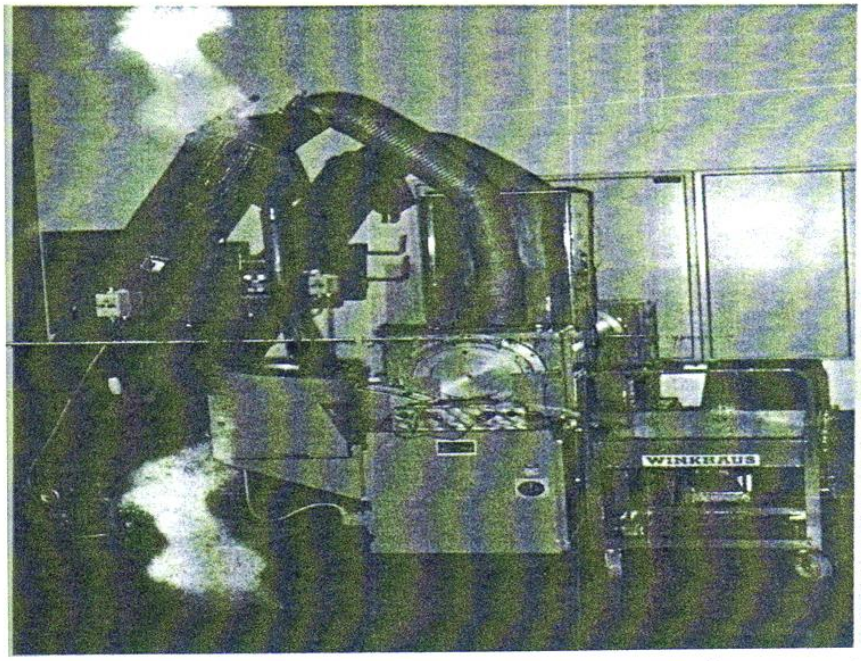

هذه الصورة هي لآلة تسمى باللغة الفرنسية « la cordonneuse » مهمتها فتل و برم الآلاف من القوالب في الدقيقة الواحدة.

الصورة رقم: 5

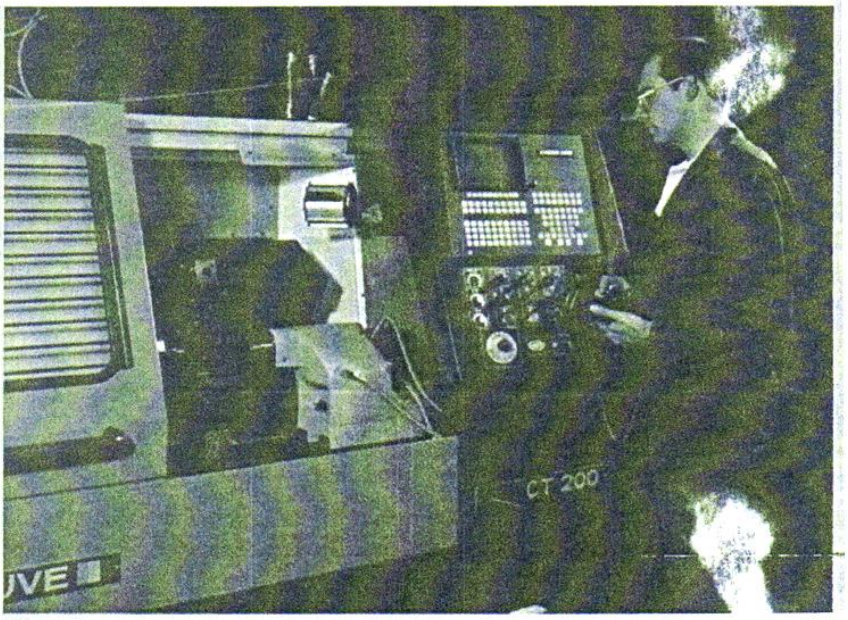

هذه الصورة هي لآلة تسمى « tour à commande numérique »، تستعمل في الصناعات الثقيلة.

الصورة رقم: 6

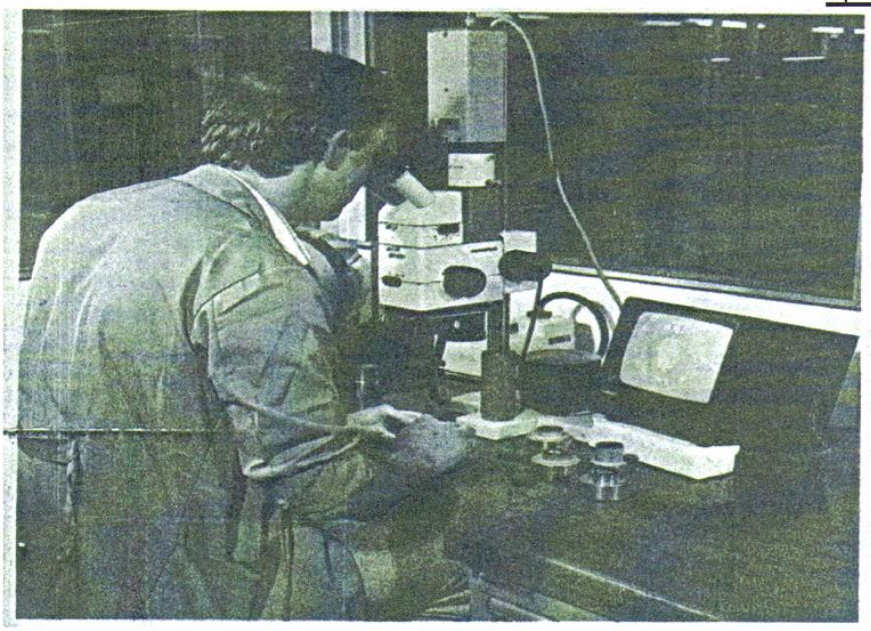

يستعمل المجهر الذي نراه في الصورة بكثرة في صناعة أجهزة السك و الضرب، و يسمى باللغة الفرنسية « le microscope binoculaire »، تستعمل هذه الأجهزة لمعالجة أكسدة المسكوكات و ذلك بواسطة أجهزة لمعالجتها في فرن خاص.

الصورة رقم: 7

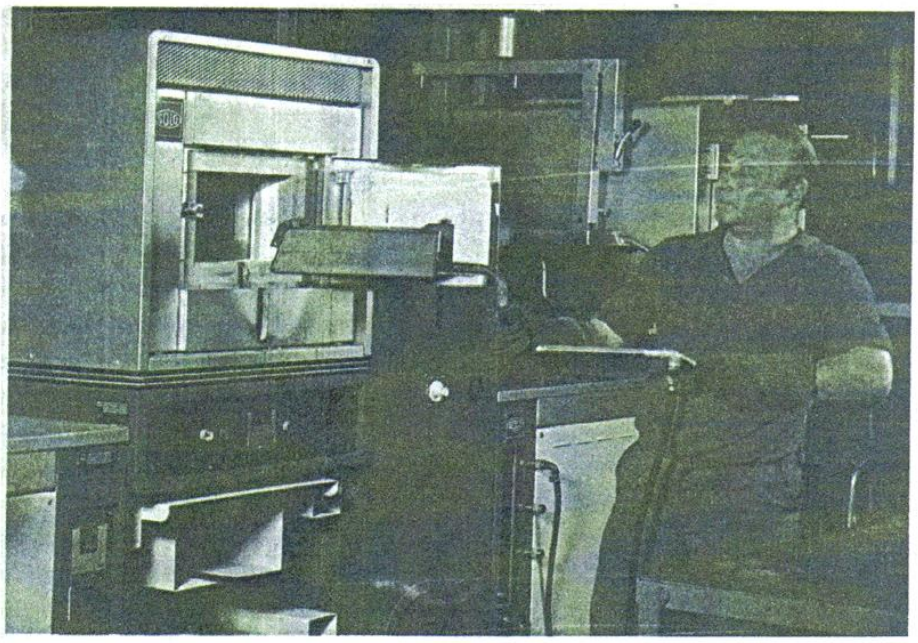

هذه الصورة توضح لنا كيف يتم تمليس وصقل وجلي أجهزة ضرب وسك النقود.

الصورة رقم: 8

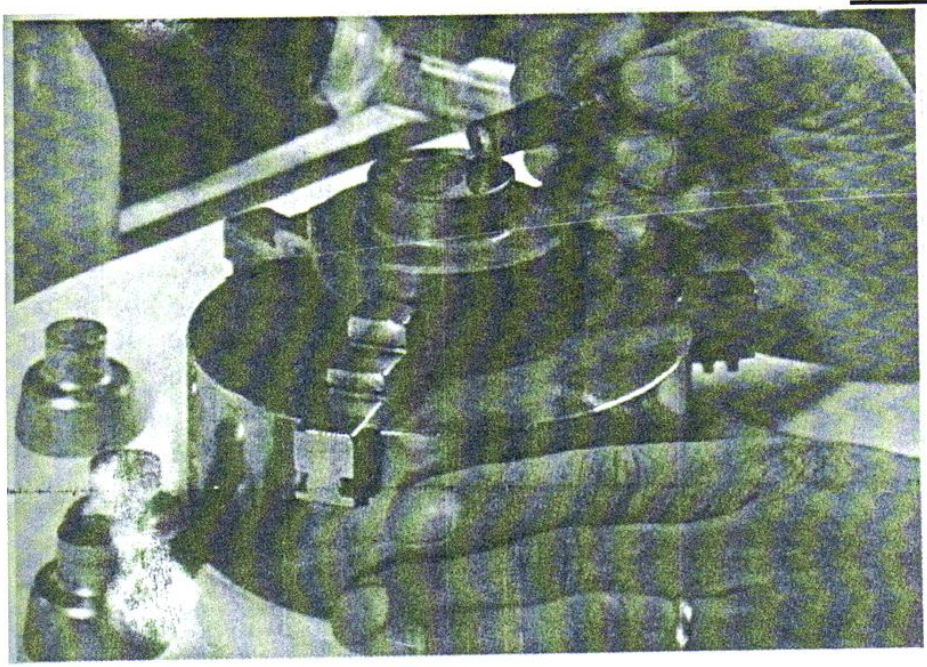

هذه الصورة توضح لنا أهمية جهاز le spectrophotomètre يستعمل لإنجاز التحاليل الكميائية للمعادن.

الصورة رقم: 9

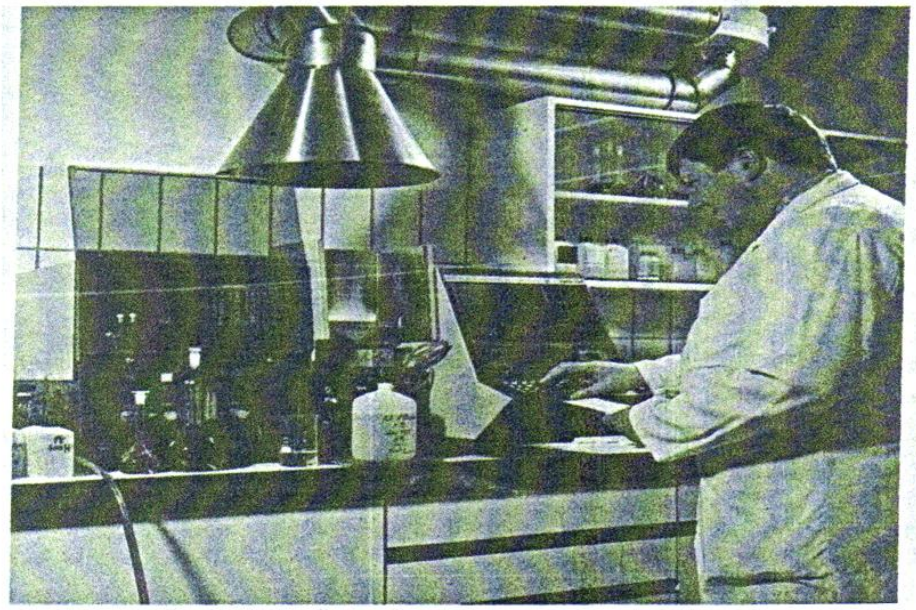

من خلال هذه الصورة نكشف عن الآلة التي تستعمل لمراقبة نوعية القطع النقدية المضروبة.

الصورة رقم: 10

هذه الصورة تبين لنا كيفية مراقبة نوعية المسكوكات المضروبة من خلال مراقبة العامل لبعض القطع النقدية قبل تفريغها في مجر من آلة (عربة رفع أو رفع الثقال).

الصورة رقم: 11

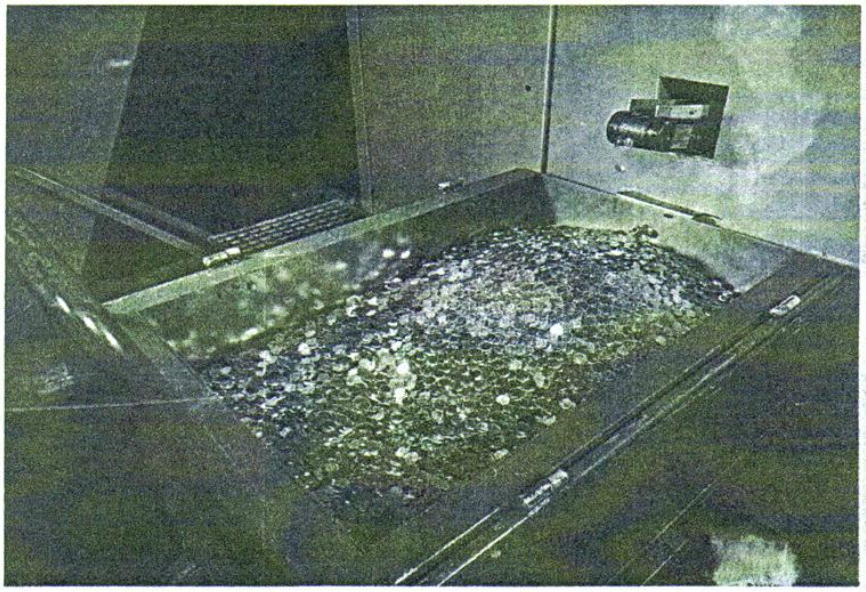

هذه الصورة هي لمجر من آلة متحركة توضع فيها قوالب السك.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المقدمة .....أ
الفصل التمهيدي 1
المصطلحات المتداولة في المعاملات النقدية 1
الفصل الأول: الإطار التاريخي للمسكوكات 12
المبحث الأول: مفهوم علم النميات وأهميته 14
المطلب الأول: تعريف علم النميات، موضوعه و أهميته. 14
المطلب الثاني: القطعة النقدية المعدنية أوزانها، وأبعادها وقيمتها 15
المطلب الثالث: تقنيات صنع النقود: 18
المطلب الرابع: مفاتيح وأنواع وأقسام علم النميات: 22
المبحث الثاني: طريق عبد القادر الفارس المثقف. 24
المطلب الأول: أصل عبد القادر و أسرته: 24
المطلب الثاني: عبد القادر اسمه و نسبه و كنيته وألقابه. 25
المطلب الثالث: مولد عبد القادر و نشأته الأولى في القيطنة 25
المطلب الرابع: رحلة عبد القادر العلمية إلى وهران و حياته بعد عودته 26
المطلب الخامس: الإقامة الجبرية لمحي الدين وولده في وهران
1239_1241هـ/ 1823_1825م 27
المطلب السادس: الرحلة لأداء فريضة الحج، و أخذ عبد القادر عن علماء المشرق 28
المبحث الثالث: الأمير المجاهد 30
المطلب الأول: احتلال الجزائر عام 1246_ 1264هـ / 1830_ 1847م 30
المطلب الثاني: بيعة الأمير عبد القادر و الجهاد الرسمي (1248–1264هـ/1832–1847م).31
المبحث الرابع: الأمير سفير المغرب إلى المشرق.....34
المطلب الأول: حياة الأمير عبد القادر في الأسر (1264–1269هـ/ 1848_ 1852م). 34
المطلب الثاني: استقرار الأمير في بروسة 1269_ 1272هـ / 1853_ 1856م.....35
المطلب الثالث: استقرار الأمير النهائي في مدينة دمشق (1272_1300هـ/ 1856_1883م).35
المطلب الرابع: فتنة (1276هـ/1860م) في دمشق و موقف الأمير منها 36
المطلب الخامس : خلوة الأمير الصوفية في مكة و المدينة
(1279_ 1281/ 1862_1864) 37
المطلب السادس: الأمير عبد القادر و الجمعية الماسونية.....37
المطلب السابع : حركة 1294هـ/1877م الاستقلالية في بلاد الشام و موقف الأمير منها 40

المطلب الثامن: مرض الأمير ووفاته 41
الفصل الثاني: الإطار الاقتصادي للمسكوكات.....42
المبحث الأول: التطور التاريخي للنقود: 44
المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد النقدي أو مرحلة النقود المعدنية 46
المطلب الثاني: مرحلة الاقتصاد الائتماني أو ما يسمى بمرحلة النقود المعاصرة: 49
المبحث الثاني: كيف كانت الجزائر قبل الغزو الفرنسي لها 53
المطلب الأول: التنظيم الاقتصادي و الفلاحي: 184-183م/186-185 53
المطلب الثاني: التجارة والصناعة 55
المبحث الثالث : مسكوكات الأمير عبد القادر بين سنتي (1835-1841م).....58
المطلب الأول: لمحة موجزة عن الصناعة و الاقتصاد في عهد الأمير عبد القادر 58
المطلب الثاني: مقاطع مأخوذة من كتالوج لافوا:.....62
المطلب الثالث: برث وبيانات لنقود الأمير عبد القادر: 66
المطلب الرابع: جردل. فروجية د كنديا 67
المطلب الخامس: دراسة موجزة لعبد الرحمن الجيلالي حول نقود الأمير عبد القادر 70
المطلب السادس: الإنتاج النقدي 71
المبحث الرابع: موارد الأمير عبد القادر 88
المطلب الأول: الضرائب و التبادل التجاري 88
المطلب الثاني: البحث عن مواد أولية لسك النقود 89
المطلب الثالث: دور النقود في تأسيس الدولة الجزائرية:.....93
الفصل الثالث: الإطار الثقافي والفني للمسكوكات 100
المبحث الأول: السكة ودورها الثقافي في المجتمع 102
المطلب الأول: مفهوم الثقافة.....102
المطلب الثاني: تنوع الثقافات 103
المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية والثقافية قبل الغزو الفرنسي. 110
المطلب الأول: السكان في الجزائر قبل الاحتلال.....110
المطلب الثاني: الحياة الثقافية قبل الاحتلال.....111
المبحث الثالث: أهمية دراسة المسكوكات من الناحية العقائدية.....114
المطلب الأول: الإيمان بالخالق فطرة في النفس الإنسانية.....114
المطلب الثاني: الأمة الإسلامية أمة واحدة 116
المبحث الرابع: السكة و دورها الفني في المجتمع 123

المطلب الأول: الفن و ضرورته في المجتمع.....123
المطلب الثاني: المذاهب الفنية.....124
المطلب الثالث: النقد الموجه للمذاهب الفنية:.....130
الخاتمة 136
المصادر والمراجع 141
الملاحق 161
فهرس الموضوعات 186

ملخص

أراد الأمير عبد القادر بناء دولة على منوال الدول الحديثة للقرن 19، غير أن سنتين من السلم لم تكن كافيتين للقيام بكل شيء. فقد أقدم الأمير عبد القادر على سك النقود في مناخ من الصراع السياسي عازما على أن يعطي للدولة التي كان بصدد تأسيسها قاعدة مالية ونقودا خاصة بها مستلهما ذلك من النموذج التركي دونما الحفاظ على طابعه السلالي. فقد امتنع الأمير من سك النقود باسمه في تاقدمت إذ كان همه الوحيد آنذاك تطوير وتوحيد النظام النقدي، الأمر الذي أعطى المزيد من العظمة إثباتا للدولة التي أراد الأمير عبد القادر تأسيسها.

الكلمات المفتاحية: نقود 1836 – 1841 – الأمير عبد القادر: دراسات فنية – دراسات تاريخية – علم المسكوكات.

RESUME

L'Emir Abdel-Kader a voulu construire un Etat à l'image des Etats modernes du XIXème siècle, seulement deux années de paix n'étaient pas suffisantes pour tout créer. C'est dans un climat de lutte politique que l'Emir Abdel-Kader s'était mis à frapper une monnaie. Abdel-Kader a voulu donner à l'Etat qu'il créait une assise financière et une monnaie qui lui fussent propres, s'inspirant du modèle des monnaies turques, mais sans en garder le caractère dynastique. Il s'est abstenu de frapper la monnaie en son nom à Tagdempt. Son principal souci était d'abord de développer puis d'unifier le système monétaire national. La frappe d'une monnaie nationale par l'Emir ne donne que plus de grandeur dans l'affirmation de l'Etat qu'a voulu créer l'Emir Abdel-Kader.

Mots clés : Monnaie 1836 – 1841 – Emir Abdel-Kader – Etude artistique – Etude Historique - Numismatique

SUMMARY:

Emir Abdel-Kader wanted to build a State just like the modern States of the XIXth century, only two peace years were not sufficient to create everything. It's in a climate of political struggle that Emir Abdel-Kader had begun to strike a currency. In this state Abdel-Kader aimed to have a financial base and a currency inspiring from Turkish model but without keeping the dynastic character. He refrained from putting his name in currency in Tagdempt. His main concern was first to develop and unify the national monetary system. By having a national currency it gave more greatest affirmation of the state that the emir wanted to create.

Key words: Currency 1836 – 1841 – Emir Abdel-Kader – Artistic study – Historical study – numismatics.